



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

UNIVERSITE KASDI MERBAH OUARGLA

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

قسم اللغة العربية وآدابها

Département de langue arabe et ses littératures

مذكرة تخرج لنيل شهادة **الماجستير** في: اللغة العربية وآدابها

- تخصص: النحو العربي مدارسه ونظرياته

إعداد الطالب: مسعود غريب

بـعـنـوان:

المصطلح النحوي عند ابن السراج

نوقشت يوم: 2008/04/13م

لجنة المناقشة المكونة من:

- الدكتور: عمر ديدوح. من جامعة تلمسان رئيسا
- الدكتور: أحمد جلايلي. من جامعة ورقلة مشرفا
- الدكتور: عبد المجيد عيساني. من جامعة ورقلة مناقشا
- الدكتور: أحمد بلخضر. من جامعة ورقلة مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي صَدْرِي ۝ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۝
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ۝ يَفْقَهُوا قَوْلِي ۝ ﴾

(طه الآيات : 25.26.27.28)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة	1-16
المدخل: التعريف بالمصطلح العلمي	1-16
1- المصطلح لغة اصطلاحا	2-05
2- بنية المصطلح ومكوناته	5-12
1-2 بنية المصطلح	5-6
2-2 مكونات المصطلح وطريقة بنائه	6-12
1-2-2 المفهوم الاصطلاحي: تعريفه، خصائصه، بعداه	7-08
2-2-2 الخطاب التعريفي للمصطلح: تعريفه، أقسامه	8-12
3- سمات المصطلح وشروطه	12-13
4- طرائق وضع المصطلح العلمي	13-16
1-4 الاشتقاق وأنواعه	13-15
2-4 المجاز	16
3-4 التعريب	16
الفصل الأول: المصطلح النحوي قبل ابن السراج	18-61
1- مصطلح النحو قديما وحديثا	18-22
1-1 النحو لغة	18-19
2-1 النحو اصطلاحا	19-21
3-1 المفهوم الحديث للنحو	21-22
2- المصطلح النحوي	22-33
1-2 تعريفه	22-23
2-2 صناعة الحدود النحوية	23-31
3-2 الاعتبارات الاصطلاحية	31-33
3- المصطلح النحوي قبل الكتاب	33-55
1-3 التفكير في وضع النحو أسبابه ودوافعه	33-34
2-3 أول من رسم النحو	34-36

3-3	نحو أبي الأسود و مصطلحاته	39-36
4-3	المصطلح النحوي عند تلاميذ أبي الأسود الدؤلي	42-39
5-3	المصطلح النحوي عند أساتذة الخليل وسيبويه	45-42
6-3	المصطلح النحوي عند الخليل	55-45
4-	المصطلح النحوي عند سيبويه	61-55
1-4	سيبويه	56-55
2-4	الكتاب	57-56
3-4	مصطلحاته النحوية	61-57
الفصل الثاني: منهج ابن السراج في كتابه الأصول		
96-63		
1-	التأليف في القرن الرابع الهجري	65-63
2-	التعريف بابن السراج	74-66
1-2	مولده ونشأته	67-66
2-2	آثاره	67
3-2	وفاته	68
4-2	مذهبه النحوي	73-68
5-2	من آرائه الخاصة	74-73
3-	كتاب الأصول وطريقة عرض مادته العلمية	88-74
1-3	كتاب الأصول النسبة والتسمية	77-74
2-3	طريقة عرض مادته العلمية	88-77
1-2-3	قسم النحو	85-77
2-2-3	قسم الصرف	88-85
4-	تقويم الأسلوب	89
5-	أصول النحو في أصول ابن السراج	94-89
1-5	السماع	90-89
2-5	القياس	94-90
6-	ابن السراج والمنطق	95-94
7-	التوثيق العلمي	96-95

160-98	الفصل الثالث : خصائص المصطلح النحوي في أصول ابن السراج
112-98.....	1- مقدمات النحو
104-98.....	1-1 الكلام وما يتألف منه
107-104.....	2-1 المعرب و المبني
112-107.....	3-1 النكرة والمعرفة
117-112.....	2- المرفوعات
113-112.....	1-2 المبتدأ
114-113	2-2 الخبر
115-114	3-2 الفاعل
116-115.....	4-2 نائب الفاعل
117-116.....	5-2 المشبه بالفاعل
127-117.....	3- المنصوبات
122-117.....	1-3 المفعول
118-117.....	1-1-3 المفعول المطلق
122-119.....	2-1-3 المفعول المقيد
119.....	1-2-1-3 المفعول به
121-119.....	2-2-1-3 المفعول فيه
121.....	3-2-1-3 المفعول معه
122-121.....	4-2-1-3 المفعول له
126-122.....	2-3 المشبه بالمفعول: الحال، التمييز، المستثنى
126	3-3 المنصوب على نزع الخافض
127-126.....	4-3 النداء والمنادى
129-127.....	4- المجرورات
127.....	1-4 المجرور بالحرف
129-127.....	2-4 المجرور بالإضافة
134-129.....	5- التوابع: التوكيد النعت العطف (عطف البيان، البدل، العطف بحرف)
141-134.....	6- من مصطلحات الفعل

145-141.....	7- مصطلحات ما يعرض في الكلام.....
147-145.....	8- من المصطلحات الكوفية الواردة في أصول ابن السراج.....
148-147.....	9- مصطلحات واحدة لمفاهيم متعددة.....
160-149.....	10- مصطلحات عامة.....
162	الخاتمة.....
165.....	قائمة المصادر والمراجع.....
172.....	فهرس المحتويات.....

المدخل: التعريف بالمصطلح العلمي

- 1- المصطلح لغة اصطلاحا
- 2- بنية المصطلح ومكوناته
 - 1-2 بنية المصطلح
 - 2-2 مكونات المصطلح وطريقة بنائه
 - 1-2-2 المفهوم الاصطلاحي: تعريفه، خصائصه، بعداه
 - 2-2-2 الخطاب التعريفي للمصطلح: تعريفه، أقسامه
- 3- سمات المصطلح وشروطه
 - 1-3 السمات العامة للمصطلح العلمي
 - 2-3 شروط وضع المصطلح
 - 4- طرائق وضع المصطلح العلمي
 - 1-4 الاشتقاق وأنواعه
 - 2-4 المجاز
 - 3-4 التعريب

الفصل الأول: المصطلح النحوي قبل ابن السراج

1- مصطلح النحو قديما وحديثا.

1-1 النحو لغة.

2-1 النحو اصطلاحا.

3-1 المفهوم الحديث للنحو.

2- المصطلح النحوي

1-2 تعريفه

2-2 صناعة الحدود النحوية

3-2 الاعتبارات الاصطلاحية

3- المصطلح النحوي قبل الكتاب

1-3 التفكير في وضع النحو أسبابه ودوافعه

2-3 أول من رسم النحو

3-3 نحو أبي الأسود و مصطلحاته

4-3 المصطلح النحوي عند تلاميذ أبي الأسود الدؤلي

5-3 المصطلح النحوي عند أساتذة الخليل وسيبويه

6-3 المصطلح النحوي عند الخليل

4- المصطلح النحوي عند سيبويه

1-4 سيبويه

2-4 الكتاب

3-4 مصطلحاته النحوية

الفصل الثاني : منهج ابن السراج في كتابه الأصول

1- التأليف في القرن الرابع الهجري

2- التعريف بابن السراج

1-2 ترجمة حياته

2-2 آثاره

3-2 وفاته

4-2 مذهبه النحوي

5-2 من آرائه النحوية الخاصة

3- كتاب الأصول وطريقة عرض مادته العلمية

1-3 كتاب الأصول النسبة والتسمية

2-3 طريقة عرض مادته العلمية

1-2-3 قسم النحو

2-2-3 قسم الصرف

4- تقويم الأسلوب

5- أصول النحو في أصول ابن السراج

1-5 السماع

2-5 القياس

6- ابن السراج والمنطق

7- التوثيق العلمي

الفصل الثالث : خصائص المصطلح النحوي في أصول ابن السراج

1- مقدمات النحو

1-1 الكلام وما يتألف منه

2-1 المعرب والمبني

3-1 النكرة والمعرفة

2- المرفوعات

1-2 المبتدأ

2-2 الخبر

3-2 الفاعل

4-2 نائب الفاعل

5-2 المشبه بالفاعل

3- المنصوبات

1-3 المفعول

1-1-3 المفعول المطلق

2-1-3 المفعول المقيد (المفعول به، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول له)

2-3 المشبه بالمفعول: الحال، التمييز، المستثنى

3-3 المنصوب على نزع الخافض

4-3 النداء والمنادى

4- المجرورات

1-4 المجرور بالحرف

2-4 المجرور بالإضافة

5- التوابع: التوكيد، النعت، العطف (عطف البيان، عطف البدل، العطف بحرف)

6- من مصطلحات الفعل

7- مصطلحات ما يعرض في الكلام

8- من المصطلحات الكوفية الواردة في أصول ابن السراج

9- مصطلحات واحدة لمفاهيم متعددة

10- مصطلحات عامة



ملخص البحث:

إن وضع المصطلحات النحوية، وتعريفها بدقة أمر لا يقل أهمية عن وضع القوانين النحوية نفسها، ولذا أولاهما النحاة اهتماما بالغا وضعا وتحديدا وتأليفا. الأمر الذي دفعني إلى القيام بدراسة هذا الموضوع والوقوف عليه عند أحد أساطين النحو العربي. وقد آثرت ابن السراج دون غيره من النحاة لما امتازت به مؤلفاته من جمال الصنعة وسهولة العبارة، ومن ثم جاء عنوان بحثي: المصطلح النحوي عند ابن السراج وقد صنفته إلى: مدخل وثلاثة فصول وخاتمة، تعرضت في المدخل إلى مفهوم المصطلح العلمي ومكوناته، ودرست في الفصل الأول المصطلح النحوي قبل ابن السراج دراسة تاريخية وصفية، وتناولت في الفصل الثاني الحديث عن منهج ابن السراج في كتابه الأصول ابتداء بالحديث عن خصائص التأليف في القرن الرابع الهجري وانتهاء بالتوثيق العلمي، أما الفصل الثالث فقد أسهبت الحديث فيه عن خصائص المصطلح النحوي عند ابن السراج محاولا الكشف عن طرائق تعامله معها، وختمت بحثي بعدة نتائج استخلصتها من فصول البحث وعناصره.

الكلمات المفاتيح:

المصطلح، التعريف، الحد، الأنماط، الشروط، الأصول، الفعل، الماضي، المضارع، الأمر، اللازم، المتعدي، الحقيقي، غير الحقيقي، الفاعل المبتدأ، الخبر، المفعول، الحال، النعت، التمييز، النداء، النعت...

Résumé de recherche:

Le développement de la terminologie grammaticale, et sa définition précise n'est pas important que l'élaboration de la règle grammaticale elle-même, et attache donc une grande importance par les grammairiens production, définitionnel et oeuvre. Qui m'a incité à étudier cette question et de le présenter comme l'un des maîtres arabes. J'ai choisi Ibn-Serradj sans préjudice des autres à cause de la beauté de ses œuvres et la facilité de ses expressions, d'où le titre de ma recherche: «le terme grammatical chez Ibn-Serradj». Je l'ai répartie par une entrée, trois chapitres et une conclusion. J'ai traité à l'entrée le concept scientifique du terme et de ses composants, j'ai examiné dans le 1^{er} chapitre le terme grammatical avant Ibn-Serradj, une étude descriptive et historique et dans le 2^{ème} chapitre la méthode d'Ibn-Serradj dans son livre EL-OUSSOL, à commencer par parler des caractéristiques du droit d'auteur au 4^{ème} siècle AH en terminant par l'authentification scientifique. Le 3^{ème} chapitre, a été consacré sur les caractéristiques de la modernité du terme grammatical chez Ibn-Serradj en essayant de détecter ses modalités, En concluant ma recherche par des résultats issus de plusieurs chapitres et de ses composants.

Mots-clés:

le terme, la définition, les caractéristiques, les conditions, le verbe, le passé le présent, l'impératif, le transitif, l'intransitif, le réel, le irréel, le sujet, le complément, l'adjectif...

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وأفضل الخلق أجمعين وعلى آله وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

لقد وصل إلينا النحو علما ناضجا مستقرا في مفاهيمه ورموزه، محدد الأبواب والأقسام قد أشبعه الأوائل فالمتأخرون بحثا وتمحيصا. إلا أن معرفته ظلت مرهونة بمعرفة مصطلحاته، فهو عبارة عن دار محكمة البناء لا يمكن الولوج إلى ردهاتها والاستفادة من خدماتها، إلا بمفاتيح محكمة الصنعة قادرة على حل مستغلقاتها، وهي ما يعبر عنه بالمصطلحات، والتي سماها الخوارزمي مفاتيح العلوم، والسكاكي مفتاح العلوم.

المصطلحات التي لم يكن العرب عند نشأة النحو يعرفونها، بل لم تكن تخطر ببال أحدهم، كل ما في الأمر أنهم كانوا يعرفونها بمعانيها اللغوية المحسوسة، ولا أدل على ذلك من قصة الأعرابي الذي قيل له: أتهمز إسرائيل؟ فرد قائلا: إني إذن لرجل سوء ف قيل له: أتهجر فلسطين فقال: إذن أنا رجل قوي.

فمن الواضح أن الأعرابي لا يعرف الهمز، إلا بمعناه اللغوي، وكذا الجر، مما يدل على أن المعنى الاصطلاحي لم يكن يخطر له ببال إطلاقا.

المصطلحات التي لم يورث سيبويه نفسه في مشكلة تعريفها ورسم حدودها، وإنما دأب على تعريف النوع النحوي بذكر أمثله وتقسيماته، متبعا في ذلك منهجا يرتكز على الفطرة والطبع بعيدا كل البعد عن المنطق اليوناني. لكن بعد أن خالط النحاة الفكر اليوناني الذي جاءت به جهود الترجمة، نجدهم قد أولعوا بالنظر العقلي الذي ألقى بظلاله على أعمالهم فظهر ذلك جليا في تعليقاتهم وتقسيماتهم وتعريفاتهم ومصطلحاتهم، وحتى في ألفاظهم وتعابيرهم، ومنذ ذلك الحين والمصطلح النحوي في تطور مستمر شكلا ومضمونا، من العبارات الطويلة المعقدة المستغلفة، إلى الجمل المهيبة إلى الأسماء المفردة، ومن التمثيل إلى التقريب إلى وضع الحدود الحقيقية، ومع ذلك مازال بعض المحدثين يطالبون بالمزيد من التيسير والتبسيط.

لقد حظي المصطلح النحوي منذ طفولته إلى أن اشتد عوده، واتضحت معالمه باهتمام بالغ حيث خص بمصنفات وموسوعات، بل أصبح الاصطلاح يشكل علما مكتمل الجوانب يهتم بكل ما يتعلق بالمصطلحات وصفا ومعالجة، إضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية

الجادة المتخصصة في المصطلح النحوي وإن كانت قليلة، أذكر منها على الخصوص البحث المتميز الذي قام به الأستاذ عوض حمد القوزي تحت عنوان: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، والذي يندرج في إطار دراسة المصطلح النحوي دراسة تاريخية تطورية، أما البحث الثاني والذي لا يقل أهمية عن الأول، هو ما قام به الأستاذ توفيق قريرة تحت عنوان: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، وهي دراسة تكمن أهميتها في اعتبار المصطلح النحوي معبرا إلى فكر منتجيّه، وإن سبقه السهيلي في القرن السادس الهجري إلى الحديث عن نتائج الفكر في النحو العربي. ومع أهمية هاتين الدراستين اللتين لا أنكر أنني قد استفدت منهما كثيرا، وغيرهما من البحوث التي تمكنت من الاطلاع عليها سواء على صفحات الكتب أو مواقع الانترنت. أرى أن ذلك كله لم يكن كافيا، ولا بالذي يضمن ويغني، وبخاصة إذا كان الهدف هو دراسة حيثيات المصطلح النحوي، عند أحد الرجال الذين شكلوا منعطفًا حاسمًا في تاريخ النحو العربي، الذين لم تلهمهم تجارة ولا بيع عن إرساء أصوله ورفع قواعده؛ الأمر الذي دفع بي إلى اختيار هذه الدراسة التي تناولت فيها المصطلح النحوي عند علم من أعلام النحو العربي، وقد أثرت ابن السراج دون غيره من النحاة؛ لما امتاز به تأليفه (الأصول) من جمال الصنعة، وسهولة العبارة، وحسن التعليل. ومن ثم جاء عنوان بحثي:

المصطلح النحوي عند ابن السراج

وكأي بحث يهدف إلى تقديم نتائج مفيدة ومرضية، لا بد أن ينطلق من إشكالات فعلية وطموحة، وهي كذلك بالنسبة إلى بحثي هذا، والتي تتلخص فيما يلي:

أقول إذا كان النحو العربي في نشأته قد مر بمراحل هامة وشاقة، من جمع للمادة في منابها الأصلية، ثم الانكباب على استقرارها، للكشف عن الظواهر النحوية المطردة، لتصير قانونا يحتذى وطريقا يسلك؛ فإن وضع المصطلحات لها وتحديد مفاهيمها، بتعريفات جامعة مانعة، مع مراعاة مدى ارتباطها بمعانيها اللغوية، لا يقل أهمية عن ذلك، ولا هو بالأمر الهين.

وما دام الأمر كذلك، فما هي مواصفات المصطلح النحوي الذي يمكنه الاضطلاع بهذه المهمة الخطيرة؟ وما خصائصه الاصطلاحية؟ وهل استطاع ابن السراج أن يتمثلها في جزئها الدال والمدلول؟ وما وجهة نظره في صناعة الحدود النحوية؟ كيف كان ابن السراج يتعامل مع المصطلح النحوي؟ هل كان مقلدا أم مجددا؟ ما مدى تأثير المصطلح

النحوي عند ابن السراج بالمنطق اليوناني؟ وهل يعتبر ذلك التأثير نعمة أم نقمة؟.

من خلال هذا تتجلى لنا أهمية هذه الدراسة فيما تقدمه من رؤى وتصورات حول وضع المصطلحات النحوية، ومواصفات التعريف الجامع المانع، خدمة للدرس النحوي من جهة وذلك بمحاولة إزالة ما علق به من تعقيد وإيهام، ومن جهة أخرى خدمة للدارس والمتعلم وذلك بتذليل ما يشعران به من عسر في فهم القواعد النحوية، وترويضهما على قبولها وحسن التمثل بها، في خطاباتهم الشفوية والكتابية؛ ومن ثم فقد رميت من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- الوقوف على الأسس التي ينبغي أن يبنى عليها المصطلح العلمي وتعريفه.

2- بيان الأهمية الكبرى لدراسة المصطلحات والحدود النحوية باعتبارها تمثل القلب النابض للدرس النحوي، وذلك من خلال الوقوف عليها عند أحد أساطين النحو العربي كمقاربة فعلية.

3- التأكيد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتعريف المصطلحات النحوية وتحديد معالمها وأركانها.

4- محاولة إضافة دراسة علمية أكاديمية لما قام به العلماء من أجل إبراز الدور الذي يضطلع به المصطلح النحوي، حين يبنى بناء سليماً يتسم بالوضوح والدقة. وما دام البحث في موضوع المصطلحات يعتبر من أهم الدراسات التي تساهم بشكل واضح ومباشر في إزالة الكثير من الغموض، ومظاهر التمثل والتعقيد في تقديم الأبواب النحوية والتعريف بها؛ لذا أولاهما النحويون اهتماماً بالغاً، وألقوا فيها الكثير من المصنفات لهذا السبب وأسباب أخرى تجدني مشدوداً إلى هذا الموضوع وهي كالاتي:

أولها ذاتي، وهو تلك الرغبة الجامحة التي دفعتني وتدفعني للقيام بإنجاز هذا البحث الذي آمل من خلاله أن أخدم النحو العربي، وأخرى موضوعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم وجود دراسة - فيما أعلم - مستقلة تتناول موضوع المصطلح النحوي ومواصفاته عند ابن السراج.

- غنى كتاب الأصول بمختلف البنى المصطلحية، وأنواع التعريفات النحوية، وما لابن السراج من أثر في بناء وتشبيد صرح النحو العربي.

- حاجة المكتبة العربية إلى مثل هذه الدراسات المترافقة التي تبرز عظمة ما أنجزه الرجال العظام أمثال ابن السراج .

- محاولة الوقوف على محاسن التعريف المصطلحي ومثالبه تنمية للحس النقدي لدن القارئ المهتم بقضايا النحو العربي.

وبالنظر إلى الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة والأهداف التي ترمي إليها، فإن المنهج الأنسب لها هو المنهج الاستقرائي حيث عمدت إلى استقراء متن كتاب الأصول لابن السراج، فقامت باستخراج المصطلحات النحوية وتعريفاتها، ثم صنفتها حسب أقسامها وأبوابها، ليأتي بعد ذلك دور التحليل كأداة إجرائية مساعدة في النقد والتفسير، فأبرزت الأركان التي قام عليها هذا التعريف أو ذاك، كما كشفت عن العيوب والنقائص، ووقفت على المحاسن والجديد.

وقد جاء تصنيفي على النحو التالي: مدخل، وثلاثة فصول، وخاتمة.

المدخل: وفيه تعرضت إلى مفهوم المصطلح العلمي، ومكوناته ابتداء بالتصور وانتهاء باختيار رمز لغوي له مناسب، وكذا الأسس التي يقوم عليها الاصطلاح، مع ذكر أنواع التعريفات المنطقية منها واللغوية باعتبارها وصفا للمفهوم تجعله متميزا عن غيره من المفاهيم، كما أشرت أخيرا إلى طرق بناء المصطلح مركزا على الاشتقاق.

وفي الفصل الأول: تتناول دراستنا هذه المصطلح النحوي قبل ابن السراج، حيث أشرت إلى البدايات الأولى للنحو العربي، وكيف كانت طبيعة المصطلحات آنذاك. ثم حاولت تعقب المراحل التي مر بها المصطلح النحوي من معناه الحسي عند أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه المباشرين، إلى التلميح له عموما دون الوقوع على أكثره عند أساتذة الخليل وسيبويه، ليأتي بعد ذلك عصر الخليل والذي يعتبر بحق عصر التأسيس الفعلي للنحو ومصطلحاته. وأخيرا وقفت وقفة متأنية مع المصطلح النحوي عند سيبويه وكشفت من خلال بعض النماذج المختارة من مصطلحاته على طرق تعامله معها وصفا وتحديدا.

وأما الفصل الثاني: فقد استهلته بالحديث عن خصائص التأليف في القرن الرابع الهجري، ثم تناولت فيه الحديث بعد ذلك وبإسهاب عن ابن السراج بالتركيز على حياته العلمية، مع تحديد منهجه النحوي بما يثبت ذلك. ثم كانت لي وقفة مطولة مع كتابه (الأصول). للكشف عن منهجه، وطريقة عرضه للمادة العلمية في قسميها: النحو والصرف، فشرعت بتحقيق النسبة والتسمية، ثم تناولت بعد ذلك الحديث عن موضوعات الكتاب وطريقة عرضها. والتي تميزت فعلا بالعقلانية وحسن التنظيم والترتيب، حينها أدركت أن النحو العربي كان مجنونا فعقله ابن السراج بالنظر إلى الخلط، وفوضى

التأليف التي توصف بها المصنفات التي سبقتها، كما لم أنس الإشارة إلى الأصول النحوية في كتاب الأصول، ومظاهر التمنطق فيه.

وفي الفصل الثالث: انتقلت الدراسة فيه من الوصف والاستقراء إلى التحليل، فتعرضت فيه إلى جملة معتبرة من المصطلحات النحوية التي وظفها ابن السراج في أصوله محاولا الكشف عن طريقة تعامله معها، انطلاقا من المعنى اللغوي للمصطلح ومدى ارتباطه بمعناه الاصطلاحي، إلى طريقة تعريفه له ومدى مقاربتها واستجابتها لأركان التعريف الصحيح، عندها حاولت أن أنوه فيما أجاد فيه ابن السراج وأبدع، كما حاولت الإشارة إلى مواطن الضعف والتقصير مقارنة بالسابق أو اللاحق، كما أشرت إلى حضور المصطلح الكوفي عند ابن السراج، وقدمت منه نماذج.

ثم ختمت بحثي بعدة نتائج استخلصتها من خلال فصول البحث وعناصره وهي نتائج متعلقة بالمصطلح النحوي بشكل مباشر، وبالإشكالات التي كان البحث إجابة عليها. وقد اعتمدت في دراستي هذه على جملة من المصادر والمراجع أخص بالذكر من المصادر: نتائج الفكر في النحو العربي للسهيلى، وإصلاح الخلل في جمل الزجاجي للبطلوسى، ومن المراجع أخص بالذكر ما قام به كل من الأستاذ: عوض حمد القوزي والأستاذ" توفيق قريرة، وقد سبقت الإشارة إلى عمليهما المتميزين.

وبقدر ما تحقق لي من فائدة و متعة، فإنني لاقيت عناء وواجهت عدة عقبات تمثلت في عدم توفر بعض المصادر والمراجع المتصلة بموضوع بحثي، حيث سجلت نقصا في بعض العناوين التي عانيت الكثير من أجل البحث عنها في المكتبات الخاصة والعامة، نذكر من المصادر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، ومن المراجع: في اللغة والأدب لإبراهيم مذكور، وقاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي.

وأخيرا لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم لأستاذي المحترم الدكتور أحمد جلايلي بالشكر والعرفان لما شملني به من رعاية وعون طيلة فترة إعدادي لهذا البحث، كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساعدني وأمد لي يد العون سواء بكلمة توجيهية، أو كتاب كنت في أمس الحاجة إليه، أو بكليهما معا.

والله من وراء القصد وبه التوفيق

ورقلة: 20/08/2007م

1- المصطلح لغة واصطلاحاً :

يعتبر المصطلح من الأسس الرئيسة التي يبني عليها صرح أي علم من العلوم، أو أي فن من الفنون « فالمصطلح ليس مجرد لفظ، وإنما هو مفتاح يقود إلى مفهوم علمي، أو إلى نسق معرفي، أو إلى نشاط مهني»¹؛ لذا من الصعب نقل المفاهيم ورصدها بمرونة وفعالية، دون أن نحدد لكل منها رمزا لغويا مفردا كان أم مركبا، يعبر عن مفهوم خاص في مجال محدد.

لكن قبل التطرق لهذا أو ذاك، أرى أنه من الأنسب أن أحدد و بدقة مفهوم كلمة (مصطلح) في حد ذاتها بشقيها اللغوي والاصطلاحي باعتبارها لفظا مصطلحا عليه فالاصطلاحي ما يتعلق بالاصطلاح ومقابله اللغوي.

فجذره اللغوي كما هو معلوم (ص.ل.ح). حيث حددت المعاجم العربية الجامعة و خاصة لسان العرب² لابن منظور (المتوفى 711هـ) دلالة هذه المادة بأنها ضد الفساد، كما أنها تعني أيضا الاتفاق. وبديهي أن «إصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم»³.

ومنه فكلمة مصطلح في اللغة العربية - بفتح اللام - مصدر ميمي للفعل المزيد اصطلاح (افتعل) حيث تم إبدال التاء طاء؛ ليناسب الصاد مخرجا وصفة، وهو يقابل تماما مصدره الأصلي الاصطلاح معنى ووظيفة « فالمصطلح أو الاصطلاح هو العرف الخاص...»⁴.

أما من حيث الاستعمال اللغوي للفعل اصطلاح، وكذا المصدرين مصطلح واصطلاح في التراث اللغوي العربي، فإننا نجد الدكتور محمود فهمي حجازي قد قام برصد ذلك، حيث أورد في كتابه المتميز: الأسس اللغوية لعلم المصطلح⁵ أحاديث نبوية شريفة ورد فيها الفعل اصطلاح نذكر منها على سبيل المثال قوله صلى الله عليه وسلم: (اصطلحنا نحن وأهل مكة)، كما أورد أيضا ما يدل على بعض الاستعمالات التراثية للفعل اصطلاح

¹ نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين . د. محي الدين محسن. دار الهدى للنشر والتوزيع. د. ط. 2001. ص 07

² لسان العرب. ابن منظور تح عامر احمد حيدر دار الكتب العلمية ط1 لبنان 1408هـ \ 2003 مادة (صلح)

³ الأسس اللغوية لعلم المصطلح. د . محمود فهمي حجازي. دار غريب للطباعة والنشر. د. ط. القاهرة. د. ت. ص 07

⁴ وضع المصطلحات. محمد طيبي. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. د. ط. الجزائر. 1992م. ص 38

⁵ الأسس اللغوية لعلم المصطلح. د . محمود فهمي حجازي. ص 08

ومصدره، سواء عند الجاحظ في كتابه البيان والتبيين¹، أو عند غيره من أرباب النحو واللغة، لكن مع ذلك هناك من عبّر عن المصطلحات بلفظ (كلمات). فقد سمى الرازي أحمد بن حمدان (المتوفى بعد سنة 322هـ) كتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية)، وأفاد مؤلفون آخرون في التعبير عن المصطلحات بكلمة (ألفاظ) على نحو ما نجد في عنوان كتاب (المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين) لعلي بن يوسف الآمدي.

وإذا كانت «المصطلحات لا توضع ارتجالاً. ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة، كبيرة كانت أو صغيرة، بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»². فما هو المدلول الاصطلاحي لكلمة مصطلح الذي يضمن ذلك ويترجمه؟ إن المتتبع لمختلف التعاريف التي صيغت للتعبير عن الدلالة الاصطلاحية لكلمة مصطلح يمكن له أن يلاحظ ما يأتي :

— أن هناك من بنى تعريفه للمصطلح على سمتين أساسيتين من سمات المصطلح اتفاق المتخصصين على دلالاته الدقيقة، واختلاف المصطلح عن الكلمات الأخرى في اللغة العامة نتيجة التغير الدلالي للمصطلحات التي أصبحت تشكل لغة خاصة وثيقة الصلة بمسيرة العلم وتطبيقاته. فهذا علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) يعرف الاصطلاح بقوله: «هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما»³.

— وهناك من اكتفى بالتركيز على كونه اتفاقاً، فالأمير مصطفى الشهابي نجده يعرف المصطلح العلمي بقوله: «هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية»⁴. وهذا ما جاء أيضاً في المعجم الوسيط «الاصطلاح مصدر اصطلاح وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»⁵.

إلا أن هناك من قلّل من شأن الاتفاق، وبخاصة في مرحلة نشأة العلوم. حيث لا يرى

¹ البيان والتبيين. الجاحظ أبو عثمان. دار الفكر للجمع بيروت. د.ت. ج.1. ص97

² المصطلحات العلمية. الأمير مصطفى الشهابي. دار الفكر للطباعة دمشق. 1409هـ/1988م ص6

³ التعريفات علي بن محمد الجرجاني تح مصطفى أبو يعقوب. مؤسسة الحسن ط1. المغرب. 1427هـ/2006م باب

الألف. ص30

⁴ المصطلحات العلمية. الأمير مصطفى الشهابي ص6

⁵ المعجم الوسيط. مجموعة من الأساتذة. القاهرة د.ت. مجلد 1. مادة صلح. ص520

بأسا في أن يضع المؤلف لوحده مصطلحا فيشيع أو يهمل. هذا ما أشار إليه الدكتور حامد صادق نقبي بقوله: «وقد بذل المتقدمون جهودا محمودة في وضع المصطلح، وكان الأساس فيه أن يتفق عليه اثنان أو أكثر وأن يستعمل في علم أو فن بعينه ليكون واضح الدلالة مؤديا المعنى الذي يريده الواضعون. ولم يروا بأسا في أن يضع المؤلف مصطلحه فيشيع أو يهمل إذ لا مشاحة في الاصطلاحات»¹.

— وهناك من اعتبر المصطلح ما هو إلا رمز لغوي يتألف من دال ومدلول؛ أي (الدال والمفهوم) تجمع بينهما علاقة منطقية* تم ذلك عن طريق الاصطلاح بين الجماعة اللغوية من ذلك قولهم عن المصطلح إنه: «رمز لغوي يتألف من الشكل الخارجي والتصور (المفهوم)... إنه أوجز عبارة: كلمة تعبر عن مفهوم خاص في مجال محدد»². وهذا ما أشار إليه أيضا الدكتور علي توفيق الحمد في مقال له بعنوان: في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) بقوله: «قد ارتضى المختصون في علم المصطلح تعريفا له يتميز بالدقة فعرفوه بأنه: الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد»³.

— ورابع حاول تعريف المصطلح، لا من حيث كونه ناتجا عن اتفاق، ولا من حيث هو رمز لغوي لمدلول معين، بل اكتفى بذكر أهميته العلمية ووظيفة باعتباره جزءا من المنهج العلمي فقال: «والمصطلح جزء من المنهج العلمي، ولا يستقيم منهج إلا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدي الحقائق العلمية أداء صادقا»⁴.

وبالنظر إلى الزخم الهائل من التعريفات الذي ذكرناه، والذي لم نذكره لن أكون مجانباً الصواب إن قلت: إن هناك رؤية غير واضحة في التعامل مع تعريف المصطلح العلمي و هذا لا يعني إطلاقا نفى تلك المقولات، وإنما أستطيع القول: إن المصطلح هو فعلا رمز

¹ مباحث في علم الدلالة والمصطلح د. حامد صادق نقبي. دار ابن الجوزي ط1 الأردن 1425هـ/2005م. ص169
* يجب أن تكون ثم علاقة منطقية بين المصطلح ومفهومه فلو أطلقنا مصطلح مرسل على جهاز معين وأردناه مصطلحا وجب أن يكون هذا الجهاز من خصائصه الإرسال وهذه هي العلاقة المنطقية الواجبة بين المصطلح ومفهومه أما الاسم فقد نطلق الاسم صالح على شخص أو مسمى ولا يكون بالضرورة صالحا .

² تمام حسان رائد لغويا د. عبد الرحمن حسن العارف . عالم الكتب ط1. مكة. 1423هـ/2002م ص295

³ في المصطلح العربي د. علي توفيق الحمد. منتديات واتا الحضارية. www.arabswata.org

⁴ مباحث في علم الدلالة والمصطلح. د. حامد صادق نقبي ص167

لغوي تم انتقاؤه من لدن جماعة معينة ومتخصصة في مجال معين، وبشكل دقيق ليعبر به عن مفهوم محدد على شريطة أن يكون هناك تناسب منطقي بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي الجديد، حين يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة لها مجالها المحدد.

لكن ما ينبغي وضعه في الحسبان أن الاصطلاح ليس مجرد اتفاق وبالمواصفات التي ذكرناها فحسب، بل هو اتفاق قائم على جملة من المعايير¹.

فمصطلح (الاسم) مثلا إن قلنا إنه: «كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين»²، فمعنى هذا أنه قائم على معيار المعنى.

وإن قلنا كما قال الزجاجي: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أم مفعولا به أو واقعا في حيز الفاعل و المفعول به»³. نكون قد توخينا معيار الوظيفة.

ويكون المعيار شكليا حين نقول من علامات الاسم: قبوله الألف واللام، والتنوين، وحروف الجر، والتنثنية والجمع، والنداء، والتصغير، والنسب، والوقف.

وفي آخر هذا المبحث يجدر التنبيه إلى أن وضع المصطلحات ليس عملا لغويا فقط، بل لا بد من الإحاطة بعلم المصطلح العام ومباحثه، وعلم المنطق وقوانينه الفكرية ونظرية الاتصالات وأنظمتها.

2- بنية المصطلح ومكوناته:

1-2 بنية المصطلح :

إذا كان المصطلح عبارة عن رمز لغوي تم نقله من موضوعه الأول؛ أي من اللغة العامة إلى لغة متخصصة، فإنه يأتي كلمة مفردة ذات مفهوم محدد وواحد بخلاف الكلمة المعجمية، فإنها متعددة المفاهيم بتنوع السياقات، كما أنه أيضا من الممكن إيجاد كلمات متعددة لمفهوم واحد على سبيل الترادف أو التقارب الدلالي.

هذا هو شأن الكثير من مصطلحات نحونا العربي هي كلمات مفردة: اسم، فعل، حرف فاعل، مبتدأ، خبر، حال،... ولكن مما هو جدير بالإشارة أنه عندما يكون المصطلح مجرد

¹ تمام حسان رائد لغويا. د. عبد الرحمن حسن العارف. عالم الكتب ط1 مكة 1423هـ / 2002م ص 295-296

² شرح كتاب الحدود في النحو . الفاكهي. تح المتولي رمضان ، مكتبة وهبة ط2 مصر 1414هـ / 1993م. ص 92

³ الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تح. د. مازن المبارك. دار النفائس ط4 بيروت 1402هـ / 1982م ص 48

اسم دون صفة؛ أي دون تحديد دلالي، فإنه يقود إلى الاشتراك، بل إلى الغموض أيضا وحينذاك يصبح السياق وحده هو الكفيل بضبط المفهوم المصطلحي المطلوب لأداء المعنى، وهو ما تنبه إليه النحاة القدامى « فاضطروا إلى أن يخصصوا المصطلح بوصف أو إضافة أو يحدّدوا المدرسة النحوية... ولكن هذه الوسائل على حساب الاقتصاد في العبارة الذي هو شرط ضروري لسيرورة المصطلح»¹. هذا ما دفع بالكثير إلى تفضيل المصطلح المركب باعتبار أن الوحدة المصطلحية الأساسية ليست الكلمة بل المركب سواء، كان هذا المركب ناتجا عن مزج كلمتين، أو عن طريق التركيب الإسنادي، أو الإضافي، أو العطف، أو الوصفي.

ويبقى قبل الحديث عن المكونات الأساسية للمصطلح أن أشير إلى أن « عملية المرور من البنى الاسمية المعجمية إلى النظام المصطلحي تضبط نشأة الوحدة المصطلحية في حصر الحقل الدلالي للاسم في مدلول خاص يؤهله للقيام بوظيفته؛ أي يؤسس علاقته الخاصة بالمفهوم العلمي أو التقني، فتصبح الوحدة المعجمية عبارة عن دال للمدلول الاصطلاحي الجديد»².



2-2 مكونات المصطلح وطريقة بنائه:

لقد أبدى المصطلحون اهتماما بالغا بالمفهوم الاصطلاحي؛ لكونه الخطوة الأولى في وضع المصطلح تليها خطوة ثانية لا تقل أهمية عنها، تتمثل في وضع تعريف لهذا المفهوم أي وصف كلامي له، وأخيرا الاجتهاد في وضع مصطلح أو رمز مناسب له، سواء كان مفردا أم مركبا، على أن يكون بينه وبين متصوره تناسب. هذه هي الخطوات الأساسية التي تتم من خلالها عملية المرور من البنى الاسمية المعجمية إلى النظام المصطلحي؛ أي مراحل ميلاد المصطلح بشكل منهجي وطبيعي.

¹ تمام حسان رائد لغويا. د. عبد الرحمن حسن العارف. ص 298

² وقائع الندوة 1 لجمعية اللسانيات بالمغرب. مجموعة من الأساتذة. مطابع عكاظ. ط. الجزائر 1992 ص 158-159

ويبقى بعد هذا أن نتساءل ما المقصود بالمفهوم وكذا التعريف في النظام المصطلحي؟

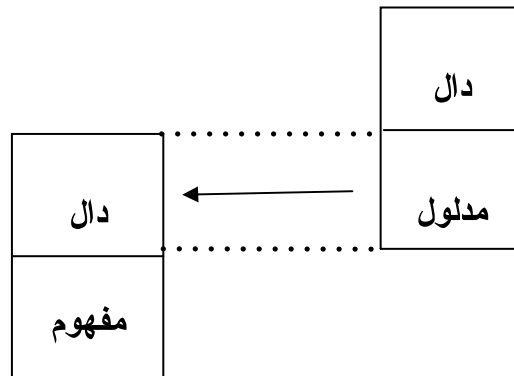
2-2-1 المفهوم الاصطلاحي:

2-2-1-1 تعريفه:

لكل وحدة مصطلحية دلالة لسانية لا يمكن أن تتخلص منها كلياً، فهل هذا يعني وجود تداخل بين المدلول الأصلي للكلمة والمفهوم الاصطلاحي لها؟ نعم. غير أن مدلول الكلمة يحدده السياق، ومعنى المصطلح تقرره الخصائص الجوهرية والعرضية للمفهوم العلمي أو الفني الذي يعبر عنه، باعتبار أن «المفهوم تمثيل فكري لشيء ما (محسوس أو مجرد) أو لصنف من الأشياء لها سمات مشتركة، ويعبر عنه بمصطلح أو رمز»¹ وبعبارة أوجز هو تصور ذهني للأشياء المحسوسة منها والمجردة، وأن المصطلح هو اختزال لها: أو قل هو الوحدة الفكرية لتلك الأشياء المفردة، أو هو المعنى العام.

2-2-1-2 المفهوم والمدلول:

ويمكن أن أشير إلى العلاقة بين مفهوم الوحدة المصطلحية، ومدلول الوحدة اللسانية وذلك حين عملية المرور من البنية الاسمية المعجمية إلى النظام المصطلحي؛ أي في درجة الاصطلاح الثانية حيث «يصبح المدلول دالاً بدوره على المفهوم؛ أي على قيمة العلامة الدلالية للمصطلح، ويقوم المفهوم بدور المدلول في درجة الاصطلاح الثانية؛ أي عند اعتبار الوحدة مصطلحاً خاصاً عاملاً في ميدان من ميادين المعرفة»².



¹ وقائع الندوة الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب. مجموعة من الأساتذة. ص 187

² المرجع نفسه ص 164

2-2-2-3 خصائص المفهوم وبعدها:

(أ) خصائص المفهوم :

يتميز المفهوم بجملة من الخصائص ونعني بها « تلك العناصر التي تساعد على تحديد صفة الشيء المفرد الذي يمثل ذلك المفهوم »¹، وهي التي تستخدم لمقارنة المفاهيم بعضها ببعض أو تصنيفها وصياغة تعاريفها، كما تساعد على تمييز المفهوم، من المفاهيم المجاورة له، تنقسم هذه الخصائص إلى خصائص جوهرية، ويقصد بها « الخصائص الذاتية الدائمة الثابتة اللازمة للفرد وأهمها: خصائص الشكل... والحجم... والمادة... واللون... والطعم... والحرارة... والبرودة »²، وخصائص عرضية وهي التي يقصد بها « السمات الخارجية عن ذات المفهوم ولا تقوم بنفسها مثل خصائص الغرض كالوظيفة... والاستعمال... والموضع... ومثل خصائص الأصل كطريقة الصنع والمخترع والمكتشف وبلد المنشأ... والمنتج. »³.

(ب) بعدا المفهوم (الشمول والتضمن) :

لكل مفهوم من المفاهيم الاصطلاحية بعدان أساسيان أحدهما كمي وثانيهما كيفي:

- **الشمول:** ويعنى به شمول المفهوم من حيث الأفراد الذين يصدق عليهم ويسمى هذا البعد في أبحاث المنطق التقليدي (الماصدق).

- **التضمن:** يمثل هذا البعد تضمّن المفهوم للصفات الجوهرية، أو الصفات المرتبطة في ذهن الشخص بهذا المفهوم⁴

2-2-2-2 الخطاب التعريفي للمصطلح:

2-2-2-1 تعريفه:

إذا كانت دقة المصطلحات لا تعتمد على الرموز اللغوية بل على المفاهيم، فإن إدراك كنه هذه المفاهيم لا يتأتى إلا عن طريق القول الشارح؛ أي التعريف الذي هو عبارة عن

¹ وقائع الندوة الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب. مجموعة من الأساتذة ص189

² المرجع نفسه ص190

³ المرجع نفسه. ص190

⁴ المرجع نفسه. ص189

تركيب إخباري وتحليلي» يشمل جميع صفات الشيء المعروف وذلك بقصد تمييزه عن غيره، وهذا لا يتأتى أيضا إلا بإتيان الصفات المميزة للشيء عن غيره، ويتطلب هذا إظهار جنسه أو فصله أو الجنس والفصل معا، أو الجنس والنوع، وهذا ما يعنى به التعريف بالحد أو التعريف المنطقي¹. الذي عرفه أرسطو بقوله: «التعريف هو العبارة التي تصف جوهر الشيء»² أي بيان وتحديد الصفات التي تشترك فيها الأفراد والتي تمكن من تحديد المصطلحات تحديدا علميا صحيحا.

بعد هذا ينبغي الإشارة إلى أن الخطاب التعريفي يتركب عادة من مستويين:

- المستوى اللغوي المعجمي: أي وصف المصطلح كوحدة لسانية سواء من حيث مقولته النحوية الخاصة به، أو بنيته الشكلية، وكذلك خصائص استعماله من الناحية البراغماتية.
- المستوى الموسوعي: أي وصف الواقع من خلال حصر المفهوم، حيث نجد في هذا المستوى المعلومات الدلالية والخصائص المفهومية. ومنه «فكل تعريف مصطلحي هو إذن إلى حد ما نوع من الوصف الموسوعي»³. ولا يؤدي التعريف وظيفته هذه إلا إذا كان محددا ودقيقا، ومشتملا على الخصائص التي يتصف بها المفهوم المصطلحي، كما اشترط فيه المناطق أن يكون جامعا مانعا معبرا عن ماهية الشيء، فقولنا: الفعل كلمة تدل على وقوع الحدث في الزمن المستقبل ليس بتعريف جامع، كما أن قولنا: الفعل كلمة تدل على معنى ليس بتعريف مانع، كما يجب أن يكون علميا في مستواه اللغوي والموسوعي تمييزا له من التعريف اللغوي، حيث التعريف العلمي؛ هو ذاك التعريف الذي يكون مفهوما ثابتا ومحدودا خاليا من الأخطاء اللغوية، في حين نجد التعريف اللغوي حرا قد يختلف من معجم إلى آخر.

2-2-2-2 أقسام التعريف وأنواعه:

قسم الفلاسفة المسلمون التعريف على قسمين رئيسيين: اعتمدوا في الأول على الحد وسموه (التعريف بالحد)، واعتمدوا في الثاني على الرسم وأطلقوا عليه (التعريف بالرسم) وهما ما يعرف بالتعريف المنطقي، ويقابله التعريف اللامنطقي ولنبدأ بهذا الأخير .

¹ علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين. د حسن بشير صالح. دار الوفاء للطباعة. ط1. الإسكندرية. 2003م ص258

² المرجع نفسه ص257

³ وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب. مجموعة من الأساتذة. ص170

أولاً : التعريف اللامنطقي (اللغوي):

- التعريف بالمثل
- التعريف بالمرادف
- التعريف بالإشارة

1- التعريف بالمثل :

بقدر أهمية وضرورة تعريف المفاهيم وضبطها تنوعت طرائق التعريف، من ذلك قد يكتفي المعرّف بذكر أمثلة تبين أفراد ذلك الشيء المعرّف فيكون قد عرفه، وهذا ما أطلق عليه التعريف بالمثل وقيل عنه: « هو الذي أفراده من الشيء المراد تعريفه »¹ فقولنا الإنسان مثل: زيد ومحمد، أو مثل: الفلاح والتاجر نكون قد عرفنا الإنسان حين أتينا بأفراد كأمثلة مما يشمله لفظ الإنسان حيث ينطبق عليهم ما ينطبق عليه، ولكن رغم جدوى هذا التعريف، وكثرة استعماله، إلا أنه يطرح إشكالية تتمثل في عدم تناهي الماصدقات مما جعل التعريف غير مفيد، وهو الأمر نفسه الذي دفع بآبن سينا أن يقول عنه: « إنه ليس بتعريف حقيقي بل هو كتعريف »² ولأن المشبه به قد لا يكون معروفاً عند السامع.

2- التعريف بالمرادف :

إذا كان التعريف بالمثل هو الذي أفراده من الشيء المراد تعريفه، فإن التعريف بالمرادف أو ما يعرف بالتعريف اللفظي « يكون بإتيان اللفظ المرادف للمعرّف »³؛ أي تبديل اللفظ بلفظ مرادف للمعرّف على أن يكون أشهر منه، وذلك كقولنا في تعريف البرّ بأنه القمح حيث لفظ القمح مرادف للبرّ، وأشهر منه في الاستعمال.

3- التعريف بالإشارة :

من أنواع التعاريف اللامنطقية نجد التعريف بالإشارة حيث « يتم بإشارتك للشيء الذي استفسر عنه غيرك »⁴. فإذا كان المستفسر عنه مثلاً القلم قلنا ببساطة: هذا هو القلم، فنكون

¹ علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين. د حسن بشير صالح. ص 260

² المرجع نفسه ص 260

³ المرجع نفسه ص 262

⁴ المرجع نفسه ص 263

قد أشرنا إلى الشيء الذي أردنا تعريفه. وبهذا المفهوم يبدو أن هذا التعريف سطحي لا عمق فيه، فالشيء المعرف لابد من مثوله وإلا استحال التعريف .

ثانيا) التعريف المنطقي:

التعريف المنطقي هو التعريف الحقيقي الذي وجد منذ أرسطو، والذي يتم بمفهومه « تحديد معنى اللفظ تحديدا لا يسمح لدخول الشك فيه، ولا يحدث فيه التباس بين الألفاظ المعرفة¹». وهو في أصله يعتمد على اللغة؛ لاختيار الألفاظ الحقيقية التي تصل إلى ماهية الأشياء وبالتالي فهو الطريق الصحيح للوصول إلى حقيقة الموجودات. وينقسم على قسمين رئيسين هما:

1- التعريف بالحد و ينقسم بدوره إلى :

(أ) التعريف بالحد التام:

يتم التعريف بالحد التام عن طريق ذكر الجنس القريب والفصل ففي قولنا: "الإنسان هو حيوان ناطق" « الإنسان هو المعروف وهو في حد ذاته لفظ كلي عرف بجنسه القريب وهو الحيوان مع إضافة فصله "ناطق" فلفظا (حيوان، ناطق) في اللغة صفات ذاتية، تحدد من خلال الكليات الخمس².

ومن الممكن جدا إضافة صفات ذاتية أخرى للحد التام السابق فنقول: الإنسان هو حيوان ناطق، ذو جسم نامٍ متحرك بالإرادة، وهذا ما يطلق عليه بالحد التام المطول، وذلك حين تتعدد فيه الفصول.

وهكذا فالتعريف بالحد التام هو تعريف شامل جامع مانع، باعتباره يضم جميع ذاتيات الشيء المعروف، وهذا هو سبب انحصاره في الجنس والفصل لأنهما من الكليات الجوهرية؛ ولذلك نستطيع القول بأن الشيء الذي ليس جنسا ولا فصلا ليس له حد.

ب — التعريف بالحد الناقص:

وهو الذي يتم من خلال بعض الصفات الذاتية للشيء، حيث لا يقدم صورة كاملة عن الشيء المعروف رغم أن الغرض الأساسي من التعريف؛ هو بيان ماهية الشيء و ما دام التعريف بالحد الناقص لم يعرف ذلك سيظل ناقصا.

¹ علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين. د حسن بشير صالح ص264

² المرجع نفسه ص 265

2 – التعريف بالرسم :

التعريف بالرسم وهو النوع الثاني من التعريف المنطقي «و يعني القيام بتعريف الأشياء عن طريق صفاتها العرضية لا الذاتية؛ وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه ضاحك، فالضحك من الكليات العرضية»¹ وبالتالي فالتعريف بالرسم يكون عن طريق الصفات غير الذاتية؛ أي بالصفات العرضية التي تعتبر أثراً من آثار الشيء.

أ – التعريف بالرسم التام :

يسمى هذا النوع من التعريف بالرسم التام لمشابهته الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب وفيه أمر يختص بالشيء وهذا معنى قولنا: الإنسان حيوان ضاحك حيث اشتمل هذا التعريف على الذاتي الذي هو الحيوان، وعلى العرضي الذي هو ضاحك².

ب – التعريف بالرسم الناقص:

إذا كان التعريف بالرسم التام اشتمل على ما هو ذاتي وعرضي، فإن التعريف بالرسم الناقص يقتصر على صفة عرضية واحدة فقط، حيث يعرف الإنسان مثلاً بأنه ضاحك.

3- سمات المصطلح وشروطه:

مادام للمصطلح لغته الخاصة؛ هي تلك الألفاظ أو الرموز الدالة على مفاهيم معينة في مجال محدد، فإنه ولا شك يتميز عن غيره من الألفاظ بسمات وتتطلب صياغته شروطاً. فما هي هذه السمات، وتلك الشروط ؟

1-3 السمات العامة للمصطلح العلمي:³

- المصطلح المثالي لا يدل إلا على معنى واحد.
- دلالة المصطلح على الحقيقة العلمية دلالة تطابقية سواء تكون المصطلح من لفظ، أو من عبارة.
- الوحدة المصطلحية هي علامة اسمية دالة بفعل الاصطلاح من الدرجة الثانية .
- الوحدة المصطلحية هي وحدة مفهومية في جدول مصطلحي.

¹ علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين. د حسن بشير صالح. ص 268

² المرجع نفسه ص 269

³ ينظر. مباحث في علم الدلالة والمصطلح. د حامد صادق قنبيني ص 186.

- الوحدة المصطلحية هي وظيفة تصنيفية دالة على موقع المرجع من نظام استعماله وميدان استغلاله (الحقل المعرفي).
- ليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة من صفات ذلك المفهوم.

2-3 شروط وضع المصطلح:¹

- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية .
- اختلاف دلالاته الجديدة عن دلالاته اللغوية الأولى .
- وجود علاقة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي .
- الاكتفاء بمصطلح واحد للدلالة على معنى علمي واحد.
- أن تكون دلالاته جامعة مانعة لا تحتل التوسع أو الحصر على نحو ما يحدث في المفردات و الأساليب غير العلمية.
- أن يكون لفظ الاصطلاح مختصرا حتى يسهل تداوله .
- أن يكون منسجما قدر الاستطاعة مع طرق صياغة الكلمات في اللغة.
- أن يكون واضحا ودقيقا يشكل جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات، ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم .

4- طرائق وضع المصطلح العلمي:

من المؤكد أن أي مجال من مجالات العلوم والفنون أصبح يعتمد أساسا على المصطلح، إذ لا يمكن تكوين المعارف البشرية، وتنظيمها وتمييزها وتطويرها دون توفير المصطلح، وحتى يكون المصطلح منسجما مع طرق صياغة الكلمات في اللغة العامة، أصبح شبه متعارف على الكيفيات التي عن طريقها يوضع المصطلح وهي: الاشتقاق، والمجاز، والنحت (الاشتقاق الكبّار)، والتعريب.

1-4 الاشتقاق:

إن الدارس المتأمل لألفاظ اللغة العربية لا شك يلاحظ أنها تشكل مجموعات، كل مجموعة منها تشترك مفرداتها في مادتها الأساسية، وفي المعنى الأصلي (معنى معجمي).

¹ وضع المصطلحات. محمد طبي. ص40. واللغة بين المعيارية والوصفية. د. تمام حسان. عالم الكتب. ط4. القاهرة

كما يلاحظ في الوقت نفسه أن كل كلمة في المجموعة تتميز عن قريباتها بصيغتها ومبناها، وتتفرد بمعنى خاص (معنى صرفي)، هذه الظاهرة الملاحظة نتيجة طبيعية لأهم مميزات اللغة العربية، الذي كان من وراء نموها وحيويتها وحياتها، والمعروف على مر تاريخها بالاشتقاق « تلك الطاقة التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذري، فتتكاثر المفاهيم وتتباعده...»¹. الذي تؤكد كتب التراث على أصالته، وإجماع أهل اللغة على أن العرب كانت تسكله في توليد ألفاظها للتعبير عن ما جدّ في حياتها من ذلك ما نقله السيوطي عن (أحمد بن فارس) قوله: «أجمع أهل اللغة — إلا من شذّ منهم — أن للغة العرب قياساً وأن العرب تشتق بعض الكلام من البعض...»². وإذا كان الاشتقاق معناه هو توليد الألفاظ بعضها من بعض، فإنه لن يتحقق إلا بتحقيق العناصر الآتية:³

- الاشتراك في عدد من الحروف وهي في العربية ثلاثة.
 - أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً في هذه الألفاظ.
 - أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل.
- هذا ما أشار إليه مضمون التعريف الذي ذكره السيوطي في مزهره حيث قال: «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلافاً حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب وحذر من حذر»⁴.

4-1-1 أنواع الاشتقاق:

الاشتقاق باعتباره عملية استخراج لفظ من آخر، أو صيغة من أخرى قد قسمه العلماء إلى أربعة أقسام: صغير، كبير، كبار (بالتخفيف) أو أكبر، وكُبار.

(أ) الاشتقاق الصغير: (الاشتقاق العام)

وهو عبارة عن «انتزاع كلمة من أخرى وذلك بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في

¹ تمام حسان رائدا لغويا. د. عبد الرحمن حسن العارف. ص 304

² المزهر السيوطي. تح فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية ط 1. لبنان 1424هـ/ 2003م ج 1. ص 294

³ فقه اللغة وخصائص العربية. محمد المبارك. دار الفكر. ط 7. لبنان. 1401هـ/ 1981م. ص 98

⁴ المزهر. السيوطي. ج 1. ص 275

المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها ¹ . وهذا النوع هو أكثر أنواع الاشتقاق استعمالاً.

ب) الاشتقاق الكبير: (القلب اللغوي)

هذا النوع من الاشتقاق هو الذي سماه ابن جني بالأكبر ² وهو « الذي يعتمد على الاشتراك في الحروف الثلاثة بغض النظر عن مواقع الحروف وترتيبها » ³ . حيث نحصل من خلال قلب أي مادة من مواد اللغة على معان جديدة ومفردات لها دلالتها، مثل القبر، والبرق، البقر... وهو الذي يسميه عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق بالكُبار أو الأكبر ⁴ .

ج) الاشتقاق الأكبر :

إذا كان الاشتقاق الكبير يقوم على قلب الحروف، فإن الاشتقاق الأكبر يقوم على استبدال حرف بآخر لعلاقة بينهما مع بقاء الحروف الأخرى، والنتيجة الحصول على كلمات مشتركة في حرفين من أصولها، مقترنة في المعنى مثل: قسم و قسم — رصّ ورصف — وهو الذي يسميه الأستاذ عبد الله أمين بالكبير ⁵ .

د) الاشتقاق الكبار: (النحت)

يعرف هذا النوع المهم من الاشتقاق بأنه استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر وهو ما يعرف بالنحت، وقد عرفه الأستاذ عبد الله الأمين بقوله: « والنحت في اصطلاح علماء الاشتقاق أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى بأن نعد إلى كلمتين أو أكثر فنسقط من كل منها أو من بعضها حرفاً أو أكثر و نضم ما بقي من أحرف كل كلمة إلى الأخرى ونؤلف منها جميعاً كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو أكثر، وما تدلان عليه من معان وقد أسميته الكبار لا الكبار بالنتقيل لأن الكبار أكبر من الكبار بالتخفيف والنحت أكبر أقسام الاشتقاق السابقة » ⁶ .

¹ الاشتقاق ودوره في نمو اللغة. فرحات عياش. ديوان المطبوعات الجامعية (د.ط.). الجزائر. 1995م. ص 69

² الخصائص. ابن جني. تح د. عبد الحميد هندراوي. دار الكتب العلمية ط 1. لبنان 1421هـ / 2001م ج 3 ص 30

³ الاشتقاق ودوره في نمو اللغة. فرحات عياش. ص 75

⁴ الاشتقاق. عبد الله أمين. ملتبة الخانجي ط 2. القاهرة. 1420هـ / 2000م . ص 373

⁵ المرجع نفسه. ص 330

⁶ المرجع نفسه. ص 391-392

وهذا الشرح والتوضيح يكفيان مؤونة الحديث مرة أخرى عن النحت ما دام هو أحد أنواع الاشتقاق المسمى بالكُبار، وهو نفسه الذي قال عنه ابن فارس في كتابه (فقه اللغة باب النحت): «العرب نحتت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار، وذلك رجل عبشمي منسوب إلى اسمين وأنشد الخليل:

أقول لها ودمع العين جار ألم تحزنك حيلة المنادي

من قوله (حي على) وهذا مذهبنا في الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد ضبطر من ضبط، طبر...»¹

2-4 المجاز:

من طرائق وضع الكثير من المصطلحات العربية من فقه ونحو... ما عرف بالمجاز حيث يتم عن طريق نقل اللفظ «من معنى وضع له إلى معنى بينه وبين ذلك المعنى مناسبة»². وذلك لأن العربي يأخذ عن طريق المجاز ما لم يتهياً له أخذه عن طريق الاشتقاق، وهكذا اعتبر المجاز «هو الجسر الذي تنتقل عبره الكلمة من مدلول إلى مدلول، أو من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر»³. وقد اعتبره الرفاعي مظهراً من مظاهر التمدن اللغوي وصورة من صور التوسع في اللغة⁴.

3-4 التعريب:

لقد أخذ العرب عن غيرهم من الأعاجم الكثير من الكلمات وأدخلوها في لغتهم؛ أي عربوها، ويعني هذا أن تلك الكلمات المستعارة لم تبقى على حالها تماماً كما كانت في لغاتها وإنما طوعها العرب حسب خصائص لغتهم. ومنه فالتعريب هو: نقل اللفظ الأعجمي بمفهومه إلى العربية والنقوه به كما تقتضيه الأصول العربية. يقول السيوطي: «المعرب ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها»⁵.

¹ صاحب في فقه اللغة. ابن فارس. تح أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية ط1 لبنان 1418هـ/1997م ج3 ص.

209 - 210

² المجاز وأثره اللغوي. د. محمد بدري عبد الجليل. دار المعرفة الجامعية (د.ط) الاسكندرية 2003م ص46

³ تمام حسان رائدا لغويا. عبد الرحمان حسن العارف. ص 301

⁴ ينظر تاريخ آداب العرب. الرفاعي. دار الكتاب العربية ط4 لبنان 1394هـ/1974م. ج1 ص179 - 183

⁵ المزهر. السيوطي. ج1 ص211

1- مصطلح النحو قديماً وحديثاً:

لقد ظلت العربية في جزيرتها نقية إلى أن سطع نور الإسلام على الجزيرة وما حولها وتوالت الفتوحات، ودخل الناس في دين الله أفواجا، ففارق العربي مهد فصاحته وخالط غيره من العجم، وبطول الزمن تسرب الضعف إلى سليقته، وشاع اللحن وانتشر في الحواضر، وسرعان ما انتقلت عدواه إلى البوادي حينها « لم يعد ثمة بد من أن يهتم الخلفاء والولاة بهذا الأمر، وأن يلجأوا إلى العلماء ليضعوا الضوابط والقوانين التي تعصم الألسنة من الخطأ، وتقي اللغة من الفساد»¹.

وكيف لا وقد انتقل اللحن إلى القرآن الكريم ؟ فكان عندئذ لا مفر من وضع علم النحو. فما مفهوم هذا الرمز اللغوي (النحو) عند اللغويين والنحاة ؟

1-1 النحو لغة:²

جاء في لسان العرب أن النحو لغة معناه :

- القصد يقال: نحوت نحوك أي قصدت قصدك، ونحوت الشيء إذا أَمَمْتَهُ.
- التحريف تقول: نحنا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه.
- المثل تقول: مررت برجل نحوك؛ أي مثلك.
- المقدار تقول له: عندي نحو ألف؛ أي مقدار ألف.
- الجهة أو الناحية تقول: سرت نحو البيت؛ أي جهته.
- النوع أو القسم تقول: هذا على سبعة أنحاء؛ أي أنواع.
- البعض تقول: أكلت نحو السمكة؛ أي بعضها.

وبالرجوع إلى حاشية الخصري على شرح ابن عقيل نجد الإمام الداودي قد جمع هذه

المعاني ضمن بيت من الشعر:

للنحو سبعُ معانٍ قد أتت لغةً جمعتها ضمّن بيت مُفرد كمّلا
قصد ومثّل ومقدار وناحية نوّع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

¹ النحو العربي. د.صلاح رَوّاي. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ط) القاهرة 2003م ص22

² لسان العرب ابن منظور. مادة (نح) وحاشية الخصري على شرح ابن عقيل. دار الفكر (د.ط) بيروت

لكن إذا كانت كل هذه المعاني واردة عن العرب، فما أكثرها تداولاً وتعلقاً بالمفهوم الاصطلاحي للنحو ؟

في اعتقادي أن أكثر هذه المعاني تداولاً وأوفقها بالمعنى الاصطلاحي، وأشهرها على الإطلاق هو القصد والاتجاه، حيث روي « أن أبا الأسود لما عرض على الإمام [علي] ما وضعه فأقره بقوله: (ما أحسن هذا النحو الذي نحوت). فآثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة الإمام التي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية والمناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي جلية»¹. وهو الأمر الذي يؤكد ابن منظور أيضاً بقوله: « والنحو القصد... ونحو العربية منه... وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء إذا عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحرير»².

1-2 النحو اصطلاحاً:

قبل أن يستقر مصطلح النحو على دلالاته الحالية عرف بين الطبقات الأولى من النحاة مجموعة من الاصطلاحات، فمنهم من سماه علم العربية، ومنهم من أطلق عليه لفظ الكلام، وآخرون سموه إعراباً، وهذا بالاستناد إلى المقولات الآتية:

(أ) العربية:

مما يدل دلالة قاطعة على أن العربية في بعض استعمالاتها كان يقصد بها علم العربية، وهو ما اصطلاح عليه فيما بعد بالنحو. قال ابن سلام: «...كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»³.

(ب) الكلام:

أما من أطلق لفظ الكلام ويقصد به النحو؛ هو أبو الأسود الدؤلي حين قال معقبا على قصة سعد الفارسي: « هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا

¹ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. دار المنار (د.ط) مصر 1412هـ / 1991م. ص 33

² لسان العرب ابن منظور مادة (نح) (نح)

³ طبقات فحول الشعراء ابن سلام. تح محمود محمد شاكر. دار المدني (د.ط) جدة (د.ت) ج 1 ص 12

إخوة فلو علمناهم الكلام¹. فإن لم يكن أبو الأسود الدؤلي يقصد تعليمهم النحو، فماذا يريد تعليمهم؟ فهم قد تعلموا اللغة العربية ولكنهم يلحنون.

ج) الإعراب:

لقد سمي الإعراب نحواً والنحو إعراباً، من ذلك ما ورد في لسان العرب: «نحاً الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه وقال ابن السكيت: ومنه سمي النحو لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب... والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»².

ومما يدل على الجمع بين الإعراب والنحو كمصطلحين لمفهوم واحد، ما جاء في شرح المفصل: «ويرون - ويقصد الفقهاء - الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًا على علم الإعراب، والتفسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين»³. هذا إضافة إلى ما توحى به عناوين الكتب التالية: سر صناعة الإعراب لابن جني، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وإعراب القرآن لابن هشام.

وهكذا اعتبر الإعراب نحواً والنحو إعراباً وهم محقون في ذلك ما دام الإعراب كان سبباً في نشأة النحو.

ولكن بعد أن عرف هذا العلم كل هذه الاصطلاحات استقر مصطلحه أخيراً وحط رحاله، مختاراً كلمة (النحو) كمصطلح له، حينها شرع العلماء في تعريفه وضع حد له، فها هو ابن السراج (ت316هـ) يطالعنا بأقدم محاولة لتعريف هذا العلم قائلاً: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب»⁴.

ويليه ابن جني (ت392هـ) قائلاً النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم؛

¹ أخبار النحويين البصريين. أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. تح نخبة من العلماء. مكتبة الثقافة

الدينية. (د.ط.). (دت) ص18

² لسان العرب ابن منظور (مادة نحاً)

³ شرح المفصل. ابن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية (د.ط.). (د.ت) ج1 ص8

⁴ الأصول. ابن السراج. تح. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ط4 لبنان. 1420هـ / 1999م ج1 ص35

وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم»¹.

ونجد في القرن السابع الهجري ابن عصفور (ت696هـ) يعرفه بقوله: «علم مستخرج بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»². كما عرفه من بعده الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) بقوله: «النحو علم بأصول يعرف به أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء»³.

ومن خلال ما سبق نلاحظ التطور الحاصل في تعريفه وتحديد مضمونه من محاولة تحديد مصادره، و بيان الغرض منه عند ابن السراج، إلى محاولة التمييز بين ما هو نحوي كالإعراب وصرفي كالتثنية... عند ابن جني، إلى محاولة ابن عصفور وضع حد له على الطريقة الأرسطية؛ فذكر جنسه (علم) وقيدته بكونه (مستخرجا) حتى يمنع من العلوم ما هو منصوص عليه، ومع هذه القفزة النوعية إلا أنه مازال يعتبر النحو والصرف شيئا واحدا.

أما الشيخ خالد الأزهرى فقد عرف النحو تعريفا علميا مانعا، جعله مستقلا عن الصرف، ومع ذلك يلاحظ عليه بأن تعريفه لم يكن جامعا باعتبار أن النحو لا يقتصر على أواخر الكلم إعرابا وبناء، وإلا فأين المباحث النحوية الأخرى المتعلقة بتركيب الجملة من تقديم وتأخير وحذف... إضافة إلى قوله (أبنية الكلم) وما يلاحظ عليه من شمول لما قبل الآخر.

1-3 المفهوم الحديث للنحو:

وإذا لاحظنا على ابن جني أنه يجمع في تعريفه للنحو بين الصرف والنحو، فإنه جاء بما تعارف عليه المحدثون، حيث يجمعون بين علم النظم أو علم التراكيب **syntaxe** وعلم الصيغ الصرفية **Morphologie** تحت باب واحد هو باب النحو.

فعلم النظم أو التراكيب **syntaxe** يبحث «في أقسام الكلمات (تقسيمها إلى اسم وفعل وحرف)، وأنواع كل قسم ووظيفته في الدلالة، وأجزاء الجملة وترتيبها، وأثر كل جزء في

¹ الخصائص. ابن جني. تح د. عبد الحميد هنداوي. ج1. ص88

² المقرب ابن عصفور. تح عادل أحمد و علي محمد معوض. دار الكتب العلمية 1418هـ/1998م ط1 لبنان. ص67.

³ شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهرى. المطبعة الأزهرية ط3. مصر. 1344هـ/1925م. ج1. ص14

الآخر(من ذلك مثلا تأنيث كلمة أو تذكيرها، أو جمعها أو تثنيتهما، تبعا لحالة كلمة أخرى في جملة) وعلاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض وطريقة ربطها، وتقسيم العبارة إلى جمل وترتيب هذه الجمل وطريقة وصلها أو فصلها...وما يتصل بذلك».¹

أما علم الصيغ **Morphologie** وهو العلم الذي يهتم «بالبحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغير أبنيتها بتغير المعنى وما يتصل بذلك»². وهو عموما يقوم بدراسة الوحدات الصرفية، والصيغ اللغوية التي يتركب منها الكلام أو الجمل، وهذا ما يعرف في الأوساط اللغوية بعلم الصرف.

فالملاحظ هنا أن علم التراكيب مرهون بعلم الصيغ ومبني عليه، ولذا فهما يشكلان معا بناء واحدا يعرف بـ **Grammaire** أي القواعد.

ومن هذا المفهوم الحديث للنحو يأتي الحديث عن الفصائل النحوية كفصيحة العدد وفصيحة الجنس، وفصيحة التعريف والتذكير، وفصيحة الزمن، وفصيحة الاشتقاق، وفصيحة التوابع، وفصيحة المعاني الوظيفية.

2- المصطلح النحوي:

1-2 تعريفه:

إذا كان إطلاقنا لفظا ما، كمصطلح لمفهوم معين يعني وجود اتفاق واصطلاح وارتباط بين طرفي العلامة الاصطلاحية. فإن قولنا المصطلح النحوي، أو الفقهي، أو التقني يعني تحديد دائرة الاصطلاح وتخصيصه؛ لذا فالمصطلح النحوي يعني «الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية»³.

وبالنظر إلى هذا التعريف، فالمصطلحات النحوية هي ألفاظ محددة تستخدم للدلالة على ظواهر نحوية معينة، وهذا لا يعني إبعاد معانيها اللغوية لضرورة وجود تشاكل وتناسب بين المعنى الاصطلاحي واللغوي، ولذا نراها في كثير من الأحيان يجمعون بينهما فيقولون: «للاعراب معنيان: لغوي، وصناعي. فمعناه اللغوي الإبانة، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه إذا أبان عنه. ومعناه الاصطلاحي: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل

¹ علم اللغة. د. علي عبد الواحد الوافي. مصدر نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ط). مصر. 2000م. ص 09

² المرجع نفسه. ص 08

³ المصطلح النحوي. عوض حمد القوزي. ديوان تامطبوعات الجامعية (د.ط) الجزائر. 1963م. ص 22، 23

في آخر الاسم المتمكن و الفعل المضارع ¹ .

والمصطلح النحوي كغيره من المصطلحات ينبغي أن يشير إلى مفهوم واحد من شأنه أن يميّزه عن أي مفهوم آخر، ويبعده عن اللبس والغموض. وبالنظر إلى هذا الشرط الأساسي نسجل على بعض المصطلحات النحوية – وإن كان الموضوع مختلفاً – شيئاً من التداخل والالتباس جراء تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد، مما يكون عائقاً حقيقياً للفهم من ذلك مصطلح المفرد، فهو يشير إلى الواحد؛ أي ما يقابل المثنى والجمع، كما يشير إلى ما ليس جملة أو شبه جملة، ويشير أيضاً إلى ما ليس مضافاً ولا شبيهها بالمضاف.

وقد يختلف مفهوم المصطلح الواحد باختلاف المدرسة النحوية فمفهوم الصرف مثلاً عند البصريين التتوين، ومفهومه عند الكوفيين الخلاف. كما قد يختلف المصطلح الدال على المفهوم الواحد، فالعطف على المعنى في القرآن الكريم؛ هو العطف على التوهم وما سماه النحاة بدل الكل من الكل سماه ابن مالك: البدل المطابق، كما نجد أكثر من مصطلح للمفهوم الواحد، فالساكن والصامت والصحيح بمعنى واحد، والحركة و الصائت بمعنى واحد .

وقد «أحس النحاة القدامى بخطورة هذا المسلك فاضطروا إلى أن يخصصوا المصطلح بوصف أو إضافة أو يحددوا المدرسة النحوية»².

2-2 صناعة الحدود النحوية:

لقد سبق لنا في المدخل أن تكلمنا عن التعريف الاصطلاحي، وأنواعه بما يغني عن الإعادة، وبيّنا أهميته ووظيفته في الصناعة المصطلحية، لكن ما يهمنا هذه المرة هو الكشف عن ماهية، وحقيقة الحد النحوي وطبيعته، و كفيات صناعته مقارنة بما سبق الحديث فيه.

2-2-1 الحد النحوي:

لقد اهتم النحاة العرب بالتحديد اهتمامهم بالمفاهيم نفسها، وبلغوا فيه حد الاجتهاد فوضعوا للحد تعاريف وضوابط وحدوداً معتبرين الحد والمعرف، والقول الشارح أسماء لمسمى واحد، إضافة إلى اتفاقهم وبخاصة المتأخرين منهم على مكونات الحد المثالي أسوة

¹ شرح شذور الذهب. ابن هشام. تح محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ط) مصر. (د.ت). ص33

² بنظر. المجاز وأثره اللغوي. د. محمد بدري عبد الجليل ص143. وتمام حسان رائدا لغويا. ص298

بالمناطق من جنس وفصل، أو فصول، كذلك الإشارة إلى الدور المنوط به وبدقة. فهذا الفاكهي (المتوفى 972هـ) يعرف الحد النحوي بقوله: «اعلم أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد؛ وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً»¹. وهو تعريف يعكس وجود قرابة بين الحد الأرسطي والحد النحوي يعود فيه التأثير إلى «فترة سمحت فيها الترجمة من ناحية، وتقدم المباحث الفلسفية العربية من ناحية أخرى بالاطلاع على المنطق اليوناني»².

2-2-2 مكونات الحد المصطلحي ودوره:

إذا سبق لنا أن أشرنا إلى تأثير النحاة بالمنطق الأرسطي، أو قل استفادتهم منه في كفاءات وضع الحدود، فإن أغلب النحاة يؤكدون على أن الحد المثالي يتكوّن من عنصرين هما: الجنس القريب، والفصول الذاتية فهذا ابن يعيش يقول: «طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول»³. وقال البطلوسي «حكم الحد أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس»⁴.

فإن اتفق النحاة و المناطق على مكونات الحد، فإنهم اختلفوا في الدور الذي يطلب منه حيث ظل المناطق يؤكدون على «أن دور الحد منحصر في تصور ذات الشيء وإدراك حقيقته الذاتية، وأن التمييز ليس غرضاً فيه مباشراً، فإن النحويين قالوا: إن للحد دورين: هما الدلالة على حقيقة الشيء الذاتية، وتمييز تلك الحقيقة عن غيرها»⁵.

¹ شرح كتاب الحدود في النحو. الفاكهي . تح د. محمد الطيب الإبراهيم. دار النفائس. ط1. بيروت. 1417

هـ/1996م. ص42

² المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب. توفيق قريرة . دار محمد علي. ط1 تونس. 2003م. ص88

³ شرح المفصل. ابن يعيش. ج1 ص18

⁴ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي البطلوسي تح د. حمزة عبد الله النشترتي. دار المريخ. ط1. الرياض

1399. هـ/1979. ص14

⁵ المصطلح النحوي. توفيق قريرة. ص91

3-2-2 أنماط التعريفات النحوية¹:

1-3-2-2 التعريف الدلالي: (يعرف المتصور النحوي بالنظر إلى دلالاته)

الترميز	نوع التعريف	مدلول التعريف	أمثلة
1-1	التعريف باعتتماد الحد الأرسطي	تعريف اتبع فيه النحاة نهج المناطق في صناعة حدودهم	الاسم: «كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان معين» ² . الجنس القريب: كلمة الفصول: دلت على معنى في نفسها+غير مقترنة بزمان معين
2-1	التعريف بالوصف	الحد الوصفي الدلالي يقرب المتصور دون أن يحيط به وبالتالي فهو حد غير حصري وغير استقصائي معناه يقرب من معنى الحد الناقص أو الرسم ناقصا كان أو تاما. وهو أشكال: الحد التقريبي، التعريف بالعلّة، وبالشرح، وبالوصف التمثيلي	
1-2-1	الحد التقريبي	حد وضع لتقريب المتصور من المبتدئ، غير محيط بالمحدود	الاسم: «ما دل على معنى مفرد و ذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص» ³ . تعريف غير محيط، وغير مانع لأنه يشمل حروف المعاني الدالة على معنى.

¹ المصطلح النحوي. توفيق قريرة. ص 77-199

² شرح كتاب الحدود في النحو. الفاكهي. ص 73، 74

³ الأصول. ابن السراج. ج 1. ص 36

2-2-1	التعريف بالعلة	تعريف قائم على ذكر الأسباب الداعية إلى التسمية الاصطلاحية من أشكاله:	
1-2-2-1	من علة التسمية إلى التعريف	تعريف ينتقل فيه من التعليل الاصطلاحي إلى التعريف. وقد يمر بالتعريف اللغوي.	1- الشرط: لغة العلامة... ويسمى فعل الشرط شرطا لكونه علامة دالة على تحقق مضمون جوابه عند تحققه ¹ وهكذا تم الانتقال من التعريف اللغوي إلى التعريف الاصطلاحي مرورا بالتعليل.
2-2-2-1	من التعريف إلى علة التسمية	ينتقل النحوي فيه من التعريف الذي يكون بدوره تعليلًا للتسمية، وهو عكس التعريف السابق وأقل تواترا.	قول الصبان وهو يشرح كلام ابن عقيل في الإضافة غير المحضة: «وقوله وهي في تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة» ² . حيث قدم الصبان سمة تعريفية للإضافة غير المحضة (وهي في تقدير الانفصال) كعلة للتسمية.

¹ شرح قواعد الإعراب لابن هشام. الكافيجي. تح د. فخر الدين قباوة. دار طلاس للدراسات والترجمة. ط1.

سوريا. 1989 م. ص113

² حاشية الصبان. الصبان. تح إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية. ط1. بيروت. 1417هـ/1997م. ج2. ص363

3-2-2-1	العلة الموحدة للمتصور (التعريف الوظيفي)	يهتم النحوي في هذا النوع من التعريف بالبحث عن العلة التي كانت من وراء المتصور المحدود في الكلام أي يبحث في وظيفته. وبالتالي فهو مبني على تعيين هوية المتصور انطلاقاً من الوظيفة التي يقدمها في الكلام.	يقول ابن جني الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه» ¹ .
4-2-2-1	علل الجدل	يدل هذا النوع من التعريف على استعمال الحدود النحوية لتعليل جدل نظري حول قضية أو رأي نحويين.	المحاورة التي دارت بين الفراء والجرمي حول معنى الابتداء والعائد. نستخلص منها تعريفين عليين هما: تعريفته من العوامل بالنسبة للابتداء، ومعنى لا يظهر بالنسبة للعائد ² .
5-2-2-1	اعتماد الأصل الدلالي للمصطلح لتقرير رأي	هذا التعريف ناتج عن مزج بين الشكل (4-2-2-1) القائم على الترابط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي. والشكل (2-1-2-4) القائم على الجدل النظري وهو شكل نادر جداً	قضية أصلية المصدر وفرعية الفعل. حيث احتج البصريون على أن المصدر قبل الفعل وأن الفعل منه بدليل «أن المصدر في اللغة هو المكان الذي يصدر عنه، كقولنا هذا مصدر الإبل للمكان الذي تصدر عنه،

¹ الخصائص. ابن جني. ج1 ص89

² الإنصاف في مسائل الخلاف. الأنباري. تح محمد محي الدين. دار الفكر. (د.ط). بيروت. (د.ت). ج1. ص49

			فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل. ولو كان هو صدر عن الفعل سُمي صادرا لا مصدرا وهذا بين واضح» ¹
3-2-1	التعريف بالشرح	في هذا النوع من التعريف يعمل النحاة على تعريف المصطلح النحوي عن طريق ذكر سمة منه ،أو جملة من السمات المرادفة قصد الإفهام وتوضيح دلالاته. وبالتالي فهم يجمعون بين الشرح والحد.	يقول ابن هشام صاحب أوضح المسالك: « هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعولا صدقا غير مقدر بالجر وهو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبرا ولا حالا» ² تعريف جمع فيه ابن هشام بين الشرح والحد . "أي يصدق عليه قولنا مفعولا صدقا غير مقيد بالجر" شرح. " وهو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبرا ولا حالا ". حد بجنسه وفصوله.
4-2-1	الوصف التمثيلي (صورة القدر والنار)	هو نوع من التعريف قائم على التشبيه حيث يكون المشبه هو المتصور النحوي والمشبّه به هو شيء غريب	قال ابن يعيش: « والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا في المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ

¹ الإيضاح في علل النحو. الزجاجة. تح د. مازن المبارك. ص58

² أوضح المسالك. ابن هشام. تح د. أميل يعقوب. دار الكتب العلمية. ط4. بيروت. 1418هـ/1997م. ج1. ص281

		عنه كالقدر والنار وذلك من أجل تقريب دلالة المصطلح وتيسير فهمه .	أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله كما وضعت الماء في قدرة وضعتها على النار، فإن النار تسخن الماء فالتسخين جعل بالنار عند وجود القدر لا بها فذلك هنا» ¹ .
5-2-1	المثال والشاهد والتعريف	يعني استعمال المثال أو الشاهد لغرض التعريف	
1-5-2-1	التعريف بالمثال	النحوي لا يحد المتصور بل يكتفي بذكر أمثلة عنه.	قال سيبويه: «الاسم رجل وفرس» ²
2-5-2-1	التعريف بذكر الشاهد	لا يحد المتصور بحد يفصله من غيره وإنما يكتفي بذكر الشاهد	من ذلك أن ابن هشام يعرف الاسم الموصول النص بشواهد فيقول: «فالنص ثمانية منها للمفرد والمذكر (الذي) للعالم وغيره نحو ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ﴾» ³ ⁴

2-3-2-2 التعريف العلامي:

إذا كان النحاة قد بذلوا جهوداً معتبرة من أجل وضع الحدود و التعاريف، وبأشكال عدة- كما سبقت الإشارة إلى ذلك- لمختلف المقولات النحوية والصرفية. فإنهم اعتمدوا أكثر من طريقة في التعريف من ذلك تعريفهم بعض المتصورات النحوية عن طريق ذكر

¹ شرح المفصل. ابن يعيش. ج.1. ص85

² الكتاب. سيبويه. تح. عبد السلام هارون. ج.1. ص12

³ سورة الزمر الآية 74 برأوية حفص

⁴ أوضح المسالك. ابن هشام. ج.1. ص86

ما يختص به هذا المتصور، أو ذاك من علامات، ويظهر هذا اللون من التعريف بشكل جلي في تعريف أقسام الكلم، وبعض المقولات الصرفية إضافة إلى وضع حدود لها .

(أ) العلامات وتحديد أقسام الكلم:

قد حاول النحاة تعريف أقسام الكلم من اسم وفعل وحرف عن طريق العلامات اللفظية والمعنوية، والعلامة الصفر، من ذلك قول المبرد: «كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم»¹. وكقول الزجاجي: «الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض»².

وقال صاحب أوضح المسالك: «ينجلي الفعل بأربع علامات»³ وقال أيضا: «يعرف الحرف بان لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة للاسم والفعل»⁴.

(ب) العلامات وتحديد المقولات الصرفية:

اعتمد النحاة أيضا العلامات في تحديد المقولات الصرفية الاسمية منها والفعلية، فضلا عن اعتمادهم التعريف الدلالي، من ذلك تحديدهم ما يعرف بمقولة التعيين (التعريف والتكثير) قال ابن هشام: «فالاسم: ما يقبل أل، أو النداء أو الإسناد إليه»⁵؛ أي الاسم ما يقبل علامة التعريف (أل) ويقابل التعريف التكثير تقابلا سلبيا و بالتالي فالتكثير — وعلامته التثوين — من خواص الاسم. كما قال ابن يعيش: «من خواص الاسم التثوين والمراد بالتثوين هنا تثوين التمكين»⁶.

(ج) العلامات والوظائف النحوية:

إذا كان النحويون قد اعتمدوا «العلامة النحوية في تحديد أقسام الكلام تحديدا جدوليا وفي تحديد بعض مقولاته التصريفية»⁷. فإنهم قد اعتمدوا أيضا — في المستوى النسقي —

¹ المقتضب. المبرد. تح محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب. (د.ط.). بيروت. (د.ت). ج.1. ص3

² الإيضاح في علل النحو. الزجاجي. ص48-52

³ أوضح المسالك. ابن هشام. ج.1 ص38

⁴ شرح شذ ور الذهب. ابن هشام. ص26

⁵ المصدر نفسه ص15

⁶ شرح المفصل. ابن يعيش. ج.1. ص25

⁷ المصطلح النحوي. توفيق قريرة. ص196

في تحديد الوظائف النحوية، والتمييز بينها على جملة من العلامات النحوية يمكن تقسيمها إلى لفظية معنوية كعلامات الإعراب ومعنوية كالإسناد .

وبالنظر إلى أهمية العلامة الإعرابية قسم النحاة على أساسها الوظائف النحوية إلى مرفوعات و منصوبات ومجرورات، حيث تمنع العلامة الإعرابية أن يعرب المجرور فاعلا، والمرفوع مضافا إليه، باعتبارها علامة تمييزية وخصيصة من خصائص العربية ومن البديهي أن هذه القرينة على أهميتها غير مفيدة بمفردها، حين يراد التمييز بين الفاعل ونائبه ؛ فلذلك يلتجأ إلى قرائن أخرى (التحويل، الصيغة، التركيب).

أما إذا أردنا أن نميز بين المبتدأ واسم كان مثلا باعتبار العلامة الإعرابية في كل منهما واحدة، فإننا نكون مضطرين إلى البحث عن قرائن أخرى أيضا، والتي تتجسد في اختلاف العامل، فالمبتدأ عامله معنوي، واسم كان عامله لفظي إضافة إلى أن المبتدأ لا يجوز أن يكون ضميرا مستترا، واسم كان يجوز أن يكون ضميرا مستترا .

وإذا كانت المرفوعات و المنصوبات تحدد بالمعني الوظيفي(عمدة، فضلة)، فإن المجرورات ليس لها معنى مستقل بنفسه، بل هي منقسمة بينهما إذا يمكن لمحل العمدة أن يحوي مجرورات ويمكن لمحل الفضلة أن يحويها أيضا»¹.

لذا نجد ابن الحاجب يعرفها علاميا بقوله أنها: « ما اشتمل على علم المضاف إليه».²

2-3 الاعتبارات الاصطلاحية:

إذا كان كل متصور نحوي في حاجة ماسة إلى تسمية اصطلاحية تتناسبه وتشاكله فالسؤال الذي يطرح نفسه و بالحاح. بأي اعتبار تمت تلك التسميات؟ ونحن ندرك أن العلاقة بين طرفي العلامة الاصطلاحية علاقة ارتباطية، وليست اعتباطية كما هي الحال بين طرفي العلامة اللسانية العامة؛ لذا نحاول في هذا المبحث أن نحدد عموما تلك الاعتبارات التي وجهت التسميات النحوية، التي هي كما حددها الدكتور توفيق قريرة بقوله: « والتسميات الاصطلاحية النحوية تعود في عمومها إلى جملة من الاعتبارات التالية: الاعتبار الدلالي، الاعتبار العلامي، الاعتبار الجدولي و النسقي».³

¹ المصطلح النحوي.توفيق قريرة.ص200

² شرح الكافية. الإستراباذي. تح. د. أمين يعقوب. دار الكتب العلمية.ط1. لبنان.1419هـ/1998م. ج2.ص233

³ المصطلح النحوي.توفيق قريرة.ص 21

2-3-1 الاعتبار الدلالي:

ويقصد به مراعاة النحاة الدلالة في المصطلح، والتي تختلف باختلاف الباب النحوي وهو أهم الاعتبارات حيث أغلب التسميات انبنت عليه، باعتبار أن الكلمة النحوية تتحدد مبدئياً بالدلالة قبل العلامة. من ذلك أن مصطلحات الفعل نجدها مؤسسة على اعتبار دلالة الفعل على الزمان (الماضي، الحاضر، الاستقبال أو المستقبل)، يقول ابن يعيش: «إذا كانت الأفعال مساوقة للزمان والزمان من مقولات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل ذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض وحاضر ومستقبل».¹

كما تكشف المدونة النحوية على حضور مفهوم الحدث في مصطلحات الأفعال والأسماء، لأن الحدث في الأسماء (المصادر) أصلي؛ ولذا سمي المصدر بالحدث «أما عبارة الفعل في الاصطلاح النحوي فقد جعل فيها الحدوث زمانياً»² وهي العبارة (الفعل) التي تشمل كل الأحداث والأعمال، وهكذا تبدو أهمية الاصطلاح باعتبار الحدوث في المدونة النحوية.

وكما أسس النحاة مختلف مصطلحات الفعل على الاعتبار الحدثي (فعل التعجب، فعل الأمر، فعل النهي، فعل المدح، فعل الذم، فعل الشك واليقين، أفعال القلوب، أفعال المقاربة أفعال الشروع)، فإنهم أسسوا مصطلحات أخرى للفعل باعتبار نقصان الحدث وهي النواسخ مثل (كان وأخواتها).

2-3-2 الاعتبار العلامي:

ومن الاعتبارات التي راعاها النحويون وهم يصطلحون على وضع الرموز اللغوية لمتصوراتهم النحوية اعتبار الخصيصة والشكل.

وكما هو معلوم فالعربية لغة معربة، وبالتالي فخصيصة الإعراب هي التي بواسطتها يمكننا تمييز بين أقسام الكلم، والفصل بين المفاهيم النحوية؛ لأن الإعراب إنما يؤتي به للفرق بين المعاني، ويقابله البناء «والمتصوران يتأسسان على معنيين مختلفين هما التحول

¹ شرح المفصل. ابن يعيش. ج. 7. ص 4

² المصطلح النحوي. توفيق قريرة. ص 27

في الأول والثبات في الثاني»¹. لذا نجد المعرب يأخذ التسميات التالية: المرفوع المنصوب ، المجرور ، المجزوم ، المنون. إضافة إلى ما تعنيه هذه الأسماء من وظائف نحوية، وأحكام إعرابية، ومحال نحوية.

كما وضع النحاة بعض الأسماء الاصطلاحية باعتبار الشكل (عدد الحروف، نوعها كيفية نطقها) من ذلك قولهم: الاسم الثلاثي، الفعل الثلاثي، بنات الثلاثة، الاسم الرباعي الفعل الرباعي، بنات الأربعة، الفعل الخماسي، بنات الخمسة، المهموز، المضاعف، المعتل (المثال الأجوف، الناقص، اللفيف المقرون ، اللفيف المفروق).

2-3-3 الاعتبار الجدولي و النسقي :

قد تسمى الوحدة اللسانية بما هو ثابت فيها، أو بما هو متغير؛ فإذا كنا نعني الحالة الأولى فهذا ما يعبر عنه بالمصطلح الجدولي، وإذا كانت الثانية فذاك ما يعبر عنه بالمصطلح النسقي، حيث أن لكل وحدة لسانية تسمية جدولية ثابتة، وتسميات نسقية متعددة بتعدد وتغير السياقات.

فالوحدة اللسانية (زيد) « تحمل جدوليا مصطلحا مفردا هو الاسم العلم، لكن هذه التسمية الجدولية المفردة تتغير وتتعدد بتغير السياقات»² فتكون مبتدأ، خبرا، اسم إن، خبر إن فاعلا، مفعولا به...وبالنظر إلى هذا الاعتبار يمكن تفسير قول ابن هشام: « المفعول فيه، ويسمى ظرفا»³ حيث قوله: (ظرفاً) تسمية جدولية وقوله (المفعول فيه) تسمية نسقية.

3- المصطلح النحوي قبل الكتاب:

3-1 التفكير في وضع النحو أسبابه ودوافعه:

لقد ظل العربي أحقابا مديدة ينطق عربيته الفصحى بسليقته نقية سليمة، إلى أن سطع نور الإسلام» وفتح العرب الأمصار، ودانت لهم الأقطار، واختلطوا بأهالي هذه البلاد المفتوحة اختلاطا مستمرا في البيوت والأسواق والمناسك والمساجد وتصاهروا، واندمجوا حتى تكون منهم الشعب الواحد»⁴. وفي هذا يقول الزبيدي: « ولم تزل العرب تتطرق على

¹ المصطلح النحوي. توفيق قريرة. ص 39

² المرجع نفسه. ص 51

³ شرح شذور الذهب. ابن هشام. ص 230

⁴ النحو العربي. د. صلاح روائي. ص 16

سجبتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا ، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت المتفرقة، واللغات المختلفة ففسد الفساد في اللغة العربية واستبان منها في الإعراب الذي هو حليتها والموضح لمعانيها»¹.
فانتشر اللحن في بادئ الأمر في الحاضرة حتى أصبح الناس يعدّون اللحنين وينبّهون إليهم ويذكرون الفصحاء وينوّهون بهم، ثم ما لبثت أن انتقلت عدواه إلى البادية، فكان هذا الأمر من الدوافع والأسباب التي أدت بالغياري من أبناء الأمة إلى التفكير في وضع الضوابط والقوانين، التي تعصم الألسنة من الخطأ، وتقي العربية من الفساد خشية أن ينتقل هذا الفساد إلى القرآن الكريم .

لكن من الظلم أن يكون ظهور هذا البناء الشامخ المسمى علم النحو مرتبطا بشيوع اللحن وانتشاره فقط، بل الواقع يقول: إن الحاجة الملحة إلى النحو من أجل فهم القرآن الكريم باعتباره أداة من أدوات المفسر والفقهاء، وعلماء القراءات. هي إحدى الأسباب القوية أيضا، كما أنّ هناك من اعتبر وضع النحو وظهوره أمرا طبيعيا تمشيّا مع سنة الترقّي، مثل بقية العلوم التي ظهرت في رحاب القرآن الكريم .

2-3 أول من رسم النحو :

يقول ابن سلام: « أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، و وضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»². كما نجد أبا الطيب اللغوي يؤكد ذلك مصرّحا بمصطلح النحو قائلا: « أول من رسم للناس النحو هو أبو الأسود الدؤلي»³. أما أبو سعيد السيرافي فيقول: « اختلف الناس في أول من رسم النحو فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي وقال آخرون: نصر بن عاصم. ويقال: الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي»⁴. أما القفطي فيروي لنا: «أن أول من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه»⁵. لكن السيوطي في مزهره يطالعنا بالجمع

¹ طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. ط2. مصر 1973م. ص11

² طبقات فحول الشعراء. ابن سلام. تح محمود محمد شاکر. ج1. ص12

³ مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية. ط1. بيروت. 1423هـ/2002م . ص20

⁴ أخبار النحويين البصريين. السيرافي. تح نخبة من العلماء. ص15

⁵ إنباه الرواة. القفطي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. ط1. القاهرة. 1406هـ/1986م. ج1ص39

بين هذه الروايات المتضاربة قائلاً: «أول من رسم للناس النحو أبو الأسود، وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه»¹.

فإذا كان القول في أول من رسم النحو يشوبه الاضطراب والتباين كما ترى، فإن القول المؤكد أن وضع النحو² كان في الصدر الأول للإسلام «إذ إن النحو ككل قانون تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات، ولم يكن قبل الإسلام ما يحمل العرب على النظر إليه»³. وهو علم عربي خالص رغم ما قيل عنه «حيث نشأ بالعراق في صدر الإسلام نشأة عربية على مقتضى الفطرة للأسباب التي دعت إلى وضعه»⁴.

ومن المؤكد أيضاً أن أبا الأسود الدؤلي قد نقل المصحف تنقيط إعراب، حينما قال لكتابه القيسي: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه فإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين»⁵.

هذا التنقيط الذي «يشير في وضوح إلى أن أول من تكلم عن حركات الإعراب والتنوين هو أبو الأسود الدؤلي، وما النحو في مظاهره العديدة، وقضاياه المتشعبة إلا هذه الحركات التي تتناول معظم أبواب النحو المرفوعات والمنصوبات والمجرورات»⁶. وفي اعتقادي أن ما ذهب إليه الدكتور صلاح روي على درجه عالية من الصواب حين قال: «من ينظر إلى هذه الروايات التي تحكي بداية وضع النحو نظرة مجردة من الهوى والزيغ... لا يرى في تعددها أو تباينها ما يدعو إلى الشك، أو يبعث الريبة فيما قام به الإمام علي - رضي الله عنه - وأبو الأسود الدؤلي بما نسب إلى كليهما من وضع النحو»⁷ ثم أردف معللاً رأيه هذا قائلاً: «إذ لم يقل أحد بأن أحدهما أو كليهما قد وضع

¹ المزهر. السيوطي.. ج.2. ص.341

² يزعم أحمد ابن فارس (ت395هـ) أن النحو قديم في العرب أبْلته الأيام، ثم جدد في الإسلام (الصاحبي ص41) وقد علق عليه القوزي في كتابه (المصطلح النحوي ص30) بكل جرأة قائلاً: فلا أكثر من يوصف باللغو والزعم القبيح.

³ النحو العربي د. صلاح روي. ص.27

⁴ المرجع نفسه ص31

⁵ أخبار النحويين والبصريين. السيرافي. ص17

⁶ الحلقة المفقودة. د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. ط2. الكويت. 1413هـ/1993م. ص 25

⁷ النحو العربي. د. صلاح روي. ص 63

النحو بالشكل الذي هو عليه في كتب العربية... وإنما كان ما وضعه مجرد أوليات أو بدايات ترتبط بالأحداث والوقائع التي ظهر فيها اللحن دون تحديد أو تسمية لأبواب بعينها»¹

وبالنظر إلى كل هذا يمكنني القول أن الواضع الأول للنحو العربي، أو قل البدايات الأولى للنحو العربي هو أبو الأسود الدؤلي سواء بإرشاد وتوجيه من الإمام علي كرم الله وجهه، أو بأمر من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أو زياد بن أبيه، أو ابنه عبد الله أو من تلقاء نفسه دون إشارة أو أمر أو توجيه من أحد.

وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأبواب النحوية الأولى التي تم وضعها في تلك الفترة المتقدمة من حياة هذا العلم؟ وما هي المصطلحات التي وضعت كرموز لغوية للتعبير عن تلك المفاهيم؟ وإن كنت أعتقد أن التسميات والمصطلحات هي من وضع المؤرخين وأصحاب الطبقات لأنهم رأوا «ما قيل في حادثة كذا يندرج تحت باب كذا، وما قيل في واقعة كذا يندرج تحت باب كذا، و من ثم قالوا بعد رواية الحادثة: فوضع باب كذا...»².

3-3 نحو أبي الأسود و مصطلحاته:

إن ما وضع في النحو من أبواب في هذه المرحلة التي تمثل الطفولة المبكرة لهذا العلم قد ارتبط بحوادث معينة، تكرارها أصبح يشكل خطراً على سلامة اللغة، وبالتالي على سلامة القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة؛ مما دفع إلى التفكير في وضع ما يحفظ الألسنة ويصون اللغة، وقد تمحورت تلك الأبواب النحوية التي نسب وضعها إلى أبي الأسود الدؤلي حسب الراويات التي تسند إليه ذلك، والتي يلاحظ عليها بكل أسف اضطراب شديد، يدعو أحياناً إلى التفكير في رفضها، وهي على النحو الآتي :

(أ) باب إن وأخواتها :

فهذا أبو الأسود الدؤلي يروي بنفسه: «فجمعت أشياء وعرضتها عليه، [يعني الإمام علياً كرم الله وجهه] فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها إن، وأن، وليت ، ولعل، وكأن.

¹ النحو العربي، د. صلاح روي ص 63

² المرجع نفسه ص 63

ولم أذكر لكن، فقال: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بل هي منها فزدها فيها»¹.

ب) باب الفاعل والمفعول:

ومما يروى في هذا الباب قصة سعد الفارسي الذي مر «بأبي الأسود وهو يقود فرسه قال: مالك يا سعد لا تركب؟ قال: إني فرسي ضالع [يريد ظالع] فضحك منه بعض من حضره. قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام فدخلوا فيه فصاروا لنا إخوة فلو علمناهم الكلام فوضع باب الفاعل والمفعول»².

إضافة إلى رواية ابن النديم والورقات التي رآها في العراق «فيها كلام في الفاعل والمفعول عن أبي الأسود الدؤلي بخط يحيى بن يعمر»³.

ـ ج) باب التعجب :

ومما يروى في باب التعجب قولهم: «إن ابنة أبي الأسود تعجبت من السماء، فقالت: ما أحسن السماء، قال أي بنية نجومها، قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها قال: إذن فتقول: ما أحسن السماء فحينئذ وضع كتاباً»⁴

د) أكثر من باب نحوي :

مما أمكننا الاطلاع عليه في مظاهره :

ـ ما رواه أبو بكر الزبيدي إذ يقول: «هو — أي أبو الأسود — أول من أسس العربية ونهج سبلها، ووضع قياسها؛ وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سرّاة الناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم»⁵.

هذه الرواية وغيرها من الروايات التي تشهد على البدايات الأولى لعلم النحو، سواء من لدن الإمام علي رضي الله عنه، أو من لدن أبي الأسود الدؤلي، لاشك أن المتمعن فيها يروعه ذلك الاضطراب الذي يشوبها، والداعي ربما إلى عدم تصديقها والأخذ بها، وهو

¹ إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي. ج 1 ص 39

² أخبار النحويين. السيرافي. ص 18

³ الفهرست. ابن النديم. تح د. يوسف علي طويل. مكتبة الكتب العلمية. ط 2 لبنان. 1422هـ/2002م. ص 64

⁴ أخبار النحويين البصريين. السيرافي. ص 18

⁵ طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. ص 21

الأمر الذي صرح به بعض الباحثين من المستشرقين والعرب المحدثين، فالدكتور شوقي ضيف ينفي أن يكون الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قد وضع شيئاً من النحو قائلاً: «وكانه لم يكن مشغولاً حين ذهب إلى العراق والكوفة بإعداد الجيوش لحرب معاوية ولا كان مشغولاً بحرب الخوارج، إنما كان مشغولاً بالنحو ووضع رسومه وأصوله وفصوله. وطبائع الأشياء تنفي أن يكون قد وضع ذلك... ولعل الشيعة هم الذين نحلوه هذا الوضع القديم للنحو الذي لا يتفق في شيء وأولية هذا العلم ونشأته الأولى»¹. ثم يقول أيضاً: «وقد يكون ذلك من صنع الشيعة وكأنهم رأوا أن يضيفوا النحو إلى شيعي قديم، فارتفع به بعضهم إلى علي بن أبي طالب، ووقف به آخرون عند أبي الأسود الدؤلي صاحبه الذي كان يتشيع له... وكل ذلك من عبث الرواة الوضّاعين المتزידين، وهو عبث من أن أبا الأسود نسب إليه حقاً أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو وهو إنما وضع أول نقط يحرر حركات وأواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله... وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من قراء الذكر الحكيم وفي مقدمتهم نصر بن عاصم، عبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر، وعبسة الفيل، وميمون الأقرن فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط وحفظ وضبط وقيد وعمل به واتبع فيه سننهم واقتدى فيه بمذاهبهم»². ثم يقول: «ومعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل، وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً. وكل ذلك نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون»³.

وهكذا ساد الاعتقاد أن الأبواب النحوية التي نسبها الرواة إلى الإمام علي رضي الله عنه، وإلى أبي الأسود الدؤلي لا تتفق مع طبيعة العصر الذي عاشا فيه، ولكن الحقيقة في رأيي والتي ينبغي أن يقال: إن أبا الأسود الدؤلي لم يدع يوماً أنه: «صنع نحواً أو وضع ما نسميه اليوم علامات الإعراب، فهو لم يكن ليعرف اصطلاحات الفتح والضم والكسر والتثوين»⁴. ولا مصطلح الفاعل ولا المفعول... وكل ما في الأمر أنه استطاع أن يصف

¹ المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. دار المعرفة ط5. القاهرة. (د. ت). ص14

² المرجع نفسه ص 15 و 16

³ المرجع نفسه ص18

⁴ المصطلح النحوي. القوزي. ص32

بعض الظواهر النحوية وصفا لغويا حسيا، ولم يعبر عنها بأي اصطلاح، ومن أين له ذلك؟ «وهو بعمله هذا لم يأت بما لم يستطعه الأوائل ولم يصنع معجزة، فعمله لم يتعد إنعام النظر في اللغة بطبع العربي وذوقه»¹. ففي باب التعجب الذي نسب إليه هل استطاع أن يبين صيغ التعجب وشروطه وإعرابه؟ «كلا فهو لا يعرف ذلك وما تجاوز علمه في التعجب حد النطق الصحيح بأساليبه»² وفي باب الفاعل والمفعول أقول للرواة ما العلاقة بين قول سعد الفارسي: فرسي (ضالع) وهو يريد ظالع، وبين صناعة الفاعل والمفعول؟ فهذه الأخيرة مسألة إعرابية، والأخرى مسألة صوتية، وإذا افترضنا وجود علاقة في غير هذه الحادثة، فإن المؤكد أن تسمية هذا الباب أو غيره كانت متأخرة عن زمان أبي الأسود فحين «سمى العلماء بعض ضروب الرفع فاعلا، وبعض ضروب النصب مفعولا به قالوا: إن أبا الأسود وضع باب الفاعل والمفعول، وإن كان أبو الأسود لم يعرف فاعلا ولا مفعولا بل ربما لم يعرف أيضا رفعا ولا نصبا»³.

وفي ختام هذا المبحث يكون في مقدورنا القول إن أبا الأسود الدؤلي «إذا لم يضع في النحو أبوابا، ولا قواعد علمية بالشكل الذي يستكره المنكرون لأولية النحو، ولم يفرع ما نعرفه من تفريعات»⁴. وهو لم يدع ذلك فإنه يكفيه شرفا أنه أول من رسم إعراب القرآن الكريم، وبذلك أحاطه بسياج يمنع اللحن فيه، وأن عمله هذا قد أوحى للذين جاءوا من بعده بالتفكير في أسباب وعلل علامات الإعراب التي أشار إليها بنقطه، إضافة إلى توجيهاته وتصويباته.

3-4 المصطلح النحوي عند تلاميذ أبي الأسود الدؤلي:

من خلال ما طالعنا به كتب التراجم استطعنا القول: إن أبا الأسود الدؤلي قد استطاع أن يكون مدرسة للنحو العربي من أشهر تلاميذها عبد الرحمن بن هرمز، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، و عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونفس المصادر أخبرتنا بأن هؤلاء الرجال قد استطاعوا أن يحملوا الراية بعد أبي الأسود، ويحيطوا المولود الجديد

¹ المصطلح النحوي. القوزي. ص32

² المرجع نفسه ص35

³ ضحى الإسلام. أحمد أمين. دار الكتاب العربي. ط10. لبنان. (د.ت). ج2. ص287

⁴ المصطلح النحوي. القوزي. ص34

برعايتهم فعملوا على تنمية وتطوير ما خلفه أستاذتهم، وزادوا فيه ما شاء لهم أن يزيّدوا مما كان له أثر كبير في نمو النحو العربي، وقد تمحورت أعمالهم في أمرين أساسيين:

(أ) نقط المصاحف.

(ب) إضافة أبواب نحوية جديدة امتدادا لصنيع أبي الأسود .

فبالنسبة إلى نقط المصاحف فقد حمل هذا الصنيع من أبي الأسود تلاميذه من قرّاء الذكر الحكيم، وفي مقدمتهم نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن يقول أبو عمر الداني: « وكل هؤلاء نقطوا المصاحف وأخذ عنهم النقط وحفظ وضبط وقيد، وعمل به واتبع فيه سننهم واقتدي فيه بمذاهبهم »¹.

إضافة إلى نقط الإعراب الذي ينسب أساسا إلى أبي الأسود الدؤلي ظهر نوع آخر من نقط يتصل بالقرآن الكريم؛ للوقاية من الوقوع في التصحيف، وخاصة بين الحروف المتشابهة يسمى نقط الإعجام؛ وهو أن توضع النقط أفرادا وأزواجا لتمييز الأحرف المتشابهة بالأسلوب الموجود الآن، وهو لا يقل أهمية عن نقط الإعراب قد اضطلع به تلميذا أبي الأسود: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر.

أما فيما يخص جهودهم النحوية وبخاصة في مجال الاصطلاح فإنهم « استطاعوا أن يطوروا بعض الاصطلاحات، بل نقلوا بعضها من المعنى اللغوي الذي شاهدناه عند أبي الأسود الدؤلي إلى المعنى العلمي »². نحاول أن نستعرض ما أمكن منها :

1-الرفع، النصب أو الوضع:

ورد هذان المصطلحان العلميان عند يحيى بن يعمر من رجال هذه الطبقة، وذلك لما بين الحاجاج مواطن لحنه في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾³ قائلا له: « فترفع أحب » وهو منصوب، أو قال له: فتقرأها « أحب » بالرفع

¹ المحكم في نقط المصاحف. أبو عمرو الداني. تح. د. عزة حسن. دار الفكر. ط. 2. دمشق. 1998. ص 6

² المصطلح النحوي. القوزي. ص 43

³ سورة التوبة الآية 24 براوية حفص

والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان»¹، وفي رواية القفطي يقول يحيى بن يعمر للحجاج: أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع وتضع ما يرفع»². بالنظر إلى هذه الروايات يكون يحيى بن يعمر أول من استعمل مصطلح الرفع بمعناه العلمي بقوله: ترفع أو بالرفع، وكذلك مصطلح النصب بقوله: وهو منصوب أو بالنصب.

وهما في حقيقة الأمر ما عبر عنه أبو الأسود الدؤلي تعبيراً حسيّاً بقوله لكتابه: «إذا رأيته قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه فإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف...»³ إلا أن تعليل يحيى بن يعمر للنصب بقوله: بالنصب على خبر كان قد يكون من عمل الراوي، وهو الأرجح في اعتقادي باعتبار أن تعليله هذا سابق لأوانه لا تسمح به معارف عصره، فالنحو مازال في صباه يحبو، وإن كان هناك من اعتبر مصطلح (كان) مما ينسب إلى يحيى بن يعمر، فإنه يكفيه شرفاً أنه استطاع أن ينقل مصطلحي الرفع والنصب من مرحلة حسية خالصة إلى مرحلة التجريد الاستخدام الفني للمصطلح النحوي»⁴.

أما مصطلح (الوضع) الذي ورد بمعنى النصب في قول يحيى بن يعمر السابق: (فإنك ترفع ما يوضع وتضع ما يرفع). هو اصطلاح حسي لا يبتعد عن اصطلاحات أبي الأسود الدؤلي مع أنه وجد عند سيبويه⁵. ولا ضير في ذلك فعلم النحو «لا يزال في بداية الطريق متجهاً نحو النضج، وتذوق الحرف في هذه المرحلة وربطه بالظواهر الأخرى أمر طبعي اقتضته ظروف العلم، والتأليف فيه، وفي الأشياء كلها لا بد أن تكون البدايات متواضعة، لا تصل إلى الكمال والنضج إلا بعد جهود تبذل وصعوبات تقهر»⁶.

2- التنوين:

إن ما سماه أبو الأسود (غنة) حين قال لكتابه: (فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين) سماه نصر بن عاصم تنويناً، وذلك حين سأله خالد الحذاء كيف تقرأ ﴿قُلْ

¹ طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. ص 28

² إنباه الرواة. القفطي. ج 1 ص 26

³ أخبار النحويين البصريين. السيرافي. ص 17

⁴ المصطلح النحوي. القوزي. ص 44

⁵ الكتاب. سيبويه. ج 4 ص 97

⁶ المصطلح النحوي. القوزي. ص 44

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ¹ فلم ينون. فأخبره أن عروة [بن الزبير المتوفى 93هـ] ينون، فقال: بسما قال. وهو للبئس أهل².

حيث دلت هذه الرواية على أن نصر بن عاصم كان على علم بمصطلح التتوين، وأنه من مستخدميّه، وهو المصطلح نفسه المتداول بيننا في أيامنا هذه، والمتعارف عليه بين النحاة بقولهم: «التتوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل»³.

وبالنظر إلى هذه الروايات التي لم تسعنا بمعرفة حقيقة ما أضاف هؤلاء التلاميذ فإنه «يغلب على الظن أن ما تكون من نحو هذه الطبقة — فضلا عن قلته — كان أشبه بالرواية للمسموع، فلم تثبت بينهم فكرة القياس... كذلك لم تقو حركة التصنيف بينهم فلم يؤثر عنهم إلا بعض نتف في مواطن متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم في صدورهم ورواياتهم بلسانهم»⁴.

3-5 المصطلح النحوي عند أساتذة الخليل وسيبويه:

بعد الحديث المقتضب عن النحو و مصطلحاته عند أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه المباشرين، يجدر بنا أن نقف عند مرحلة تاريخية هي من الأهمية بمكان إلى درجة لا يمكن إغفالها، رجالها عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن يعمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب الضبي، أساتذة الخليل وسيبويه، حيث النحو منذ أن حمل رايته هؤلاء الرجال وبخاصة عبد الله بن أبي إسحاق لم يعد مجرد ملاحظات عابرة بل أخذت جذوره تنفذ في حياة اللغة العربية، لكن رغم نشاطهم المعتبر وجهودهم الملموسة في ميدان النحو «لا يطمح الباحث أن يجد اصطلاحات نحوية ناضجة ومستقرة»⁵ في مرحلتهم هذه، إلا أنهم هم الذين مهدوا وبحق لظهور كثير من الاصطلاحات النحوية بمعناها العلمي والفني، كان لتلاميذهم فضل تسميتها، ومما عبر عنه رجال هذه المرحلة بطرائق مختلفة جعلت من جاء بعدهم ينتبه إلى مقاصدهم، فيضعون لها مسميات معينة

¹ سورة الصمد الآية 1، 2 براوية حفص

² ينظر. طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. ص 27

³ التعريفات. الجرجاني. تح مصطفى أبو يعقوب. باب التاء ص 65

⁴ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. ص 20 و 21

⁵ المصطلح النحوي. القوزي. ص 51

تتدرج تحتها آراؤهم المختلفة، نكتفي بذكر بعض النماذج منها — وهي كثيرة — التي تلمح إلى الاصطلاح دون التصريح به بما يلقي الضوء على جهود رجال هذه الفترة الحاسمة ويبرز فضلهم على التالين لهم .

(أ) النداء، الإضمار، العطف على المحل:

روى ابن سلام قال: « كان أبو عمرو وعيسى يقرآن: « يَا جِبَالَ أُوبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ »¹ بالنصب و يختلفان في التأويل. كان عيسى يقول: النداء كقولك: يا زيد والحارث لما لم يمكنه يا زيد يا الحارث، وكان أبو عمرو يقول: لو كانت على النداء لكانت رفعا ولكنها على (إضمار) وسخرنا الطير كقوله على إثر هذا « وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ »²؛ أي سخرنا الريح»³ فمرد النصب إلى الفعل المضمر (سخرنا) وليس العطف على محل المنادى كما يرى عيسى بن عمر والذي بدا لي « أن النصب على المحل كان في تقدير عيسى بن عمر واضحا لذلك ضرب عليه المثال (يا زيد يا الحارث) بينما لم يكن في حساب أبي عمرو الذي عوّل على اللفظ فقط؛ لذلك قال: لو كانت على النداء لكانت رفعا»⁴.

فإذا كان مصطلحا النداء والإضمار مستعملين استعمالا فنيا لا غبار عليهما، فإن مصطلح العطف على المحل « كاد المتنازعان يقعان عليه، وكان عيسى أقرب إلى الوصول إليه»⁵. فالمنادى يا جبال مبني على الضم لفظا في محل نصب؛ ولذا جاء تابعه (والطير) منصوبا بحسب محله لا بحسب لفظه.

(ب) الحال:

روى ابن سلام « أن عيسى بن عمر كان يقرأ ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾⁶. فقال له أبو عمرو بن العلاء: هؤلاء بني هم ماذا؟ فقال: عشرين رجلا فأنكرها أبو عمرو»⁷.

¹ سورة سبأ الآية 10 براوية حفص

² سورة سبأ الآية 12 براوية حفص

³ طبقات فحول الشعراء. ابن سلام. ج 1 ص 20 و 21

⁴ المصطلح النحوي. القوزي. ص 55

⁵ المرجع نفسه ص 54

⁶ سورة هود الآية 78 براوية حفص

⁷ طبقات فحول الشعراء. ابن سلام. ج 1 ص 20

والمأمل في هذه الرواية يدرك أن عيسى بن عمر ينصب أظهر على أنها حال معتبرا هنّ ضمير فصل، أما أبو عمرو بن العلاء، فإنه يرى أن يكون الضمير المنفصل هنّ: مبتدأ وما بعده خبرا، ولكن رغم هذا التباين والتباعد في الرؤية مما يستدعي ذكر الأسباب وتحديد المصطلحات الدالة والتميزة، نجد عيسى بن عمر على نجاعة فكرته ووضوحها لم يذكر سبب نصبه لكلمة (أظهر) ولم يصرح لنا باصطلاح الحال؛ لأنه ببساطة لم يكن قد عُرف هذا المصطلح بعد، فالتسمية كما هو واضح من «عمل المؤلفين لوجه النصب في القراءة»¹.

ج) إضمار الفعل :

من مواضع إضمار الفعل :

-الإغراء والتحذير: لقد قرأ عيسى بن عمر قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾² بالنصب وترك لمن جاء بعده التعليل، وتسمية المصطلحات الدالة على ذلك فقال ابن عطية: (أي الزموا) وفيه معنى الإغراء وقال الزمخشري: (اسمعوا براءة)³.

كما قرأ عيسى بن عمر قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾⁴ بالنصب وتخرجه على أنه منصوب بإضمار فعل؛ أي اذكروا⁵، مع العلم أن أبا عمرو بن علاء هو أول من ظهر عنده مصطلح الإضمار وذلك حين أول نصب كلمة (الطير) من قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾⁶.

وروى سيبويه أن ابن أبي إسحاق أجاز قول الشاعر⁷:

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

¹ المصطلح النحوي. القوزي. ص56

² سورة التوبة. الآية 01 براوية حفص

³ تفسير الكشاف. الزمخشري. تح محمد مرسي عامر. دار المصحف. ط2. القاهرة. ج2. ص179

⁴ سورة القارعة. الآية 1، 2 براوية حفص

⁵ البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. مراجعة صدقي محمد جميل. دار الفكر. لبنان. (د.ط). 1412هـ/1992م ج10

ص33

⁶ سورة سبأ الآية 10 براوية حفص

⁷ الخصائص. ابن جني. ج 2 ص 331

إذ ينصب كلمة (المراء) بالفعل المضمر الذي نصب إياك .

ولكن رغم حسن تقدير كل من ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر لأسلوبى الإغراء و التحذير إلا أنهما لم يكونا يعرفان مصطلحيهما، وهو الذي دفع بالتالين لهم إلى وضع ذلك. وأقول إجمالاً دون تفصيل أو تحليل: إن هناك جملة من الأبواب والاصطلاحات النحوية التي يعود فضل التنبيه إليها إلى أئمة هذه المرحلة الحاسمة الذين يمثلون الطبقتين الثالثة والرابعة من طبقات نحاة البصرة، والتي يعود فضل تسميتها إلى تابعيهم أمثال الخليل وسيبويه نذكر منها: الاستثناء، البدل، المصدر، ما ينصرف وما لا ينصرف، النسب التحقير، تأنيث الفعل للفاعل، لا النافية للجنس¹.

3-6 المصطلح النحوي عند الخليل:

الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ) البصري المنشأ والمربي، عربي الأصل من أزد عمان يقول عنه أبو سعيد السيرافي: «أما الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس، وهو أول من استخراج العروض وحصر أشعار العرب بها وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة»². ويقول عنه أيضاً: «والخليل أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل وكل ما قال سيبويه وسأله أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل»³، ولم يكن الخليل أستاذ سيبويه فحسب بل كان أستاذ «أفاضل العلماء المبرزين أمثال الأصمعي، والنضر بن شميل... وغيرهم ممن كانت لهم قدم راسخة في علوم اللغة والنحو و الأدب من بعده»⁴، وقد كان ذا قدرات عقلية متميزة وأخلاق رفيعة يقول عنه أبو الطيب اللغوي: «وكان الخليل أعلم الناس وأذكاهم وأفضل الناس وأتقاهم»⁵.

إذا كان الخليل البصري صاحب الصيت الذائع والباع الطويل في علوم العربية قد أنصفته كتب التراجم كما ترى، فإننا «نستطيع أن نقول في إجمال إن جمهور ما يصوره سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما؛ إنما هو من صنع أستاذه

¹ المصطلح النحوي. القوزي. ص 67-76

² أخبار النحويين والبصريين. السيرافي. ص 31

³ المصدر نفسه. ص 32

⁴ النحو العربي. د. صلاح روائي. ص 164

⁵ مراتب النحويين. أبو لطيب اللغوي. ص 45

الخليل»¹. ومن هنا فإن الحديث عن مصطلحات الخليل مبني أساساً على ما رواه سيبويه ونعم الرجل الثقة الأمين. وهي على النحو التالي كما جاءت على لسان الخليل برواية سيبويه.

3-6-1 الحركات أو مجاري أواخر الكلم كما سماها سيبويه:

(أ) الرفع والنصب:

قال سيبويه: «سألت الخليل رحمه الله عن: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما...»².

(ب) الجر:

قال سيبويه: «ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك. وزعم الخليل أنه إنما جرّ هذا على نية الألف واللام...»³.

(ج) الكسر:

قال سيبويه: «سألته [أي الخليل] عن هيهات اسم رجل هيهة فقال: ...ومن قال هيهات فهي عنده كبيضات، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء فإذا لم يكن هيهات ولا هيهة علماً لشيء فهما على حالها لا يغيران عن الفتح والكسر، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن...»⁴.

(د) الجزم:

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن من عل هلاً جزمت اللام؟ فقال: لأنهم قالوا: من عل فجعلوه بمنزلة المتمكن...»⁵. وعند حديثه عن حروف الجزاء قال: «وزعم الخليل أنك إذا

¹ المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. ص 34

² الكتاب. سيبويه. ج 2. ص 60

³ المصدر نفسه. ج 2. ص 13

⁴ المصدر نفسه. ج 3. ص 291

⁵ المصدر نفسه. ج 3. ص 287

قلت: إن تأتني آتك، فأتك انجزمت بأن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: اتئتني آتك»¹.

(هـ) الوقف :

قال سيبويه: « زعم الخليل أنه يجوز في الندبة و اغلاميه؛ من قبل أنه قد يجوز أن أقول واغلامي فأبين الياء كما أبينها في غير النداء، وهي في غير النداء مبينة فيها اللغتان: الفتح والوقف. ومن لغة من يفتح أن يلحق الهاء في الوقف حين يبين الحركة، كما ألحقت الهاء بعد الألف في الوقف»².

(و) السكون:

قال سيبويه: « وسألناه عن إلى ولدى وعلى فقلنا: هذه الحروف ساكنة، ولا نرى النون دخلت فيها. فقال: من قبل أن الألف في (لدى) والياء في على اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منها ياء الإضافة...وأما قط وعن ولدن تباعدن من الأسماء ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو خذ وزن»³.

والمتمامل لمجموع هذه الاصطلاحات واستخداماتها، يدرك لا محالة أن أبا الأسود الدؤلي استخدم هذه المصطلحات باعتبارها وصفا حسيا خالصا لحركات الشفتين ليس أكثر» في حين تميزت بعض هذه الاصطلاحات بمعناها الفني عند تلاميذه، وخاصة يحيى بن يعمر ولكن هذا التمييز، وذلك التقدم في فهم المصطلح لا وجه لمقارنته بما أصبح عليه الحال عند الخليل الذي جعل لكل حركة اصطلاحاً»⁴، هذا ما حاولنا الوقوف عليه من خلال ما رواه سيبويه عن أستاذه الخليل، ومما يلاحظ أيضا من خلال تعليقات الخليل وتحليلاته ظهور فكرة العامل التي « كانت بعيدة عن أبي الأسود وتلاميذه»⁵، والأكثر من هذا، الاهتمام ببنية الكلمة وما لها من تأثير في المعنى وليس الاقتصار على أواخر الكلمة

¹ الكتاب. سيبويه. ج3 ص63

² المصدر نفسه. ج2 ص221

³ المصدر نفسه. ج2 ص372، 373

⁴ المصطلح النحوي. القوزي. ص93

⁵ المرجع نفسه. ص93

ورغم هذه القفزة النوعية في تحديد مصطلحات حركات البناء و الإعراب ، وهذه الدرجة العالية من النضج إلا أنه لا يمكن أن توصف بالثبات والاستقرار .

ز) التنوين :

لقد سمى الخليل الاسم الذي يلحقه التنوين منونا فقال: « والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضارب بك زيدا، ولا تقول: هذا ضارب بك زيد»¹ . غير أنه إذا كان مصطلح التنوين قد عرف عند تلاميذ أبي الأسود باسم الغنة، فإن فضل الخليل يتمثل في تثبيت هذا المصطلح وتمكينه من الاستقرار .

وإضافة إلى التنوين استطاع الخليل أن يضع الكثير من الاصطلاحات الصوتية التي تتصل بحركات الحرف ، وهي الإمالة ، الروم ، والإشمام ، والتضعيف ...

3-6-2 أقسام الكلام عند الخليل :

أما في ما يخص أقسام الكلم عند الخليل « فهي نفسها التي ذكرها سيبويه في أول باب عقده في كتابه (اسم، فعل، حرف) وقد عبر عنها تعبيراً فنياً واضحاً بالمعنى الذي نعرفه اليوم وقد وظف كل قسم منها فيما يمكن له من الاستعمال في حدود الأساليب العربية»² ومن أجل تأكيد ذلك نذكر ولو بإيجاز تلك الاستعمالات للاسم والفعل والحرف والتي اندرجت تحتها عدة مصطلحات وهي كالآتي:

3-6-2-1 الاسم:

3-6-2-1-1 مصطلحات أحوال الاسم:

— من حيث الإعراب والبناء: (متمكن وغير متمكن)

قال سيبويه: « سألت الخليل عن (من عل) هلاً جزمت اللام فقال: لأنهم قالوا من عل فجعلوها بمنزلة المتمكن فأشبهه عندهم من معال...و كما قالوا :ياحكم أقبل في النداء؛ لأنها كما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة»³ .

— من حيث التكثير والتعريف (المعرفة والنكرة)

قال سيبويه : « سألته [أي الخليل] عن :

¹ الكتاب سيبويه. ج 2 ص 164

² المصطلح النحوي. القوزي. ص 102

³ الكتاب سيبويه. ج 3 ص 287 ، 288

فأومأت إيماء خفيا لحبتر والله عينا حبتر أيما فتى
فقال: أيما تكون صفة للنكرة، وحالا للمعرفة...»¹

— ما ينصرف منه وما لا ينصرف :

قال سيبويه: « تقول كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة و لا نكرة، وكل أفعل يكون اسما تصرفه في النكرة .قلت : فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه. قال: لان هذا مثال يمثل به، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر، فإن كان اسما ليس بوصف [جرى].»²

— من حيث العدد:

(ا) المفرد:

قال سيبويه: « وزعم الخليل رحمه الله أنهم قالوا نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو وتركوا التثنية في المفرد كما تركوه في قبل»³، كما أطلق الخليل لفظ الواحد للدلالة على المفرد أيضا فقال سيبويه: « وزعم الخليل أن أشياء مقلوبة كقسي، فكذاك فعل بهذا الذي هو في لفظ الواحد ولم يكسر عليه الواحد»⁴.

(ب) المثني (التثنية):

قال سيبويه في باب ما لفظ به مما هو مثني كما لفظ بالجمع: « قال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان، فتكلم به كما تكلم به وأنتم ثلاثة»⁵، وقال أيضا في ما يجيء من المصادر مثني مثل حنانيك: « زعم الخليل رحمه الله أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن...»⁶.

¹ الكتاب سيبويه. ج2 ص 180

² المصدر نفسه. ج3 ص 203

³ المصدر نفسه. ج2 ص 182، 183

⁴ المصدر نفسه. ج3 ص 564

⁵ المصدر نفسه. ج3 ص 622

⁶ المصدر نفسه. ج1 ص 348

(ج) الجمع:

حيث قسمه إلى ما يجمع بالواو و النون أي جمع المذكر السالم، وإلى ما يجمع بالتاء أي جمع المؤنث السالم، ثم جمع التكسير.

قال سيبويه: « وسألته [أي الخليل] عن رجل يسمى بابن فقال: إن جمعت بالواو والنون قلت: بنون كما قلت قبل ذلك، وإن شئت كسرت فقلت: أبناء»¹، وقال أيضا: « سألته عن امرأة تسمى بأمّ، فجمعها بالتاء وقال: أمهات، وأمّات في لغة من قال: أمّات...»²

— من حيث الجنس: (المذكر والمؤنث)

قال سيبويه: « سألت الخليل عن قول العرب: أرض وأرضات؟ فقال لما كانت مؤنثة وجمعت بالتاء ثقّلت كما ثقّلت طلحات وصفحات قلت: فهلا قالوا: أرضون كما قالوا: أهلون قال: إنها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء وأهل مذكر لا تدخله التاء...»³، ولم يقسم الاسم من حيث الجنس إلى مذكر ومذكر فحسب بل تحدث عن إحدى علامات التأنيث وهي التاء الربوطة والتي سماها (الهاء) قال سيبويه في باب تحقير المؤنث: « وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر»⁴.

كما ورد في كلام الخليل ما يدل على تقسيمه الاسم إلى: اسم علم، واسم مبهم، وصفة. قال سيبويه: « وأعمل أن العلم الخاص لا يكون صفة، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفا على الاسم كعطف أجمعين. وهذا قول الخليل رحمه الله»⁵. ولا شك أن حديثه عن الاسم بهذا التقسيم الدقيق يدل دلالة قاطعة على إحاطته الواسعة بأحواله وكيف لا؟ وهو الذي كان السباق في الإشارة إلى أقسام الاسم المبهم من اسم إشارة واسم موصول حيث قال عن هذا الأخير: « إن شئت جعلت من بمنزلة إنسان وجعلت ما بمنزلة شيء»⁶

¹ الكتاب سيبويه. ج 3 ص 400

² المصدر نفسه. ج 3 ص 400

³ المصدر نفسه. ج 3 ص 599

⁴ المصدر نفسه. ج 3 ص 481

⁵ المصدر نفسه. ج 2 ص 12

⁶ المصدر نفسه. ج 2 ص 105

— من حيث الإظهار والإضمار:

كما ذكر من أحوال الاسم أن يكون مظهرا أو مضمرا حيث قال سيبويه: «وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك فعلت وعبد الله وأفعل وعبد الله. وزعم الخليل: أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا...»¹.

كما تحدث عن الضمير المتصل² والضمير المنفصل³ وضمير الفصل⁴ الذي يفصل بين المبتدأ وما بني عليه.

3-6-2-1 وظائف الاسم:

(أ) المبتدأ والخبر:

لقد عبّر الخليل عن هذين المصطلحين بالاسم والخبر كما سمّى الخبر أحيانا المبني على المبتدأ، هذا ما جاء في رواية سيبويه عن الخليل حيث قال: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكين أحق... وهو ضعيف وجاز هذا فصلا بين الاسم والخبر»⁵ كما روى سيبويه أيضا عن الخليل قوله: «وتقول: قد جربتك. فوجدتك أنت أنت، فأنت الأولى مبتدأة، والثانية مبنية عليها...»⁶.

(ب) الفاعل والمفعول به:

ما نقله لنا سيبويه في باب (كم) يثبت ورود هذين المصطلحين عند الخليل فقال: «زعم أن كم درهما لك أقوى من كم لك درهما وإن كانت عربية جيدة. وذلك أن قولك: العشرون لك درهما فيها قبح، ولكنها جازت في كم جوازا حسنا، لأنه كأنه صار عوضا من التمكن في الكلام، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة. لا تقول:

¹ الكتاب سيبويه. ج 2 ص 378

² المصدر نفسه. ج 2 ص 368، 369

³ المصدر نفسه. ج 2 ص 136

⁴ المصدر نفسه. ج 2 ص 389

⁵ المصدر نفسه. ج 2 ص 76

⁶ المصدر نفسه. ج 2 ص 359

رأيت كم رجلا، وإنما تقول: كم رأيت رجلا. وتقول: كم رجلا أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجل»¹.

(ج) الحال:

قال سيبويه: «ومن قال: هذا أول فارس مقبلا، من أنه لا يستطيع أن يقول هذا أول الفارس، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي أن يصفه بالنكرة... وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفاً وجعلوا هذا يجزئهم من ذلك. وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجل منطلقاً، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أن هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة، جَعَلَهُ حَالاً ولم يجعله وصفاً»².

(د) الاستثناء والمستثنى:

قال سيبويه: «زعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله...»³.

(هـ) النداء والمنادى:

نقل سيبويه عن الخليل قوله: «إن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً...»⁴، وقوله أيضاً: «المضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلة إذا ناديته»⁵.

(و) التوكيد:

ومما رواه سيبويه نقلاً عن الخليل: «ولو قال وحقّك وحقّ زيد على وجه النسيان والغلط جاز. ولو قال: وحقّك وحقّك، على التوكيد جاز، وكانت الواو واو الجر»⁶.

¹ الكتاب. سيبويه. ج 2 ص 158

² المصدر نفسه. ج 2 ص 112

³ المصدر نفسه. ج 2 ص 334

⁴ المصدر نفسه. ج 2 ص 183

⁵ المصدر نفسه. ج 2 ص 184

⁶ المصدر نفسه. ج 3 ص 502

(ز) التمييز:

وقد سماه الخليل تفسيراً وذلك في قوله: « وإن شئت قلت لي ملء الدار رجلاً، وأنت تريد جميعاً... وإن شئت قلت رجلاً... فجاز في تفسيره الواحد والجميع »¹، كما سمى تمييز العدد تبين العدد²، أو مقدار المثل³.

(ح) البدل:

ورد هذا المصطلح في ما رواه سيبويه عن الخليل قائلاً: « وزعم الخليل أنه يقول مررت به المسكين، على البدل... »⁴

(ط) العطف:

وقد سماه الإشراف، قال سيبويه: « قال الخليل رحمه الله إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكد به باسم يكون عطفاً عليه... »⁵، وقال: « وأما في الإشراف فلا يجوز، لأنه لا يحسن [الإشراف] في فعلت وفعلتم إلا بأنت وأنتم. وهذا قول الخليل رحمه الله »⁶. كما سمى حروف العطف حروف الإشراف⁷.

(ي) النعت:

قال سيبويه نقلاً عن الخليل: « وتقول يا أيها الرجل وزيد الرجلين الصالحين ، من قبل أن رفعهما مختلف؛ وذلك أن زيدا عن النداء والرجل نعت... وهو قول الخليل رحمه الله »⁸. ونفس المفهوم عبر عنه بالصفة⁹.

¹ الكتاب. سيبويه. ج 2 ص 173

² المصدر نفسه. ج 3 ص 503

³ المصدر نفسه. ج 2 ص 172

⁴ المصدر نفسه. ج 2 ص 75

⁵ المصدر نفسه. ج 2 ص 192

⁶ المصدر نفسه. ج 2 ص 382

⁷ المصدر نفسه. ج 2 ص 59

⁸ المصدر نفسه. ج 2 ص 195

⁹ المصدر نفسه. ج 2 ص 116

(ك) الإضافة¹، المضاف والمضاف إليه²، غير المضاف³، النسب ويسميه الإضافة⁴، كما يسمى ياء النسب بياء الإضافة⁵، التحقير ويقصد به التصغير⁶

3-2-6-2 الفعل :

أما مصطلح « الفعل فإنه ورد عند الخليل كاصطلاح لأحد أقسام الكلم ولم يرد به الحدث أو نحوه، ولكنه استعمل هذا الاصطلاح ليعبر به عن الفعل في حال كونه عاملاً أو معمولاً متصرفاً أو غير متصرف⁷». حيث سمي الفعل المتصرف بالفعل المتمكن⁸.

كما تحدث عن عمل كان وأخواتها باعتبارها أفعالا ناقصة⁹، ومما يدل أيضاً على فهم الخليل لخصائص الفعل حديثه عن جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب¹⁰، وعن اصطلاح الأمر بصورته المعروفة في وقتنا الراهن، حيث روى سيبويه: « وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فأتك انجزمت بأن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: انتني آتك¹¹».

3-2-6-3 الحرف:

الحرف باعتباره أحد أقسام الكلم مصطلح أطلقه الخليل على الكلمة، وعلى الحرف الهجائي، كما عبر عنه بالمعنى الفني المعروف في أيامنا هذه . وهذا يعني أن الخليل قد تحدث عن عمل حروف المعاني ووظائفها حيث قسمها إلى: — حروف الجر التي سماها حروف الإضافة¹².

¹ الكتاب. سيبويه. ج3 ص 282

² المصدر نفسه. ج3 ص226

³ المصدر نفسه. ج3 ص286

⁴ المصدر نفسه. ج2 ص222

⁵ المصدر نفسه. ج2 ص370

⁶ المصدر نفسه. ج2 ص267

⁷ المصطلح النحوي. القوزي. 109.

⁸ الكتاب. سيبويه. ج1. ص377

⁹ المصدر نفسه. ج2 ص131

¹⁰ المصدر نفسه. ج3 ص14

¹¹ المصدر نفسه. ج3 ص63

¹² المصدر نفسه. ج3 ص147، 497

— حروف العطف وسماها حروف الإشراف¹.

— حروف الجزاء².

— حروف الاستفهام مبينا علاقتها بالأسماء والأفعال³.

— حروف اللين⁴.

وهكذا يظهر لنا من خلال هذه النماذج لاصطلاحات الخليل النحوية وما أكثرها، مدى الجهد الذي بذله في سبيل الدراسة النحوية حيث استطاع أن ينقل المعنى اللغوي لكثير من هذه الاصطلاحات إلى معنى اصطلاحي⁵ وأنه استطاع أن يبلوره في صورة علمية بعيدة عن التعقيد قريبا من الفهوم ليؤسس علما مستقلا مبنيًا على أصول وقواعد ثابتة⁶.

كما يبدو لنا وبوضوح الفرق الشاسع بينه وبين أساتذته في التعامل مع المصطلح النحوي حيث كان النحاة قبل الخليل يوردون الاستعمال خلوا من الاصطلاح، بينما يجيء الخليل بالمصطلح مقرونا بالمثال⁷.

4- المصطلح النحوي عند سيبويه:

4-1 سيبويه:

عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (المتوفى 180هـ) من مواليد قرية شيراز قدم البصرة مع أسرته، وراح يطلب العلم بها.

أول ما لزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار الباهلي. وذات يوم بينما هو يستملي حماد قول النبي صلى الله عليه وسلم: (ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء). فقال سيبويه: « (ليس أبو الدرداء) وظنه اسم ليس فقال حماد: لحنت يا سيبويه ليس هذا. حيث ذهبت، وإنما ليس ها هنا استثناء، فقال: سأطلب علما لا تلحنني فيه؛ فلزم الخليل فبرع⁷. حتى صار إمام النحاة.

¹ الكتاب. سيبويه. ج 2 ص 59

² المصدر نفسه. ج 3 ص 60

³ المصدر نفسه. ج 3 ص 325

⁴ المصدر نفسه. ج 3 ص 426

⁵ المصطلح النحوي. القوزي. ص 120

⁶ ينظر المرجع نفسه. ص 121

⁷ طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. ص 66

قال عنه أبو الطيب اللغوي: « وأخذ النحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه. وهو عمرو بن قنبر، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»¹.

2-4 الكتاب:

الكتاب عنوان اختص به مصنف سيبويه دون غيره من المصنفات، ولا شك أن لهذه التسمية دلالة واضحة على مدى أهميته وروعة تأليفه وإحكامه، وكيف لا وهو الذي يسمى قرآن النحو، حيث ظل على مر العصور يستقطب اهتمام الدارسين والباحثين فكثير طارقه شرحا وتلخيصا وأخذا» إذ كان جامعا لكل قواعد النحو المستنبطة من كلام العرب على نحو لم يمكن أحدا من النحاة من بعده أن يضيف إليه شيئا ذا بال، وما زادوه لا يعدو أن يكون تبينا لمقاصده، وتعيينا لحدوده، وضبطا لبعض مصطلحاته، وشرحا لغوامضه، وتوثيقا لشواهده»².

فقد قدم سيبويه عرضا وافيا عن النحو العربي بطريقة يتجلى فيها الأسلوب العلمي يحدوه الأمل للبلوغ به مرحلة الاستقرار والثبات. إلا أن سيبويه كما أعجلته المنية عن تسمية كتابه أعجلته عن تنقيح مادته؛ وهذا ما جعل الكثير يلاحظ عليه شيئا من الاستطراد والتداخل في الأبواب» كأن يتحدث في بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية، وكأن يتعرض لبعض صيغ ليست من الباب كتعرضه لبعض صيغ الحال في حديثه عن النعت وقد يتحدث عن باب في موضعين على نحو ما صنع بجموع التكسير في الجزء الثاني من الكتاب»³.

كما يكتنف بعض عناوين الكتاب شيء من الغموض فما عسى القارئ أن يفهم من قوله هذا: « باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»⁴ وهو يقصد باب (كان وأخواتها)، وأشد غموضا من هذا قوله عن باب التنازع: هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل

¹ مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. ص 73

² النحو العربي أعلام ونصوص. د. محمود أحمد نحلة. ص 18

³ المدارس النحوية. شوقي ضيف. ص 60

⁴ الكتاب سيبويه. ج 1. ص 45

به. فالمؤكد أن القارئ لن يفهم شيئاً حتى يقرأ قوله: «وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا»¹.

3-4 مصطلحاته النحوية:

في مقدمة هذا المبحث أريد أن أقول إن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية الشائعة في استعمالنا النحوية الحالية يعود الفضل في إشاعتها إلى الكتاب الذي يعتبر في نفس الوقت صورة صادقة، لا لجهود سيبويه فحسب بل لجهود الطبقات السابقة كذلك. فقد سبق وأن أشرنا إلى أن مصطلحات الخليل قد رواها سيبويه وبالطريقة التي صدرت عن الخليل، كما كان أميناً في نقل الجهود النحوية لكل من عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن الحبيب رواية أو سماعاً بالصورة التي أثرت عنهم، حيث اكتفوا بالتلميح إلى المصطلحات دون التصريح وأنى لهم ذلك، ومما ينبغي تسجيله أيضاً أن التعامل مع الكتاب ليس بالأمر اليسير والمتاح بالنظر إلى الغموض الذي يلبس علينا كثيراً من مواضعه، سواء ما تعلق بمصطلحاته أو بعض عباراته، لكن رغم ما سجل عليه من ملاحظات، إلا أنه سيظل إماماً للنحو ومصدراً رئيسياً من مصادره.

1-3-4 طريقة سيبويه في عرض المصطلحات النحوية²:

إن ما لاحظناه سابقاً على الكتاب من اضطراب في أبوابه، وغموض وتعقيد في عباراته وبعض مصطلحاته لا يعني إطلاقاً أن سيبويه لم يرسم لنفسه منهجاً وهو يقدم مصطلحاته النحوية بل فعل ذلك حيث قدم مصطلحاته في شكلين متميزين هما:

أولاً: الوصف:

ونعني بهذه التقنية اعتماد سيبويه الوصف والتمثيل في تحديد مفهوم مجموعة معتبرة من المصطلحات النحوية بالنظر إلى عدم وضوحها بالشكل الذي يطمأن إليه، كما يدل انتهاج هذا الأسلوب من لدن سيبويه أن المصطلح لم يستقر بعد.

ومن المصطلحات التي عبر عنها بالوصف والتمثيل نذكر منها مايلي:

¹ الكتاب سيبويه، ج.1، ص.73

² المصطلح النحوي. القوزي. ص.130-147

(ا) اسم الآلة:

من المصطلحات التي لم يصغها سيبويه وإنما اكتفى بوضعها والتمثيل لها قائلا: « هذا باب ما عالجت به... وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك كقولك محلب ومنجل، و مكسحة، مقراض، مفتاح...»¹.

(ب) المجرد والمزيد:

وصف سيبويه هذا المصطلح بقوله: « ما لا زيادة فيه وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف» كما يسميه (غير المزيد) وهذا يعني أن نقضيه هو المزيد².

(ج) المركب المزجي:

قال سيبويه واصفا هذا المصطلح مع التمثيل له: « هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا اسما واحدا...ومن ذلك خمسة عشر، ومعد يكرب في قول من لم يضيف. فإذا أضفت قلت معدي خمسي»³.

(د) الاشتغال :

قال سيبويه في باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم: « فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربتُ زيدا، و هو الحد... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته فلزمته الهاء...ومثال ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾⁴. وإنما حسن أن يبني الفعل على الاسم حيث كان مُعَمَّلا في المُضْمَر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء...وإن شئت قلت: زيدا ضربته»⁵.

(هـ) اللازم والمتعدي:

عبر سيبويه عن هذا المصطلح بأطول عنوان عرفه النحو قائلا: « هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة

¹ الكتاب سيبويه. ج.4. ص.94

² المصدر نفسه. ج.4. ص.287

³ المصدر نفسه ج.3. ص.374

⁴ سورة فصلت. الآية 17

⁵ الكتاب سيبويه. ج.1. ص.80، 81

كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا من الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء ويكون لأحداثها أمثلة لما مضى وما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل»¹.

(و) أفعال المدح والذم:

قال سيبويه في باب ما لا يعمل من المعروف إلا مضمرًا: «وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب (حسبك به وويحه)، وذلك قولهم: نعم رجلا عبد الله، كأنك قلت: (حسبك به رجلا عبد الله)»².

وهناك نماذج كثيرة اعتمد فيها سيبويه الوصف والتمثيل نذكر منها:

- الفعل المتعدي إلى مفعول³
 - التعجب⁴، التنازع⁵، البدل⁶
 - المنادى المضاف إلى ياء المتكلم⁷، اسم الجمع⁸، العلم الخاص من الأسماء، (وهو ما يعرف بأعلام الأجناس)⁹.
- وهناك مصطلحات عبر عنها سيبويه بالاصطلاح مرة وبالوصف تارة أخرى نذكر منها:

¹ الكتاب سيبويه. ج.1. ص.33

² المصدر نفسه. ج.1 ص.175

³ المصدر نفسه. ج.1 ص.34

⁴ المصدر نفسه. ج.1. ص.72

⁵ المصدر نفسه. ج.1. ص.73

⁶ المصدر نفسه. ج.1. ص.150

⁷ المصدر نفسه. ج.2. ص.209

⁸ المصدر نفسه. ج.3. ص.624

⁹ المصدر نفسه. ج.2. ص.12

(أ) أسماء الإشارة:

قال سيبويه: « فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة ،والمضاف إلى المعرفة،[إذا لم ترد معنى التتوين] والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار... وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا و[هذه]، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته»¹

(ب) المفعول لأجله :

قال سيبويه في باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر: « وفعلت ذاك أجل كذا[وكذا]. فهذا كله ينتصب لأن مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا[وكذا] ؟ فقال لكذا [ولكذا]»².

ثانياً: تعدد المصطلح للمفهوم الواحد :

من الأساليب التي انتهجها سيبويه للتعبير عن المصطلحات النحوية إضافة إلى الوصف والتمثيل، حيث نجده يعطي للمفهوم الواحد أكثر من مصطلح، وإن كان هذا الأسلوب يتنافى ومقاييس المصطلح العلمي الذي يشترط أن يكون لكل مفهوم مصطلح واحد، إلا أن هذا يعتبر أمراً طبيعياً، والنحو لا يزال في مرحلة التكوين، ومصطلحاته لم تستقر بعد، و من النماذج التي تكشف عن هذا الأسلوب مايلي:

- الفتح ويسميه أيضا الوضع³ كما أشرنا إليه في قصة النحوي يحيى بن يعمر والحجاج بن يوسف.

- الهمزة ويسميتها كذلك الألف⁴

- تاء التأنيث ويسميتها الهاء⁵

- اللام الفارقة ويسميتها لام التوكيد⁶

¹ الكتاب. سيبويه. ج.2.ص.05

² المصدر نفسه. ج.1.ص.367،369

³ المصدر نفسه. ج.4.ص.97

⁴ المصدر نفسه. ج.3 ص.544 ، 546

⁵ المصدر نفسه. ج.3 ص.385

⁶ المصدر نفسه. ج.4.ص.233

- حروف الإضافة وقد أطلق هذا المصطلح على: ياء المتكلم، وحروف القسم، ياء النسب حروف الجر¹.
- المفعول المطلق: ويسميه الحدث والحدثان، التوكيد، الفعل، المصدر²
- عطف النسق : ويسميه الشركة³
- الظرف وسماه غاية⁴
- التوكيد ويسميه تخصيصا وصفة، وبدلا وتكريرا⁵
- الحال ويسميه خبرا وصفة، ومفعولا فيه، فعلا واقعا فيه⁶
- ومع هذا الاجتهاد الذي يبدو لنا مضطربا، فإن مجمل المصطلحات « التي بين أيدينا متضمنة في كتاب سيبويه وأن النحاة جميعا عاشوا عالة على كتابه، وانحصرت جهودهم في شرحه وتوضيحه، والعمل على اختصار ما أطال فيه»⁷.
- ومن هذه المصطلحات: المعرفة والنكرة، ما ينصرف وما لا ينصرف، الفاعل، المفعول به، المفعول معه، الفعل المعتل، الاستثناء، النعت والمنعوت، أسماء الفاعلين، الصفة المشبهة...

¹ الكتاب. سيبويه. ج 1 ص 421، 39 وج 2 ص 383، 209 وج 3 ص 498، 497، 381

² المصدر نفسه. ج 1 ص 380، 377، 320، 230، 34

³ المصدر نفسه. ج 2 ص 378

⁴ المصدر نفسه. ج 1 ص 417 وج 3 ص 286

⁵ المصدر نفسه. ج 1 ص 245، 246، 277 وج 2 ص 190، 206، 385

⁶ المصدر نفسه. ج 1 ص 49، 50 وج 2 ص 81، 87، 122، ج 3 ص 107

⁷ المصطلح النحوي. القوزي. ص 149

1- التأليف في القرن الرابع الهجري:

نشأت حركة التدوين والتأليف في شتى الفنون، ومختلف العلوم العربية الإسلامية في أواخر القرن الثاني الهجري بسيطة متواضعة، دون تعمق أو استقصاء، فكان من باكورتها في مجال العلوم اللسانية (الكتاب لسيبويه) ذلك السفر القيم الذي أبهر معاصريه، فنوّهوا به تنويها فاق كل تقدير.

ثم أخذت تنمو وتزداد ويشد عودها شيئا فشيئا كلما انصرم قرن وأتى آخر، إلا أن القرن الرابع الهجري يعد «أزهى عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة فقد استبحر فيه العمران ببغداد قاعدة الدولة الإسلامية الكبرى، واتسعت فيه آفاق الحياة العلمية، ونشطت الدراسات اللغوية المبتكرة نشاطا كبيرا»¹.

هذا النشاط المنقطع النظير، وفي هذه المدة القياسية، وبالضبط من أواخر القرن الثالث الهجري إلى أواخر القرن الرابع الهجري، قد خلف لنا عددا من المؤلفات الناضجة مادة ومنهجاً، وبخاصة في مجال الدراسات النحوية واللغوية، حيث «صنفت الموسوعات واكتشف المكنون من أصدافه وتعددت ألوان صوره المختلفة»². الأمر الذي جعل الدكتور سعود بن غازي أبو تاكي يصنف ذلك العدد الضخم من المؤلفات إلى مجموعات تمثل كل مجموعة منها اتجاها نحويا معيناً، يتسم بجملة من الخصائص، فكانت النتيجة أن وسم كل الكتب والرسائل التي اهتمت بجمع المادة النحوية بالاتجاه التجميعي، وقال عنه: إنه يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- الاهتمام بكل الظواهر اللغوية إعراباً وبناءً وتطابقاً وترتيباً.
- الاهتمام بالإشارة إلى المسائل الخلافية ومناقشتها وإبداء الرأي فيها.
- الاهتمام بالاستشهاد والاستدلالات النقلية والعقلية.
- الاهتمام بتعليل الظواهر والأحكام، أو ذكر العلة الجامعة بين طرفي القياس.
- ثم ذكر بعد ذلك مجموعة من الرسائل والكتب التي تنضوي تحت هذا الاتجاه:
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (المتوفى 311هـ).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المتوفى 368هـ).

¹ ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم. د. أحمد سليمان ياقوت. (د.م.ج). (د.ط.). الجزائر. 1983م. ص 156

² نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. ص 117

- كتاب التعليقة على كتاب سيبويه، وكتاب المسائل المنثورة، وكتاب المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي (المتوفى 377هـ).
- شرح الكتاب للرماني (المتوفى 384هـ).
- كتاب المحتسب لابن جني (المتوفى 392هـ).
- كما اعتبر كل المؤلفات النحوية التي ألفها أصحابها لغرض التعليم، وما أكثرها تشكل اتجاهها واحدا سماه الاتجاه التعليمي، باعتبار اشتراكها في جملة من الخصائص ذكرها على النحو الآتي :
- العدول عن التعريفات الذهنية .
- عدم الإسراف في التقسيمات والتعليقات.
- الاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل
- البعد ما أمكن عن المسائل الخلافية .
- عدم العناية بالشواهد.
- عدم الاهتمام بالأصول.
- الانتقاء من المذاهب المختلفة أسيرها للطالب .
- ومن جملة ما ذكر من مؤلفات كأمثلة على هذا الاتجاه :
- كتاب وجوه النصب لابن شقير (المتوفى 317هـ).
- كتاب الجمل للزجاجي (المتوفى 338هـ).
- كتاب الواضح للزبيدي (المتوفى 379هـ).
- الحدود في النحو للرماني (المتوفى 384هـ).
- اللمع في العربية لابن جني (المتوفى 392هـ).
- أما مجموعة المؤلفات النحوية التي تتجه إلى الاهتمام بالأصول في الدراسة النحوية الأصول التي يعني بها الأدلة النحوية النقلية منها والعقلية، إلى جانب اهتمامها ببعض المسائل النحوية، فقد اعتبرها بدورها تشكل اتجاهها سماه الاتجاه التأصيلي، ونذكر من بين هذه المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه:
- الأصول لابن السراج (المتوفى 316هـ).
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (المتوفى 337هـ).

- المسائل الشيرازيات. للفارسي

- كتاب الخصائص. لابن جني .

وبعد هذا تبقى في نظر الدكتور أبو تاكي مجموعة رابعة وأخيرة، تشكل اتجاهها مستقلاً سماه الاتجاه التطبيقي، يضم تلك المؤلفات النحوية التي اعتمد فيها مؤلفوها على النص اللغوي من القرآن الكريم، أو الشعر العربي الفصيح، أو الأقوال والأمثال المأثورة عن العرب، من أجل معالجة القواعد النحوية وتطبيقها وإيضاحها، بغية تثبيتها وتوصيلها إلى ذهن طالبيها، باعتبار أن النصوص اللغوية هي المعيار الذي لا تفهم القواعد اللغوية إلا من خلاله، وفي الوقت نفسه هي المقياس الذي يرجع إليه لمعرفة صحة القاعدة من سقمها.

ومما يميز مؤلفات هذا الاتجاه عدم تقيدها بدراسة قواعد نحوية بعينها، وإنما تتعرض لكل ما يلحظه المؤلف في النص اللغوي من ظواهر نحوية تستدعي معالجته. ومن تلك المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه :

- كتاب معاني القرآن للزجاج.

- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه (المتوفى 370هـ).

- إعراب القراءات السبع وعلتها لابن خالويه.

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي¹.

وهكذا حقاً لنا أن نقول: إن القرن الرابع الهجري هو عصر التنوع في المناهج والابتكار في التأليف، يمثل بحق فترة الازدهار والنضج الفكري، وبخاصة في مجال الدراسات اللغوية. حيث ظلت القرون تشهد على عبقرية رجاله المبدعين، وتنهل من مؤلفاتهم القيمة كنوز المعرفة وأصول التفكير، من أبرز هؤلاء الرجال العظام، وأحد أئمتهم المشاهير المشهود له بحسن الفهم وبعد النظر في النحو والأدب، صاحبنا ابن السراج مبتكر علم الأصول. فمن هو ابن السراج ؟

¹ خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري د.سعود بن غازي أبو تاكي. ص 21، 22، 57، 98

2- التعريف بابن السراج:¹

2-1 مولده ونشأته:

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي، المعروف بابن السراج نسبة إلى صناعة سروج الخيل، أحد الأئمة المشاهير المذكورين بالأدب وعلم العربية المجمع على نبله وفضله وجلالة قدره في النحو والأدب، من أحدث غلمان المبرد سناً، مع ذكائه وفطنته، وكان المبرد يميل إليه، ويشرح له، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات، ويأنس به فقرأ عليه كتاب سيبويه، فلما مات المبرد تحول إلى حلقة الزجاج ينهل من علمه ويستزيد، ولكنه بالنظر إلى ما يروى عنه، فإنه كان ولوعاً بالثقافات الوافدة فاتجه إلى دراسة الموسيقى والمنطق اللذين كانا لهما الأثر الإيجابي على حياته العلمية، وبخاصة المنطق حيث «كان أمراً أساسياً في أعمال النحاة ما دامت في النحو أحكام تستنتج وقياس يتبع»². فكان يجتمع بالفارابي يقرأ عليه المنطق ويقرأ الفارابي عليه النحو، وهكذا اشتغل بالمنطق والموسيقى عن النحو، والظاهر أنه لم يهتم بدراسة النحو والتعمق في مسأله من جديد إلا بعد أن انتهره الزجاج حتى هم بضربه لخطئه في مسألة نحوية.

قال ابن درستويه: «رأيت ابن السراج يوماً وقد حضر عند الزجاج مسلماً عليه بعد موت المبرد فسأل رجل الزجاج عن مسألة، فقال لابن السراج: أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتكَ، ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك بالذكاء والفطنة بأبي الحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا؟! فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق، وأدبتني وأنا تارك ما درست منذ قرأت هذا الكتاب — يعني كتاب سيبويه — لأنني تشاغلته عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاوده فعاد وصنف ما صنف»³.

وهكذا أصبح ابن السراج إماماً من أئمة النحو البارزين انتهت إليه الرياسة في النحو بعد موت الزجاج (المتوفى 311هـ)، له حلقة مستقلة يؤمها تلاميذ أكثر من أبرزهم:

¹ ينظر في ترجمته إنباه الرواة على أنباء النحاة. القفطي ج 3. ص 145. وبغية الوعاة السيوطي ج 1. ص 110. الفهرست

لابن نديم. ص 98

² الأصول. ابن السراج. ج 1 ص 10

³ الفهرست لابن نديم. تح د يوسف علي طويل. ص 98

- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (المتوفى 337هـ)
- أبو سعيد السيرافي (المتوفى 368هـ)
- أبو القاسم الأمدى (المتوفى 371هـ)
- أبو علي الفارسي (المتوفى 377هـ)
- أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى (المتوفى 384هـ)

كان ابن السراج ثقة، أديبا شاعرا، إماما في النحو، متصاعرا للعلم، معترفا بفضل أستاذه المبرد عليه، فقد ذكر أبو الحسن الرمانى¹ أنه جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه في "الأصول" الذي صنفه، فقال قائل: هو أحسن من كتاب "المقتضب" فقال أبو بكر: لا تقل هذا وأنشد:

ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم

2-2 آثاره:

لقد صنف ابن السراج حسب ما روته كتب التراجم ما ينيف على الخمسة عشر كتابا ومصنفا ضاع أكثرها، وهي مقسمة كما ذكر ذلك الدكتور عبد الحسين الفتلي محقق كتاب الأصول لابن السراج إلى خمسة أقسام:

1- كتب في اللغة والنحو نذكر منها:

- كتاب الأصول في النحو، وهو مدونة بحثنا، يشمل النحو والصرف
- كتاب جمل الأصول أو مجمل الأصول أو الأصول الصغيرة وهو كتاب يعتقد أنه مختصر لكتاب الأصول الكبير.
- كتاب الجمل وهو في النحو أيضا.
- شرح كتاب سيبويه.
- الموجز: كتاب في النحو والصرف.
- الاشتقاق وهو في علم التصريف أشار إليه ابن السراج نفسه في ج3 ص385 من كتابه الأصول.

2 - دراسات في القرآن الكريم مثل: كتاب الاحتجاج

3 - كتب في النقد والشعر مثل: كتاب الشعر والشعراء.

¹ الفهرست لابن النديم. ص98، 99

4 - كتب في الخط و الهجاء والعروض.

5 - كتب أخرى لم يعرف شيء من مضامينها مثل: كتاب الرياح والهواء.

2-3 وفاته:

تجمع كل المصادر التي ترجمت لابن السراج، وذكرت الكثير من أخباره، أنه توفي يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحجة سنة (316هـ) ببغداد عن عمر يناهز ستاً وخمسين سنة تقريباً.

2-4 مذهب النحوي:

لقد نشأ ابن السراج في بغداد، وقضى نحبه فيها، ولم يألّف موطناً سواها، ففيها نهل العلم على أبرز شيوخها وأغزرهم علماء، وأصفاهم مورداً، حتى غدا علماً من أعلامها يشار له بالبنان. بغداد التي ما إن اتخذها بنو العباس « حاضرة لدولتهم الفتية حتى استطاعت ببريقها الجذاب، ورفاهية الحياة فيها أن تجذب إليها العلماء على اختلاف تخصصاتهم وتنوع مشاربهم»¹. فكان من بين علماء النحو الذين لهم السبق في الوفود إلى بغداد الكسائي، ثم الفراء زعيماً المدرسة الكوفية اللذان استطاعا أن يمكننا النحو الكوفي في بغداد بما نالاه من حظوة عند خلفاء بني العباس، وهذا ما ذكره أبو الطيب اللغوي حين قال: « فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحدثوا الملوك فقدموهم، ورغب الناس في الروايات الشاذة، وتفاخروا بالنوادر، وتباهوا بالترخيصات وتركوا الأصول، واعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم»². ومما ساعد أيضاً على تمكن المذهب الكوفي في بغداد إضافة إلى ما ذكرت تعطّش بغداد وحاجتها الماسة إلى العلم والعلماء، وبخاصة في مجال النحو والأدب، باعتبارها حينذاك مدينة ملك و ليس بمدينة علم. يقول أبو الطيب اللغوي « وأما بغداد فمدينة ملك، وليس بمدينة علم، وما فيها من العلم منقول إليها، و مجلوب للخلفاء وأتباعهم ورعيّتهم»³. كما يصف لنا أبو حاتم السجستاني أهل بغداد، وما هم عليه من تخليط في المفاهيم والمصطلحات، قبل أن تصبح بغداد حاضرة علم قائلاً: « أهل بغداد حشو عسكر

¹ النحو العربي .صلاح روي. ص441

² مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم ص109

³ المصدر نفسه .ص125

الخليفة، ولم يكن بها من يوثق به في كلام العرب، ولا من ترتضى روايته، فإن ادّعى أحد منهم شيئاً رأيت مخطأ صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة، ولا يفصل بين علماء البصرة بالنحو، وبين الرؤاسي والكسائي، ولا بين قراءة أهل الحرمين وقراءة حمزة ويتحفظ أحدهم مسائل من النحو بلا علل ولا تفسير فيكثر كلامه عند من يختلف إليه؛ وإنما همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يُسير اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق و"مفاعلين" في العروض "فعولان" ونحو هذا من التخليط»¹.

ولكن ما إن سمع نحاة البصرة بما حظي به علماء الكوفة من نعيم ومكانة، حتى شد بعضهم الرحال ونزل ببغداد، فكان على رأس هؤلاء الوافدين أبو العباس محمد بن يزيد المبرد الذي استطاع بدوره أن يفرض نفسه، فيستقطب الكثير من الكوفيين، وبذلك تم إرساء أصول وقواعد النحو البصري.

وهكذا احتضنت بغداد المدرستين وحفلت بهما، البصرة بزعامه أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، والكوفة بزعامه أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب حيث «أصبح لكل فريق مؤيدون ومشايعون وكل يعرض بضاعته ويستعرض علمه، ويقم بحججه وبراهينه، على نقض حجج الفريق الآخر وتفنيده براهينه حتى أصبحت جذوة المنافسة بينهما مشتعلة وباتت نار المنافسة بينهما مستعرة»².

ولكن هذا الصراع المتأجج بين المدرستين، وهذا الاختلاف والتباين في الآراء، دفعاً بفريق من النحاة وبخاصة بعد موت الإمامين المبرد وثعلب إلى العزم على ترك هذا الخلاف، والإقبال على دراسة المذهبين معاً، ثم العمل على الخروج بمذهب نحوي جديد قائم على أصلح الآراء النحوية، وأصحها من كلا المذهبين؛ أي مذهب قائم على الاختيار والانتخاب من آراء المذهبين معاً، وكان لهم ذلك، فقد نجحت الفكرة، وظهر النحاة البغداديون بموقف موحد قائم على الاختيار والانتخاب من المذهبين العريقين ونبذوا بذلك كل ما يثير التناحر والشقاق من أجل أن يحفظوا للعربية سلامتها ونقاءها منضوين تحت لواء المذهب الجديد — المذهب البغدادى — إلا أنهم لم يكونوا على قلب رجل واحد، وإن

¹ مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. ص125

² النحو العربي. صلاح روائي. ص445

زعموا أنهم على مذهب واحد، فمنهم البغدادي « الذي لا يزال معلقا بمذهبه الأصلي (المذهب الكوفي) يحاول الانتصار له والاستدلال لصحة آرائه قسرا ورغما عنه مهما حاول في ذلك وعانى »¹. ومنهم النحوي الذي استطاع أن يجمع بين المذهبين البصري والكوفي قبل أن ينخرط في المذهب الجديد، إلا أن ميله مع المذهب البصري؛ بحكم تتلمذه على نحاة البصرة وإتقان نحوهم، وتبحره فيه، حتى غدا أحد مشاهير علماء النحو العربي وأبرزهم .

في إطار هذا التحول الجديد، وهذا التنوع المذهبي، نحاول أن نتلمس مذهب ابن السراج ضمن أي فريق هو؟ وما هواه؟ أم هل هو بصري المذهب بغدادي النشأة والمربي ؟.

في اعتقادي أن الحسم في مثل هذا الأمر ينبغي أن يكون قائما على ما يبرره وبخاصة إذا علمنا أن آخر من ذكر في طبقات البصريين هو أبو العباس المبرد (ت 285هـ) وهو الأمر الذي يستتج من عمل أبي سعيد السيرافي في كتابه: "أخبار النحويين البصريين" حيث ختم أخباره بالمبرد .

ومن ثم فابن السراج حسب الفترة التاريخية التي عاصرها يعتبر من الفريق الثاني من النحاة الذين تبنوا المذهب البغدادي الجديد القائم على الخلط بين المذهبين، غير أن ميله وهواه كان بصريا يقول أبو سعيد السيرافي في نهاية حديثه عن أخبار أبي العباس المبرد: « ومن أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج وأبو الحسن بن كيسان، وإليهما انتهت الرياسة في النحو بعد أبي العباس محمد بن يزيد غير أن أبا إسحاق كان أشد لزوما لمذهب البصريين، وكان ابن كيسان يخلط المذهبين. وكان بعدهما أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، وأبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان، وعنهما أخذت أكثر النحو وعليهما قرأت كتاب سيبويه، وفي طبقتهما ممن يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين أبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط »².

وربما هذا ما جعل بعض المترجمين يقولون عنه أنه: « عول على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة »³.

¹ النحو العربي .صلاح روي ص447

² أخبار النحويين البصريين. السيرافي.. ص83

³ إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم ج3 ص149

ولكن من خلال قراءتي لكتاب الأصول أستطيع القول: إن ابن السراج من البصريين المتحررين وإن نشأ في بغداد ومات فيها، وذلك بالنظر إلى ما يلي:

1- اعتماده على الأسس البصرية في السماع والقياس، فهو مثلاً لا يقيس على الشاذ والنادر كالبصريين، ولا يأخذ اللغة إلا ممن ترضى عربيته، حيث نجده في أصوله يؤكد على أن الشاذ لا يبطل الحكم ولا يمكن أن يعترض به على ما هو أصل مطرد، لذلك فإنه يلزم عدم الاهتمام به، وإلا بطلت العلوم واختلت الأصول، فإن سمع ممن يوثق بعربيته لابد أن يبحث له عن تأويل. يقول ابن السراج: «واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا طرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحاً نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه»¹.

2- المصطلحات التي استعملها هي مصطلحات بصرية في مجملها، فهو يقول: الممنوع من الصرف، الظرف، العطف والجر، والمجرورات، النعت، البدل، ألقاب الإعراب (مرفوع، منصوب مجرور أو مخفوض، مجزوم) وألقاب البناء (مضموم، مفتوح مكسور ساكن)، الضمير، ضمير الفصل، المتعدي، اللازم...

3- هو من ارتضى لنفسه أن يكون من البصريين، حيث نجده في كتابه الأصول كثيراً ما يذكر البصريين، وأحياناً يسميهم "بأصحابنا" فيقول: «وقال أصحابنا: إن اللام في "لعل" زائدة لأنهم يقولون "عل"»².

4- المسائل الخلافية التي ذكرها في "كتاب الأصول في النحو" تدل دلالة قاطعة على مذهب البصري من ذلك:

- مسألة تقديم خبر ليس عليها :

أجاز جمهور البصريين تقديم خبر ليس عليها، وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يجوز. وهذا ما عبر عنه ابن السراج بقوله: «ولا يتقدم خبر ليس قبلها لأنها لم تصرف

¹ الأصول . ابن السراج . ج 1 ص 56، 57

² المصدر نفسه ج 2 ص 220

تصرف كان لأنك لا تقول :منها يفعل ولا يفعل»¹.

— مسألة القول في نعم و بئس أعلان هما أم اسمان :

ذهب البصريون إلى أن نعم وبئس أعلان ماضيان غير متصرفين، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان. ويقول ابن السراج: « نعم وبئس أعلان ماضيان كان أصلهما، نَعَم وبِئْس فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما: العين في (نعم) والهمزة في (بئس) فصار: نعم وبئس كما تقول شهد من أجل انكسار الهاء، ثم أسكنوا لها العين من "نعم" والهمزة من "بئس"»².

— مسألة القول في عامل نصب المفعول معه:

ذهب البصريون إلى أن المفعول معه منتصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو. وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف.

ويؤكد ابن السراج ما ذهب إليه البصريون حيث يقول في باب المفعول معه: « اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو والواو هي التي دلت على معنى مع لأنها لا تكون في العطف بمعنى مع»³.

— مسألة تقديم التمييز على العامل فيه:

ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه متصرفا كان أو غير متصرف، فالمتصرف نحو طاب زيد نفسا، وغير المتصرف نحو عشرون درهما. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفا، وإليه ذهب بعض البصريين⁴. وهذا ما عبر عنه ابن السراج بقوله: « إذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه، والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه، لأنه يراه كقولك عشرون درهما، وهذا أرفههم عبدا، فكما لا يجوز: درهما عشرون، ولا: عبدا هذا أرفههم، لا يجوز هذا، ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك، لأن قولك: عشرون درهما، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل.

وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

¹ الأصول .ابن السراج ج1 ص 90

² المصدر نفسه. ج 1 ص111

³ المصدر نفسه ج 1 ص209

⁴ التبيين. العكبري.تح د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.دار الغرب الإسلامي.ط1 لبنان.1406هـ/1986. ص394

أنهجر سلمى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فعلى هذا تقول: شحما تفقأت ، وعرقا تصببت وما أشبه ذلك ¹.

2-5 من آرائه الخاصة:

ومع هذا التوافق، وهذا التوجه البصري الواضح، كانت لابن السراج آراء نحوية وصرفية تفرد بها من ذلك:

- لما ظرف بمعنى حين:

وذلك في مثل قولنا لما جئتَ جئتُ، بينما يرى جمهور النحاة أن لو في مثل هذا الاستعمال هي حرف وجود لوجود ². يقول ابن السراج: «وأما "لما" لم ضُمت إليها ما وبنيت معها فغيرت حالها كما غيرت لو "ما" ونحوها... وجواب "لما" قد فعل، فيقول القائل: لما يفعل، فيقول: قد فعل، ويقول أيضا للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وتقول لما جئتَ جئتُ فيصير ظرفا» ³.

- اسم الإشارة أعرف المعارف:

يرى ابن السراج أن اسم الإشارة أعرف المعارف، بينما يرى غيره من النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين: أن اسم العلم هو أعرف المعارف. يقول ابن السراج: «فإن قلت زيد هذا فزيد مبتدأ وهذه خبره، والأحسن أن تبدأ "بهذا" لأن الأعراف أولى بأن يكون مبتدأ» ⁴.

- زيادة اللام الأول في لعل:

يرى البصريون أن اللام في لعل زائدة، ويرى ابن السراج أن (لعل، علّ) لغتان باعتبار ليس هناك زيادة لغير معنى. يقول ابن السراج: «وقال أصحابنا: إن اللام في "لعل" زائدة لأنهم يقولون علّ، والذي عندي أنهما لغتان وأن الذي يقول لعل لا يقول علّ إلا مستعيرا لغة غيره لأنني لم أر زائدا لغير معنى» ⁵.

¹ الأصول. ابن السراج. ج 1 ص 224، 223

² مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام. تح. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر. ط 1. بيروت. 1998م ص 278

³ الأصول ابن السراج. ج 2 ص 157

⁴ المصدر نفسه. ج 1 ص 154

⁵ المصدر نفسه. ج 2 ص 220

- مع اسم:

ذهب ابن السراج إلى أن "مع" اسم يدل على ذلك حركة آخرها مع تحرك ما قبلها يقول: «وأما مع فهي اسم ويدل على أنها اسم متحركة، ولو كانت حرفاً لما جاز أن تحرك العين، لأن الحروف لا تحرك إذا كان قبلها متحرك»¹.

ومن الآراء التي نسبت إلى ابن السراج خطأ، ما ذكره ابن هشام من أن ابن السراج يزعم أن "ليس" حرف²، بينما ابن السراج في أصوله يؤكد على أنها فعل ويبرر ذلك حيث يقول: «فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما نقول: ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن ولستن، كضربتن وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدا»³.

3- كتاب الأصول وطريقة عرض مادته العلمية:

3-1 كتاب الأصول النسبة والتسمية:

3-1-1 نسبة كتاب الأصول لابن السراج:

لقد أكد كل ما وقع في أيدينا من كتب التراجم، وغيرها من المصادر والمراجع نسبة "كتاب الأصول" لأبي بكر بن السري بن سهل المعروف بابن السراج، هذا الكتاب الذي يعد من أهم كتبه التي وصلت إلينا، بل يعد أخطر مصنف بعد كتاب سيبويه مادة ومنهجاً كتب له من الذبوع و الانتشار، ما لم يكتب مثله إلا للقليل من الكتب.

فهذا ابن النديم يقول: «وله [ابن السراج] من الكتب، كتاب الأصول الكبير، كتاب جمل الأصول، كتاب الموجز، كتاب الاشتقاق، كتاب شرح كتاب سيبويه، كتاب احتجاج القراءات، كتاب الشعر والشعراء، كتاب الجمل، كتاب الرياح والهواء والنار، كتاب المواصلات في الأخبار والمذكرات»⁴.

¹ الأصول .ابن السراج. ج 2 ص 212

² مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام. ص 290

³ الأصول. ابن السراج. ج 1 ص 82، 83

⁴ الفهرست .ابن النديم. ص 98

ومما يؤكد أيضا نسبة كتاب الأصول لابن السراج ما رواه أبو الحسن علي بن عيسى الرماني حيث قال: « جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه في الأصول الذي صنفه فقال قائل: هو أحسن من كتاب المقتضب فقال أبو بكر: لا تقل هكذا وأنشد:

ولكن بكت قبلي فهاج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم»¹

كما يؤكد هذه النسبة أيضا السيوطي فيقول: « وله من الكتب: الأصول الكبير، جمل الأصول ...»². ومما يؤكد كذلك هذه النسبة ما نقله إلينا صاحب كشف الظنون أن الرماني وهو أحد تلاميذ ابن السراج قد قام بشرح كتاب الأصول، وهو الأمر الذي أكدّه السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" حيث نقل عن شرح الرماني لأصول ابن السراج قوله: «ذهب الرماني في شرح الأصول إلى أنك إذا قلت: ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتماعا في المجيء»³.

هذا إضافة إلى إعجاب العلماء والدارسين بهذا المصنف والثناء عليه، مما يؤكد صحة هذه النسبة، من ذلك ما قاله أبو الحسن علي بن يوسف القفطي: « وله كتب في النحو مفيدة، منها كتابه في أصول النحو وهو غاية من الشرف والفائدة»⁴.

3-1-2 تسميته بالأصول:

أما تسميته بالأصول فقد نص على ذلك ابن السراج نفسه، حين بين غرضه من تأليف هذا الكتاب فقال: « وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز»⁵. كما ذكر ذلك أيضا حين قال: « قد فرغنا من ذكر المرفوعات و المنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب؛ لأنه كتاب أصول»⁶. ذكر ذلك أيضا في قوله: « قد انتهينا إلى الموضع الذي يتساوى فيه كتاب

¹ الفهرست .ابن النديم ص98

² بغية الوعاة.جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم.دار الفكر.ط2. لبنان.1399هـ/1997م ج1.ص 110

³ الأشباه والنظائر. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي.تح د. عبد العال سالم مكرم.مؤسسة الرسالة .ط2. بيروت

1406هـ 1985م ج2.ص164

⁴ إنباه الرواة على أنباه النحاة.القفطي.ج3 ص146

⁵ الأصول.ابن السراج. ج1. ص36

⁶ المصدر نفسه.ج1. ص328

الأصول وكتاب الجمل»¹، كما وردت هذه التسمية في آخر كتابه هذا إذ قال: «هذا آخر الأصول بحمد الله ومنته»²، إلا أن الذين ترجموا لابن السراج أطلقوا على هذا الكتاب اسم "الأصول الكبير" أو أصول النحو.

ومما لا شك فيه أن هذا الكتاب هو أول كتاب حمل عنوان "الأصول في النحو" وهو بهذا يكون ابن السراج أول من استخدم مصطلح "الأصول"، ولكن ما مقصد ابن السراج من مصطلحه هذا؟ هل يعني به مجرد قواعد النحو الأصلية التي ينبني عليها النحو؛ أي تلك الأبواب الرئيسة وقوانينها العامة؟ وبالتالي فهو لا يتعدى النحو الاعتيادي، أم هل يعني به أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد و انبنت عليها؟.

الذي يبدو لي أن ابن السراج لم يكن يقصد بالأصول ذلك المعنى الاصطلاحي القائم على التنظير والتقنين، أو ما يعرف بأدلة النحو الإجمالية، بقدر ما كان يسعى إلى ضبط قواعد النحو الأساسية، والعناية بدراستها، وجمع مسائله وترتيبها مكتفياً بالإشارة إلى الأصول التي تتبني عليها تلك القواعد. حيث لاحظت ما يوليه ابن السراج من اهتمام بدراسة القاعدة النحوية والتمثيل لها دون أن ينسى الإشارة إلى الأصل التي استنبطت منه هذه القاعدة أو تلك، من ذلك قوله: «واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر، لا يجوز: ظننت زيدا وتسكت حتى تقول: "قائماً" وما أشبهه. من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك "ظننت" لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثان، فأما قولهم: ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه، لأنه كناية عن الظن، يعني المصدر»³.

ولعل اهتمام ابن السراج بالقواعد النحوية جعل ابن جني ينفي عنه مفهوم مصطلح الأصول النحوية إلا فيما ندر حيث يقول: «فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلزم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله»⁴.

ولكن الذي لا يمكن إنكاره أن ابن السراج، وإن لم يكن هدفه الرئيسي الحديث عن أدلة النحو والتنظير لها، فإنه بإشاراته إليها يكون هو الذي قد وجه نظر ابن جني وغيره إلى

¹ الأصول .ابن السراج.ج.2. ص261

² المصدر نفسه.ج.3. ص480

³ المصدر نفسه. ج.1 ص181

⁴ الخصائص. ابن جني. تح عبد الحميد هنداوي. ج.1. ص56

الأصول التي استخرجت منها تلك القواعد النحوية التي هي موضوع كتابه، وشغله الشاغل، إذ العلاقة وطيدة كما هو معلوم بين الأصول والقواعد. فما من حكم نحوي إلا وله مستند من السماع أو القياس .

وعليه أستطيع القول: إن أصول ابن السراج تعتبر البذور الأولى التي تنامت عنها أدلة النحو الإجمالية حتى أصبحت فيما بعد هي المقصودة بالدراسة والتأليف. ولعل أيضا إشارات في كل مرة إلى أصول القواعد، هي التي كان يقصدها حين أطلق على كتابه عنوان "الأصول" إشارة منه إلى أن كتابه هذا «يشتمل على أصول القواعد في الأساس، وإن كان يتبع كل أصل من هذه الأصول طائفة من المسائل تحت عنوان: مسائل من هذا الباب»¹.

3-2 طريقة عرض مادته العلمية:

3-2-1 قسم النحو:

لقد صدق من قال: «ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله»² حيث ظلت أبواب النحو ومسائله ردحا من الزمن مضطربة مغلقة، مثار جدل وأخذ ورد، يكتنفها الكثير من الغموض واللبس، إلى أن جاء ابن السراج فأثار دروبها المظلمة، فبوب وهذب وقارن وعقل كل مسألة بأصولها، فاخفى ذلك التداخل في الأبواب، وذلك الاستطراد الممل، وحل محلها حسن الترتيب والتبويب، والنظرة القويمة المبنية على سلامة المنطق والفكر؛ لذا بعد أن عرف النحو بقوله: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»³، وبعد أن تحدث وبالتفصيل عن اعتلالات النحويين قائلا: «اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها يؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا...»⁴، شرع في عرض موضوعات الكتاب.

¹ الأصول. تمام حسان. ص 143، 144

² معجم الأدباء. ياقوت الحموي. دار الكتب العلمية. ط 1. لبنان. 1411هـ/1991م. المجلد 5 ص 341

³ الأصول. ابن السراج. ج 1 ص 35

⁴ المصدر نفسه. ج 1 ص 35

لكن أرى قبل الحديث وبالتفصيل عن طريقة عرضه للمادة العلمية، أن أشير إلى أن أنه من خلال حديثه عن اعتلالات النحويين وتقسيمها إلى ضربين يكون قد « فصل بين لونيين من الدرس النحوي يعمد أولهما إلى معرفة الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، والجري على سننها في التعبير، إفراداً وتركيباً، مما يجوز أن نطلق عليه النحو الوظيفي، ويخلص اللون الثاني إلى الكشف عن القواعد الكلية التي ترد إليها مسائل النحو والصرف طلباً لمعرفة أصول هذه اللغة وفضلها على سائر اللغات »¹.

فابن السراج كما يبدو يميز بين ما هو ضروري للمتعلم، فيعمد إلى توضيحه وتيسيره، وبين ما يطيقه العالم المتمكن حيث يقول: « ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم »²، ولعل هذا الذي ذكره ابن السراج دليل قاطع على أن النحو التعليمي بدأ مبكراً، الأمر الذي ألقى بظلاله على طريقة عرضه لمحتوى كتابه هذا، والتي راعى فيها مبدأ التدرج والتكامل والتيسير، عكس ما يحلو للبعض من مهاجمة النحاة الأوائل دون تمييز، حيث يرمونهم بالغموض والتعقيد والاضطراب.

وهكذا لقد كان ابن السراج منهجياً وبكل المقاييس، حيث أنه لم يشرع في عرض أبواب كتابه إلا بعد أن مهد لها بتحديد مفهوم النحو، وذكره اعتلالات النحويين، لمالها من علاقة بتعليم النحو ودراسته، ليذكر بعدها أقسام الكلم، معرفاً كل قسم منها، ذاكرة علاماته، ثم بعد ذلك شرع في عرض أبواب كتابه مراعيًا مدى ترابط هذه الأبواب وخدمة السابق منها اللاحق، فكانت البداية بباب مواقع الحروف إثر إنهاء حديثه عن الحروف وانتلاف الكلام، ثم باب الإعراب والمعرّب والبناء والمبني، ذاكرة في مستهله علامات الإعراب الأصلية منها والفرعية في الأسماء والأفعال، فحركات البناء، ثم الحديث عن العوامل من أسماء وأفعال وحروف، وما لا يعمل منها، ليعلن بعدها عزمه على الشروع في الحديث عن المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات من الأسماء قائلاً: « وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء

¹ فهارس كتاب الأصول لابن السراج. د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. (د. ط.) القاهرة. 1406هـ/1985م. ص4

² الأصول. ابن السراج. ج1 ص37

المفعول فيها، فنبدأ بالمرفوعات، ثم نردفها المنصوبات، ثم المخفوضات»¹. ولقد شرع فعلا في ذكر الأسماء المرتفعة قائلا: «الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: الأول: مبتدأ له خبر.

والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثا عنه.

والرابع: مفعول به بني على الفعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل والخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ»².

وقد قام بشرح كل صنف، فذكر قواعده وأسهب في شرحها، مع التمثيل لها وذكر بعض الشواهد عليها، كما لم ينس أن يشير إلى ما لم يذكر من المرفوعات مؤجلا الحديث عنه في موضع آخر قائلا: «ومما شبه أيضا بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل على المبتدأ وخبره فتتصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها، وسنذكرها مع ما ينصب»³.

ومما يلاحظ عليه أنه قد يضطر أحيانا إلى فتح أقواس للحديث عن موضوع، قد يبدو نشازا — وهو ليس كذلك — ضمن التابع المنهجي، والتسلسل المنطقي لدروس الباب الواحد كحديثه عن فعل التعجب، والفعلين المبنيين للحمد والذم (نعم وبئس)، وباب المعرفة والنكرة قبل إنهاء الحديث عن المرفوعات، وقبل الشروع في الحديث عن المنصوبات؛ لأنه فعل ذلك عن وعي، حيث برّر فعله هذا كونه تحدث عن الفعل المتصرف، فصار لزاما عليه أن يتحدث عن غير المتصرف وما أشبه الفعل، حتى تكتمل الفكرة قائلا: «وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلنذكر الفعل الذي هو غير متصرف، ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله»⁴. كما برّر حديثه عن المعرفة والنكرة بقوله: «وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للانتفاع بذلك فيها وفي المرفوعات أيضا إن شاء الله»⁵. ولكن الذي يبدو لي أنه كان في إمكانه أن يرتب هذه الأبواب بحيث يجعلها أكثر

¹ الأصول. ابن السراج. ج 1 ص 57

² المصدر نفسه. ج 1 ص 58

³ المصدر نفسه. ج 1 ص 97

⁴ المصدر نفسه. ج 1 ص 98

⁵ المصدر نفسه. ج 1 ص 147

انسجاما وتكاملا، وبالتالي يكون في غنى عن هذه التبريرات .

أما الأسماء المنصوبة فقد قسمها قسمة أولى على ضربين:

الضرب الأول:

كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب. وهو قسمان: مفعول ، ومشبه بمفعول.

المفعول ينقسم على خمسة أقسام : مفعول مطلق ، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له ومفعول معه. والمشبّه بالمفعول ينقسم على قسمين :

- ما يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى.

- ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع (المستثنى) .

ينقسم النوع الأول على ثلاثة أضرب:

- ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي. (الحال، التمييز)

- المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى. (خبر كان وأخواتها)

- العامل فيه حرف جامد غير متصرف. (اسم إن وأخواتها)

الضرب الثاني من القسمة الأولى: كل اسم يذكر لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة قد تما بالإضافة والنون، وحالت النون بينهما أو الإضافة ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب. (تمييز المقادير، والأعداد، وكم).

والظاهر أن هذه التقسيمات والتعريفات إن دلت على شيء فإنما تدل على ولع ابن السراج بالتقسيمات العقلية على طريقة المناطقة وألفاظهم، قصد الحصول على نحو جامع مانع، ومما يدل على هذه النزعة أيضا تقسيمه للمعرب والمبني من الأسماء والأفعال حيث ذكر: « أن الأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن وهو ينقسم أيضا على ضربين: فقسم: لا يشبه الفعل، وقسم: يشبه الفعل... والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون... وضرب مبني على الحركة فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين ... وضرب حركته لمقاربتة التمكن ومضارعتة للأسماء المتمكنة ... والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين : فضرب مبني على السكون... والضرب الثاني مبني

على الفتح»¹.

ومما يلاحظ أيضا أن ابن السراج لا يؤجل الحديث عما يراه شديد الصلة بموضوع الباب المطروق، ولا أدل على ذلك من حديثه وبإسهاب عن الفعل المتعدي إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفعولين عقب حديثه عن المفعول به ، وكذلك حديثه عن كسر همزة إن وفتحها تلو حديثه عن اسم إن وأخواتها، إضافة إلى تخصيصه باب بعينه للاستثناء المنقطع بعد فراغه من الحديث عن الاستثناء الصحيح قائلا: «واعلم أن من الاستثناء ما يكون منقطعا من الأول، و ليس ببعض له وهذا الذي يكون "إلا" فيه معنى لكن ونحن نفرده له بابا يلي هذا الباب إن شاء الله»².

كما يلاحظ عليه كذلك حسن التبرير لما يريد الحديث عنه، حتى يبقى القارئ أو الدارس لكتابه هذا يشعر دوما بحسن الترتيب والتبويب، باعتبار أن ما يريد الحديث عنه ذو علاقة وطيدة بموضوع الباب الذي فرغ منه ، وليضع الأمور في نصابها من ذلك قوله: «وإذا فرغنا من الرفع والنصب فلنذكر الضم والفتح اللذين يضارعا نهما إن شاء الله»³. وكان بذلك يريد الحديث عن باب النداء، وأنواع المنادى، والندبة، والترخيم، وبهذا يكون قد ذكر الضم الذي يضارع الرفع، ثم اتبعه بالحديث عن الفتح الذي يشبه النصب فتحدث عن النفي بلا وشروط عملها، وفي نهاية هذه الأبواب كلها يؤكد كعادته على أن ما سبق ذكره قد تم على الوجه المطلوب قائلا: «وقد ذكرنا الأسماء المرفوعات و المنصوبات وما ضارعا بجميع أقسامها وبقي الأسماء المجرورة ونحن نذكرها إن شاء الله»⁴.

أما الأسماء المجرورة وأسباب جرّها، فقد تحدث عنها بشكل جامع مانع مقسما إياها على قسمين: اسم مجرور بحرف جر، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه، ثم تحدث عن حروف الجر وقال: إنها تنقسم قسمين:

فأحد القسمين ما استعمله العرب حرفا فقط وهي على ضربين:

¹ الأصول .ابن السراج. ج1 ص50،51

² المصدر نفسه. ج1 ص289

³ المصدر نفسه. ج1 ص328

⁴ المصدر نفسه. ج1 ص408

- ملازم عمل الجر(من، إلى، في، الباء، اللام، ربّ وقد خصها بباب لخروجها عن منهاج أخواتها).
- غير ملازم لعمل الجر (حتى، الواو ، التاء)، وبالنظر إلى علاقة بعض هذه الحروف بالقسم، فقد أفرد بابا للأسماء المخفوضة في القسم.
- وبعد الفراغ من الحديث عن حروف الجر والمجرور بها، تكلم عن المجرور بالإضافة، وقسمه على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة، وذكر أن الإضافة المحضة تنقسم على قسمين إضافة اسم إلى غيره بمعنى اللام، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من. أما غير المحضة فذكر أنها أربعة أضرب:
- اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التتوين نحو: هذا ضارب زيدا غدا.
- الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها، نحو: مررت برجل حسن الوجه
- إضافة أفعل إلى ما هو بعض له مثل: زيد أفضل القوم
- ما كان حقه أن يكون صفة للأول نحو : صلاة الأولى ،ومسجد الجامع
- ثم ذكر أن من الإضافة التي ليست بمحضة إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال والجمل حيث أفرد لها بابا تحت عنوان: باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل.
- ويظهر لي من خلال تقديمه لهذه القواعد والأصول النحوية مدى حرصه على الإحاطة وبشكل واضح وجلي، بكل ما له علاقة بالموضوع من قريب أو بعيد، وهذا أمر يحسب لابن السراج ويعد من مميزات منهجه في معالجة القضايا النحوية ودراستها.
- ويستمر في عرض مادته كتابه وبمنهجية راقية، حيث لا يبخل على القارئ بتوضيحاته كعادته قائلا: «نجزت الأسماء المرفوعات و المنصوبات والمجرورات وسنذكر توابعها في إعرابها إن شاء الله»¹. فذكر هذه التوابع: التوكيد والنعته وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، ولم ينس أن يشير إلى أن أربعة منها تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، ثم شرح كل قسم من هذه الأقسام ذاكرا أنواعه، وحالات إعرابه والغرض من ذلك، ومما لفت انتباهي في هذا الباب استشهاده بأكثر من

¹ الأصول .ابن السراج.ج.2. ص19

آية قرآنية في موضوع البديل إضافة إلى الشعر العربي الفصيح، حيث أورد هذه الآيات القرآنية أولاً:¹

- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾. (إبدال المعرفة من النكرة).
 - قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾. (إبدال النكرة من المعرفة).
 - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. (بديل البعض من الكل)
 - قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾. (بديل الاشتمال).
 - قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾. (بديل الاشتمال).
- ثم ذكر ثانياً أبياتاً من الشعر أولاها للأعشى:

لقد كان في حول ثواء ثويته تفضى لبانات ويسأم سائم (بديل الاشتمال)
وقال آخر:

وذكرت تقتد ببرد مائها وعتك البول على أنسائها

وفي نهاية حديثه عن التوابع ، أعاد التذكير مرة أخرى بما تم إنجازها، وما ينوي التطرق إليه، حيث قال: «قد ذكرنا جميع هذه الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها، وكنت قلت في أول الكتاب أن الأسماء تنقسم قسمين : معرب ومبني، فإن المعرب ينقسم قسمين : منصرف وغير منصرف وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف وما لا ينصرف ثم نتبعه المبنيات»². فعرف الاسم المنصرف وغير المنصرف، وأسباب منعه مكثفياً بالحديث عن غير المنصرف، ليعلم أن ما عداها منصرف ثم شرع في ذكر الأسماء المبنية، فذكر أنها على ضربين مفرد ومركب، غير أنه وجد نفسه مضطراً للحديث عن المعرب وأقسامه، ليبين من خلاله المبني، وذلك قصد التوضيح والإفادة والتيسير على المتعلم، ثم ذكر بعد ذلك أن أقسام الأسماء المبنيات المفردات ستة وهي: اسم كنى به عن اسم، واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فعل، واسم سمي به فعل، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، وأصوات تحكى. أما المركب من المبنيات فهو على ضربين: ضرب منها يبني فيه الاسم مع غيره، وضرب ثان: أن يكون أصل الاسم بالإضافة فيحذف المضاف إليه وهو في النية. وذكر أن الضرب

¹ الشورى الآية 52، 53، العلق الآية 15، 16، آل عمران الآية 97، البقرة الآية 217، البروج الآية 4 برواية حفص

² الأصول. ابن السراج. ج1 ص79

الأول ينقسم على ستة أقسام: اسم مبني مع اسم، واسم مبني مع فعل، واسم مبني مع حرف، واسم مبني مع صوت، وحرف مبني مع فعل، وصوت مبني مع صوت. وأما الضرب الثاني: فينقسم على قسمين: قسم حذف المضاف إليه البتة، وضرب منع الإضافة إلى الواحد وأضيف إلى جملة.

وهكذا يبدو للقارئ كم كان ابن السراج حريصا على تسلسل الأبواب وتكاملها وحسن رصفها حسب الخطة التي رضي بها، وحاول إقناع القارئ بمدى إحكامها فقال: «قد ذكرنا الأسماء المعربة والأسماء المبنية. وقد كنا قلنا: أن [إن] الكلام اسم وفعل وحرف ونحن نتبع الأسماء و الأفعال ونذكر إعرابها وبناءها. إن شاء الله»¹.

وبعد إنهاء الحديث عن الاسم جدوليا ونسقيا، انتقل إلى الحديث عن الفعل وقال عنه: إنه مبني ومعرب، فالمبني ينقسم قسمين: مبني على حركة (الماضي)، ومبني على سكون (الأمر)، أما المعرب فهو ما يعرف بالفعل المضارع سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما، حينها لم يفوت الفرصة أن يتحدث عن حروف النصب وعلاماته وأدوات الجزم وعلاماته أيضا، ثم الإشارة إلى الفعل الذي أصله الإعراب، فأدخل عليه حرف للتأكيد فبني معه (النون الثقيلة والخفيفة)، ثم انتقل بعد كلام مستفيض عن الفعل المعرب والمبني حاول أن يلم فيه بجوانب الموضوع وحسن ما فعل، إلى الحديث عن الحروف التي جاءت للمعاني قائلا: «قد ذكرنا جميع أصناف الأسماء المعربة والمبنية والأفعال المبنية بقي ذكر الحروف مفردة»²، حيث قال عنها «إنما هي أدوات قليلة تدخل في الأسماء والأفعال وتحفظ لقلتها وسنذكرها بجميع أنواعها وكلها مبني، وحققها البناء على السكون وما بني منها على حركة، فإنما حرك لسكون ما قبله، أو لأنه حرف واحد فلا يمكن أن يبتدأ به إلا متحركا، وهي تنقسم أربعة أقسام: ساكن يقال له موقوف ومضموم، ومكسور، ومفتوح الأول»³.

ثم حاول تقسيمها بعدد أحرفها فذكر منها: ما جاء على ثلاثة أحرف مثل (على)، وما جاء على أربعة أحرف مثل (حتى)، وما جاء على حرف واحد مثل واو العطف، ثم الحرف المبني مع الحرف مثل لولا.

¹ الأصول .ابن السراج. ج2. ص 144

² المصدر نفسه. ج2 ص 205

³ المصدر نفسه ج2 ص 206

وبفراغه من الحديث عن الحرف الذي جاء لمعنى، يكون قد أنهى الحديث عن أقسام الكلم إعراباً وبناءً؛ لينتقل إلى الحديث عما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار، وهذا ما صرح به قائلًا: «قد أتينا على ذكر الاسم والفعل والحرف وإعرابها وبنائها ونحن نتبع ذلك ما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار إن شاء الله»¹. فذكر على إثر ذلك، وهو واثق من نفسه ما لا يجوز من الكلام أن يقدم بعضه على بعض، نذكر من ذلك على سبيل المثال: الصلة على الموصول المضممر على الظاهر، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، والفاعل على الفعل والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها ...

وبعد فراغه من شرح ما لا يجوز تقديمه، شرع في ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار قائلًا: «اعلم أن الكلام يجيء على ثلاثة أضرب: ظاهر لا يحسن إضماره ومضممر مستعمل إظهاره، ومضممر متروك إظهاره»². فشرح وأسهب في الشرح ووضح ومثل ونبه، خاتماً هذا الباب المهم بقوله: «وأعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا»³، في إشارة ذكية منه تؤكد ما ذهب إليه، أن الذي ليس له دليل من لفظ، ولا حال مشاهدة لا يحسن حذفه، كما لا يحسن إضماره. ويختتم أبواب النحو بحديثه عن: باب الزيادة والإلغاء، وتحديد مفهوم الاتساع الذي يعتبر ضرباً من الحذف، والإخبار بالذي وبالألف واللام.

بعد هذا الجهد الملحوظ، والرغبة الملحاح في الشرح والتوضيح مع حسن الترتيب والتبويب، سواء ما تعلق بالأبواب النحوية السالفة الذكر وكيفية عرضها، أو المسائل النحوية التي عمل على حل المشكل منها. يكون ابن السراج قد أنهى الحديث عن النحو وأبان عن منهجه فيه، لينتقل إلى الحديث عن الصرف ومسائله باعتبار أن كتابه هذا هو كتاب نحو أولاً، وصرف ثانياً. فما منهجه في الصرف؟.

¹ الأصول. ابن السراج. ج2 ص221

² المصدر نفسه ج2 ص247

³ المصدر نفسه. ج1 ص254

3-2-2 قسم الصرف:

أقول: إذا كان «تصريف الكلمة هو تغيير تكوينها بحسب ما يعرض لها ويكون في الأسماء المعربة، والأفعال المتصرفة»¹، فإن منهج ابن السراج في الصرف قائم على مفهوم التغيير وأنواعه. إذ يقول: «أما ما يتحرك من السواكن لغير الإعراب فهو على ضربين: إما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه... وإما أن يكون بعد حرف متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه»² وهذا ما يعرف بالتقاء الساكنين.

وبعد أن ذكر أحوال ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم، وما يسكن من المتحركات، وما تغير حركته لغير إعراب، وما يحذف لغير جزم. قال: «أما الذي يحذف في الوقف ويثبت في غيره فنذكره في الوقف والابتداء ونجعله يتلو ما ذكرنا، ثم نتعبه الهمزة للحاجة إليه إن شاء الله»³. كما لا يتوانى في ذكر دواعي هذا الترتيب، من ذلك ما ذكره في أول باب الابتداء إذ قال: «كل كلمة يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف، فأول حرف تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ، فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير إلا أن يكون ألف وصل فتحذف ألبة من اللفظ وذلك إجماع من العرب، أو همزة قبلها ساكن فيحذفها من يحذف الهمزة ويلقي الحركة عن الساكن، فنذكر هذا في تخفيف الهمزة، فأما ما يتغير ويسكن من أجل ما قبله فنذكره بعد ذكر ألف الوصل إن شاء الله»⁴.

وعموماً أرى أن ابن السراج باعتماده منهجاً أنواع التغيير في ترتيب أبواب الصرف يكون قد قسم مباحث الصرف على:

— مباحث تناول فيها الحديث عن الظواهر المشتركة بين الأسماء والأفعال كالتقاء الساكنين.

— مباحث خاصة بالأسماء مهد لها بالحديث عن المذكر والمؤنث والمقصور والممدود لما لها من علاقة وطيدة بظاهرة التغيير، سواء كان هذا التغيير في أولها وفي آخرها وفي وسطها فقط، أو في وسطها فقط، أو في آخرها فقط، وذلك حين يكون بصدد جمعها، أو تصغيرها، أو نسبها.

¹ المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها. علي رضا. دار الفكر. (د.ط)، لبنان (د.ت). ج.3. ص.03

² الأصول. ابن السراج. ج.2. ص.361

³ المصدر نفسه ج.2 ص.366

⁴ المصدر نفسه. ج.2 ص.367

— مباحث خاصة بالأبنية وهو قسم حاول فيه ابن السراج أن يحيط بكل الأبنية العربية وهو عمل لم يسبق إليه، حيث بدأ هذا القسم بذكر أبنية المصادر في باب أسماء هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين مقدما له بقوله: «المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها وكذلك أسماء الفاعلين، وقد تكون أسماء في معاني المصادر، لم يشتق فيها فعل، ولكن لا يجوز أن يكون فعل لم يتقدمه مصدر، فإذا نطق بالفعل فقد وجب المصدر الذي أخذ منه... ونحن نذكر أربعة أشياء: المصدر، والصفة، والفعل وما اشتق منه»¹. ومن ثم يكون قد بين وبوضوح أنه سيذكر المصادر، والفعل، والصفة، والمشتقات، ولكنه بدأ ببيان أبنية الفعل باعتبار أن المصدر تبع لها لتقارب المعاني، ثم أتبعها بذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال على بناء واحد، والملفت للانتباه في هذا الباب تقسيمه هذه المصادر الثلاثية إلى مصادر متفقة في المصدر، وأخرى متفقة في الصفة، و الثالثة متفقة في الفعل، وذلك بالنظر إلى تقارب المعاني، وهو كما ترى تقسيم رائد من شأنه أن يبسط وييسر دراسة المصادر الثلاثية باعتبارها سماعية في عمومها، ثم ذكر بعد ذلك أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة، ومصادر القياسية، متحدثا عن الإمالة كفاصل بين أبنية الأفعال، وأبنية الأسماء بعد باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة، ربما لعلاقة الإمالة بالكسر أو لسبب آخر تبناه ابن السراج وجهلناه نحن، فالرجل كما يبدو صاحب فكر ومنطق يتحين الفرصة فيطرق ما شاء له أن يطرق وفي المكان المناسب ليحافظ دوما على السيورة الفكرية التي تبناها وارتضاها لنفسه، وهكذا بعد الحديث عن أبنية الأسماء التي قسمها إلى مجردة ومزيدة مع بيان أبنية كل قسم انتقل أخيرا إلى الحديث عن التصريف فعرفه وذكر أقسامه قائلا: «هذا الحدّ إنما سمي تصريفا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام وله حد يعرف به»². والملاحظ أن ترتيبه هذا ليس اعتباطيا فهو كعادته حريص على أن تكون مباحثه السابق منها يخدم اللاحق، فمبحث الزيادة مثلا ضروري أن يسبق المباحث التي تليه باعتبارها تقتضي معرفته، وربما يكون قد راعى مبدأ التدرج في تقديم المعارف

¹ الأصول. ابن السراج ج3 ص85

² المصدر نفسه. ج3 ص231

فباب الإدغام لا شك أنه دقيق المباحث قد يعسر فهمه لذا ختم به مباحث التصريف. وبفراغه من الحديث عن أقسام التصريف يكون قد جاء على نهاية الكتاب ولم يبق له إلا الحديث عن باب واحد أسماه باب ضرورة الشاعر معرفاً إياه بقوله: «ضرورة الشاعر أن يُضطر الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل»¹. وفي نهاية هذا العرض يمكن القول بأن ابن السراج في كتابه هذا قد جمع العربية نحوها وصرفها وفصلهما تفصيلاً محكماً، فرتب الأنواع وقسم الأبواب، وأحسن شرحها وتوضيحها، كما حاول جمع موضوعاتها المتشابهة تحت باب واحد بشكل لم يسبق إليه. وهو في كل ذلك يذكر الأمثلة والشواهد، ويشرح الأسباب ويقنع بالحجة، ويحسن التعليل لما توصل إليه من أحكام قطعية، تدل على رجاحة عقله وسداد رأيه، متحريراً في مؤلفه هذا عدم تكرار ما سبق الحديث عنه، فإن عرضت له فكرة سبق وأن تحدث عنها ولا جدوى من إعادتها قال: «وقد بين هذا فيما مضى»². وإذا رأى أنه سوف يتعرض لها فيما يأتي قال: «وهذا يبين في بابه إن شاء الله»³. وهكذا فابن السراج يشير إلى ما تقدم ذكره في موضعه المحدد قصد الإيجاز، كما يؤجل الحديث فيما لم يحن موعده محافظة على النسق العام لأبواب كتابه، كما أظهر اهتماماً بالغاً بتوضيح ما أشكل وتفصيل ما أجمل من ذلك قوله: «وهذا المعنى ذكره النحويون مجملاً، وقد ذكرته مفصلاً»⁴. إضافة إلى الجهد المعتبر الذي بذله من أجل تعميق معارف المتعلم، والعالم حيث نراه لا يكاد يفرغ من تقديم باب من أبواب النحو أو الصرف حتى يتبعه بجملته من المسائل الهامة إذ يقول: «قد فرغنا من ذكر المرفوعات و المنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب، لأنه كتاب أصول»⁵.

¹ الأصول. ابن السراج. ج 3 ص 435

² المصدر نفسه ج 1 ص 97

³ المصدر نفسه ج 1 ص 103

⁴ المصدر نفسه. ج 2 ص 33

⁵ المصدر نفسه ج 1 ص 328

4- تقييم الأسلوب:

لا شك أن القارئ لكتاب الأصول لابن السراج يوافقني الرأي إن قلت: إنه كتاب يتصف بالدقة والوضوح، فلغته بسيطة وواضحة، لا تعقيد فيها استطاع بواسطتها أن يجمع أصول العربية؛ فينال بها احترام وتقدير الجميع من عالم ومتعلم، فهو كما قال عنه المحقق د. عبد الحسين الفتلي: « يشبه المحقق في هذا الزمان إذ إنه يحاول إخراج النص سليماً، لا يشوبه الغموض ولا يتطرق إليه الشك من قريب أو بعيد »¹. كما يوصف بحسن الترتيب والتبويب والتصنيف، وخلوه من الحشو والتكرار والإطناب الممل، صدق فيه ابن السراج ما وعد إذ قال: « ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه فهمه »².

5- أصول النحو في أصول ابن السراج:

إذا كان ابن السراج يسمي كتابه هذا بالأصول — وقد ذكر ذلك أكثر من مرة — فإنه يقصد بالأصول تلك القواعد النحوية التي اعتمد في استنباطها على الأدلة النحوية وبخاصة السماع والقياس، حيث يبدو للباحث أن الاهتمام بالقواعد والقوانين النحوية هو أساس التأليف عند ابن السراج، وأن الأدلة النحوية ليست هي المقصودة بالدراسة والتأليف، وإنما الحديث عنها أملت الضرورة، باعتبار أن مرد القواعد هي الأصول، حيث ما من حكم نحوي إلا وله مستند من السماع أو القياس؛ ولذا فهو يولي كل عنايته بدراسة القاعدة النحوية ويكتفي بالإشارة إلى أصلها التي استخرجت منه، ومن الأصول التي أشار إليها ابن السراج ما يلي:

5-1 السماع:

حيث نجد ابن السراج يستنبط القواعد النحوية من الكلام المسموع عن العرب الموثوق بعربيتهم سواء كان مطرداً، وهو الدليل الأمثل أو قليلاً، أو نادراً يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه، من ذلك استنباطه القاعدة النحوية الخاصة بالظرف من المسموع المطرد حيث أن العرب قد خصت بعض الظروف بالظرفية فلم تستعملها مرفوعة، أو مجرورة، وبالتالي أخذت هذه القاعدة من السماع كما هو الحال في كلمة (سحر) يقول

¹ الأصول. ابن السراج ج1 ص23

² المصدر نفسه ج1 ص56

ابن السراج: «واعلم: أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسماً ويكون ظرفاً، ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً. فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسماً وظرفاً إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفاً وذلك ما لم تستعمله العرب مجروراً ولا مرفوعاً. وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم، فمن ذلك: (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به: سحر يومك، لا يكون إلا ظرفاً وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر وبالألف واللام، أو نكرة، وكذلك تحقيق سحر»¹. كما اعتمد السماع ولو كان قليلاً من ذلك استنباطه القاعدة النحوية التي تجيز إضافة الاسم إلى الفعل باعتباره أمراً اتسعت فيه العرب وقالته، وإن قل وجاء معارضا القياس والأصل. يقول ابن السراج: «اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال، لأن الزمان مضارع للفعل، لأن الفعل له بني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتك يوم قام زيد وأتيتك يوم يقعد عمرو»².

كما استنبط بعض القواعد النحوية استناداً إلى سماع نادر مما يحفظ ولا يقاس عليه من ذلك استنباطه القاعدة الخاصة بأسماء الأفعال في الأمر والنهي. مؤكداً على وجوب حفظها كما وردت عن العرب ويمنع القياس عليها، يقول ابن السراج: «الأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم: تراكها ومناعها، يريدون: اترك وامنع ورويد زيدا، وهلم الشريد وصه، ومه يريدون: اسكت وعليك زيدا، فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظاً ولا يقاس عليها»³.

5-2 القياس: وينقسم على قسمين:

5-2-1 القسم الأول من القياس:

لقد اعتمد ابن السراج القياس في استنباط القواعد النحوية، كما اعتمد السماع، حيث يؤكد أن القسم الأول من القياس هو تلك «القوانين المستنبطة من الكلام العربي نتيجة

¹ الأصول. ابن السراج. ج1 ص192

² المصدر نفسه ج2 ص11

³ المصدر نفسه. ج1 ص76

أطرادها فيه وبلوغها نصاب التعيد، كرفع الفاعل ونصب المفعول، وكالجر بحروف الجر والنصب بحروف النصب، والجزم بحروف الجزم ونصب اسم إن، وخبر كان وأخواتها، وكرفع خبر إن واسم كان وأخواتها»¹. إذ يقول ابن السراج: «فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرده فجميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحاً نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه...»². وهذا ما يعرف بقياس الأنماط، أو القياس الاستعمالي الذي إذا ما انتهجنه يكسبنا التكلم كما تكلم العرب، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وقد قسمه ابن السراج إلى: قياس الشبه، وقياس العلة. أولاً: قياس الشبه: ومنه ذكر ابن السراج الأنماط الآتية:

(أ) حمل النظير على النظير:

يقول ابن السراج: «...اعلم أنك إذا عطفت اسماً على أن وما علمت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراف بينه وبين ما علمت فيه أن، ولك أن ترفع، تحمله على الابتداء، يعني - موضع إن - فتقول: إن زيدا منطلق وعمر وعمر، لأن معنى: إن زيدا منطلق، زيد منطلق، قال الله تعالى: ﴿أَنْ اللَّه بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾³. ولك أن تحمله على الاسم المضممر في منطلق وذلك ضعيف إلا أن تأتي (بهو) توكيداً للمضممر فتقول: إن زيدا منطلق هو وعمر، وإن شئت حملت الكلام على الأول فقلت: إن زيدا منطلق وعمرًا ظريف»⁴.

وهكذا يبدو من خلال كلام ابن السراج أنه يجوز رفع الاسم المعطوف على إن باعتباره محمولاً على موضعها وهو الابتداء، ومن أمثلة هذا اللون من القياس أيضاً التنظير بين التنثية والعطف، فكما لا يجوز أن ينضم اسم إلى فعل، فإنه لا يجوز أن يعطف اسم على فعل بالنظر إلى أن التنثية نظير العطف.

¹ خصائص التأليف النحوي أبو تاجي ص 149

² الأصول .ابن السراج. ج 1 ص 56

³ سورة التوبة الآية 03 براوية حفص

⁴ الأصول .ابن السراج. ج 1 ص 240

(ب) حمل الضد على الضد:

حيث الحكم النحوي يتحول من الضد إلى ضده؛ باعتبار أن الشيء يأخذ حكمه من ضده، وهذا ما يفهم من قول ابن السراج: «الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها»¹. ومن الأمثلة التي ذكرها وحمل فيها الضد على ضده، هو اعتباره (نعم) حرفاً حملاً على نقيضها (لا).

(ج) حمل الفرع على الأصل:

إذ يقول ابن السراج وهو بصدد شرح التعجب: «وإذا قلت: ما أحسن زيدا، كان الأصل حسن زيد ثم نقلناه إلى (فعل) فقلنا شيء أحسن زيدا وجعلنا ما موضع شيء ولزم لفظاً واحداً ليدل على التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال»². وكما هو ملاحظ أن ما هنا هي الفرع و شيء هو الأصل فحملنا الفرع على الأصل ليدل على التعجب كما أن المثل يستدل بفرعه على أصله.

(د) حمل الأصل على الفرع :

وهذا ما يستشف من قول ابن السراج: «إذا قلت: زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم: أن زيدا لم يفعل بالوجه شيئاً ولا بالأب، والأب والوجه فاعلان في الحقيقة، وأصل الكلام، زيد حسن وجهه، وكريم أبوه، لأن الوجه هو الذي حسن، والأب هو الذي كرم»³

ثانياً: قياس العلة:

هو القياس الذي تراعى فيه العلة ويقصد به ابن السراج حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وهذا ما يدل عليه قول ابن السراج وهو بصدد التفريق بين المفعول له والمفعول معه: «ولا يجوز حذف الواو في: (ما صنعت وأباك) كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر، تريد لحذار الشر لأن حذف اللام لا يلبس وحذف الواو يلبس. ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك، صار الأب مفعولاً به»⁴

¹ الأصول .ابن السراج ج1ص78

² المصدر نفسه. ج1ص99

³ المصدر نفسه. ج1ص132

⁴ المصدر نفسه. ج1ص212

5-2-2 القسم الثاني من القياس:

وهو الذي سماه ابن السراج علة العلة ويعنى به تلك « القوانين التي استتبطوها من الكلام العربي نتيجة اطراد العقل في تأليفه، وفيما يحدث له من تغيرات، وهذا هو المقصود بحكمة العرب التي نص عليها النحاة واعتقدوا وجودها في اللغة العربية»¹. يقول ابن السراج: « وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا، وَلِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع »².

كما تعرض ابن السراج إلى ما هو شاذ في القياس أو الاستعمال مؤكدا على « أن الشاذ لا يبطل الحكم ولا يعترض به على الأصل المطرد لذلك فإنه يلزم عدم الاهتمام به لكي لا تبطل العلوم وتختل الأصول»³. وهذا ما يشير إليه بقوله: « ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمن وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ»⁴، وهو على ثلاثة أضرب :

(أ) شاذ في القياس مطرد في الاستعمال:

وهو ما عبر عنه ابن السراج بقوله: «منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو استحوذ، فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك »⁵.

(ب) شاذ في الاستعمال مطرد في القياس:

يقول ابن السراج: « ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع فإن قياسه وبابه أن يقال ودع يدع استغنى عنه بترك فصار قول القائل الذي قال: ودعه

¹ خصائص التأليف النحوي. أبو تاجي. ص 149

² الأصول .ابن السراج. ج 1 ص 35

³ خصائص التأليف النحوي. أبو تاجي. ص 152

⁴ الأصول .ابن السراج. ج 1 ص 56

⁵ المصدر نفسه ج 1 ص 57

شاذا وهذه أشياء تحفظ»¹.

(ج) شاذ في القياس والاستعمال :

يقول عنه ابن السراج: «ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكي من إدخال الألف واللام على اليجدع»².

ومع إشارتي إلى الأصول النحوية التي تعرض لها ابن السراج وبنى عليها قواعده النحوية من سماع وقياس، فإنني أجده يذكر عددا من الأصول الكلية التي تحكم الفروع والجزئيات سواء ما تعلق منها بأصل الوضع أو أصل القاعدة .

فمن المواضيع التي أشار فيها إلى أصل الوضع ليستصحب، قوله: «واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال»³، وقوله أيضا: «والسكون أصل كل مبني»⁴، أما ما تعلق بأصل القاعدة فقد أشار إليه في مثل قوله: «وأصل الكلام موضوع للفائدة»⁵ وقوله: «وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة الخاصة»⁶.

6- ابن السراج والمنطق:

من الواضح أن ابن السراج قد أفاد من المنطق وبخاصة من الناحية الشكلية، حيث دأب في أغلب أبواب كتابه "الأصول" على استخدام أسلوب المناطقة في التقسيم والترتيب من ذلك قوله: «الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام...الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف...الأسماء المنصوبة تنقسم قسمة أولى على ضربين:...الضرب الأول ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه بمفعول. والمفعول ينقسم على خمسة أقسام»⁷ والملاحظ أيضا أن هذا التأثير بالمنطق في الجانب التنظيمي، أدى بابن السراج إلى استخدام الكثير من مصطلحات وألفاظ المنطق من ذلك استخدامه مقولة الجنس والنوع ، ففي باب الاستثناء

¹الأصول .ابن السراج ج1ص57

² المصدر نفسه ج1ص57

³ المصدر نفسه ج1ص50

⁴ المصدر نفسه ج1ص51

⁵ المصدر نفسه ج1ص66

⁶ المصدر نفسه ج1ص59

⁷ المصدر نفسه. ج1ص54،58،158،159

يقول: «الاستثناء الصحيح، إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه ، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه ليعرف أنه لم يدخل فيهم، نحو: «جاءني القوم إلا زيدا»¹.

ويقول كذلك في باب التمييز: «فالتمييز إنما هو فيما يحتمل أن يكون أنواعاً»². كما قسم الاسم المفرد المتمكن في الإعراب على أربعة أضرب أحدهما الجنس قائلاً: «الجنس: الاسم الدال على كل ماله ذلك الاسم، ويتساوى الجميع في المعنى، نحو الرجل والإنسان والمرأة، والجمل... وجميع ما أردت به العموم، مما يتفق في المعنى بأي لفظ كان فهو جنس، وإذا قلت: ما هذا ؟ فقل لك: إنسان، فإنه يراد به الجنس، فإذا قال: الإنسان فلألف واللام لعهد الجنس وليست لتعريف الإنسان بعينه»³.

7- التوثيق العلمي:

السماع هو سيد الأدلة في كتاب "الأصول"، حيث لا يلجأ ابن السراج إلى القياس إلا عندما ينعدم الدليل السماعي إذ يقول: «إذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس»⁴، لذا فقد اعتمد ابن السراج جملة من المصادر اللغوية الصحيحة التي مكنه من تحقيق غرضه في استخراج الأصول النحوية، وحله المشكل من مسائل النحو وكانت كالآتي:

— القرآن الكريم:

فقد استشهد بالكثير من الآيات القرآنية، باعتبار القرآن الكريم هو أول المصادر اللغوية التي اعتمدها العلماء في تقعيد اللغة، حيث بلغ عدد السور التي استشهد ببعض آياتها (83) سورة من الفاتحة إلى سورة الإخلاص. هانيك عن عدد الآيات.

— الأحاديث النبوية الشريفة:

على قلتها حيث لم يتجاوز عدد الأحاديث التي استشهد بها ابن السراج ثلاثة أحاديث وهو أمر له أسبابه وتبريراته. مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو أفصح من نطق

¹ الأصول. ابن السراج ج1 ص290

² المصدر نفسه ج1 ص307

³ المصدر نفسه ج2 ص111

⁴ المصدر نفسه ج1 ص88

بالضاد وكيف لا وهو القائل عن نفسه (ص) : (أنا أفصح العرب بيد أني من قریش وأنني نشأت في بني سعد بن بكر).

— الكلام العربي الفصيح:

(أ) الشعر: لقد كان للشعر حصة الأسد في شواهد ابن السراج حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية (335 بيتاً)، إضافة إلى عدد كبير من الأراجاز، و أنصاف الأبيات ، لكن الملاحظ أن جل هذه الشواهد هي شواهد سيبويه .

(ب) النثر: كما استشهد ابن السراج بالشعر وأكثر منه، فإنه استشهد بمجموعة معتبرة من أمثال العرب (12 مثلاً) والكثير من التراكيب والنماذج النحوية الفصيحة .

وهذا كله إضافة إلى استفادته وأخذه ممن سبقه من النحاة الذين تصادفنا أسماؤهم في ثنايا كتابه (الأصول)، من ابن أبي إسحاق الحضرمي، إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، ومن الكسائي، إلى أحمد بن يحيى المعروف بثعلب من الكوفيين حيث لم يحجم عن الاستفادة بآرائهم ، واستعمال مصطلحاتهم، غير أن الذي لفت انتباهي هي الإشارة إلى أخذه عن أبي علي الفارسي (المتوفى 377هـ)¹، مع أنه أحد تلاميذه إضافة إلى الفارق الزمني بينهما، فكيف ينقل عنه؟ وهذا في ظني لا يستبعد أن يكون من عمل الراوي، وإلا كيف يمكن تفسير ذلك ؟

¹ الأصول . ابن السراج. ج.1. ص236

لقد شهد القرن الرابع الهجري نهضة علمية في شتى أنواع العلوم، حيث امتزجت الثقافات وتتنوعت، فنشطت حركة التدوين والتأليف، وظهرت المؤلفات المهمة بتصنيف العلوم وضبط المصطلحات ونسبتها إلى علومها وفنونها، ولعل من أخطر تلك المصنفات وأبرزها كتاب الأصول لابن السراج، هذا السفر القيم الذي أظهر فيه ابن السراج اهتماما بالغاً بترتيب أبواب النحو وحسن تصنيفها، كما حاول أن يكون دقيقاً وواضحاً في اختيار مصطلحاته و تحديد مفاهيمها، وهو ما نريد دراسته، والكشف عن خصائصه.

لكن ما سأذكره مفصلاً لا يمثل كل المصطلحات النحوية، والرموز اللغوية التي وظفها ابن السراج، وإنما يمثل جزءاً كبيراً منها، وسنذكر الباقي في بحث خاص، مكتفياً بتحديد مفاهيمها عند ابن السراج، وذكر ما يعارضها عند غيره من النحاة إن وجد.

وهو أمر فرضته طبيعة الموضوع، ومنهج الدراسة، إذ سنحاول أن نتعرف على خصائص كل مصطلح نحوي، فنذكر معناه اللغوي والاصطلاحي، ومدى ارتباط الأول بالثاني، ثم نعد إلى مقارنته بالسابق واللاحق؛ لنكشف عن جوانب التجديد والإبداع أو جوانب التقصير، سواء من حيث بنية المصطلح، أو تحديد مفهومه، وقد ارتضيت لها التصنيف التالي:

1- مقدمات النحو:

وهي عبارة عن تلك الأبواب والموضوعات التي دأب النحاة منذ سيبويه على إدراجها في بداية مصنفاتهم كمقدمات ضرورية لفهم بقية أبواب النحو وموضوعاته وتشمل:

1-1 الكلام وما يتألف منه:

لقد اعتبر ابن السراج «أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف»¹. ولم يقل ما قال شيخه المبرد: «الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى»²، كما أنه اختار مصطلح "الكلام" بدلا من مصطلح "الكلم" الذي ورد عند سيبويه، إذ يقول هذا الأخير: «الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»³. ولكن وإن كان المحمول في كل هذه المقولات واحدا تقريبا، إذ يطلق الكلم لغة على: الكلام نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ

¹ الأصول. ابن السراج. ج1 ص36

² المقتضب. المبرد. ج1. ص03

³ الكتاب. سيبويه. ج1 ص12

الطَّيِّبُ¹. إضافة إلى أنه: «لا يمكن اعتبار المنسوب إلى "الكلم" أو "الكلام" داخلا في أي ضرب من ضروب التعريف أو التحديد، وإنما هو قسمة حصرية، تحصر "الكلم" في جزئيا ته أو تحصر "الكلام" في أجزائه»². فإن مقولة ابن السراج تعتبر الأقرب إلى أوضاع النحو؛ وذلك بالنظر إلى أن التأليف بين أجزاء الكلام، والعمل على حصول الألفة بينها من أسمى الغايات النحوية، فالكلام في أصله يتألف من الكلم؛ أي الكلمات العربية الثلاث (الاسم والفعل والحرف).

وهكذا فابن السراج باختياره مصطلح الكلام، وتقنيده بأخص خواصه التأليف يكون قد استدرك ما فات شيخه المبرد، فأقسام الكلام في حقيقة الأمر هي خبر، واستخبار وطلب أما قولهم: اسم وفعل وحرف فهي أقسام للكلم. هذا ما يؤكد ابن منظور نقلا عن الجوهري: «الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع كلمة مثل نَبَقَة وَنَبَق، ولهذا قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية، ولم يقل من الكلام لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعا وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة»³.

ولابن هشام أيضا تمييز لطيف بين الكلام والكلم فهو يقول: «أن بين الكلام والكلم عموما وخصوصا من وجه: فالكلم أعم من جهة المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره وأخص من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: "زيد قام أبوه" كلام؛ لوجود الفائدة، وكلم؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و"قام زيد" كلام لا كلم، و"إن قام زيد" بالعكس»⁴.

لكن رغم ما يتصف به قول ابن السراج من نضج و ملائمة، فإننا نجد من النحاة من يعقب عليه بقوله: «يوجد في الكلام ما يتألف من شيئين نحو: قام زيد، فليس الكلام كله يتألف من هذه الثلاثة بل أكثره»⁵. لكن هذا الأمر لم يغيب عن ابن السراج فهو من يقول: «الاسم قد يتألف مع الاسم نحو قولك: الله إلهنا، ويتألف الاسم والفعل نحو: قام

¹ سورة فاطر الآية 10

² المصطلح النحوي . توفيق قريرة. ص99

³ لسان العرب. ابن منظور (مادة كلم)

⁴ أوضح المسالك. ابن هشام. ج1. ص33

⁵ نتائج الفكر في النحو العربي. السهيلي تح د محمد إبراهيم ألبنا. دار الرياض. ط2. 1404هـ/ 1984م. ص62

عمرو، ولا يتألف الفعل مع الفعل، والحرف لا يتألف مع الحرف»¹. فأقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم وفعل.

ويبقى أن أشير إلى أن المعيار الذي تم على أساسه هذا التقسيم الثلاثي عند النحاة؛ هو المعنى المستقل والزمن، وذلك ما بدا لي أيضا من كلام ابن السراج في تعريفه، لكل من الاسم والفعل والحرف، وإن كان هناك من النحاة من خرج على هذا التقسيم، فالسيوطي يذكر أن أبا جعفر أحمد بن صابر قد أضاف قسما رابعا وسماه الخالفة²؛ أي اسم الفعل. أما من المعاصرين فنجد تمام حسان قد أضاف أقساما خمسة على التقسيم الثلاثي وهي: الخالفة، الظرف، الضمير، الصفة، المصدر³.

1-1-1 الاسم:

مفهوم الاسم في اللغة: من جذر (س.م.و) أو من جذر (و.س.م) يقول ابن فارس: «يقال إن أصل اسم سمو، وهو العلو؛ لأنه دليل وتتويه على المعنى»⁴. هذا ما ذهب إليه النحاة البصريون، أما الكوفيون فقد اعتبروا أن الاسم مشتق من الوسم باعتبار أن الوسم في اللغة هو العلامة⁵، والاسم علامة على المسمى.

وسواء اشتق الاسم من سمو باعتباره يعلو على المسمى، ويدل على ما تحته، أو من الوسم باعتباره علامة يعرف بها المسمى، فإن مصطلح الاسم ليس مما تواضع عليه هؤلاء ولا أولئك، بل هو على أصل وضعه في كلام العرب.

أما في اصطلاح النحاة فقد عرفه ابن السراج بقوله: «الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة»⁶. فالملحوظ أنه إذا كان سيبويه لم يحد الاسم، مكتفيا بإيراد مثالين منه أو ثلاثة كتعريف له، ظنا منه أنه غير مشكل، أو ربما اعتبر تعريته من حد الفعل وحد الحرف حدا له، فإن

¹ الأصول. ابن السراج. ج 1 ص 41

² بغية الوعاة السيوطي ج 1 ص 311

³ اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ص 86-132

⁴ معجم المقاييس في اللغة. ابن فارس. ج 2. شهاب الدين أبو عمرو. دار الفكر. ط 2. بيروت 1418هـ/ 1998م. مادة (سمو)

⁵ لسان العرب. ابن منظور. (مادة وسم)

⁶ الأصول. ابن السراج. ج 1 ص 36

ابن السراج قد وضع للاسم حدا تقريبا جمع فيه بين المفهوم والتمثيل على غرار ما فعل أستاذه المبرد الذي عرف الاسم بقوله: «الاسم ما كان واقعا على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وما أشبه ذلك، وتعتبر الاسم بوحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم»¹.

فإن كان الجديد في تعريف المبرد هو تعلّق المثال بالمفهوم، إذ الأمثلة في حقيقتها لم تذكر لتعوض المفهوم، وإنما جاءت لتوضيحه وتخصيصه، فإنّ الجديد في تعريف ابن السراج هو إضافته بعض السمات التعريفية التمييزية التي قربت مفهوم الاسم أكثر، وإن لم تصل به إلى مستوى الحد الحقيقي، فبقوله: "معنى مفرد" يكون قد منع دخول الفعل فيه إذ الفعل يدل على معنى وزمان، غير أن قوله: "وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص" لم يمنع بعض حروف المعاني الدالة على معنى واحد من الدخول فيه، وهذا ما جعل الزجاجة² يعتبره حدا غير صحيح باعتباره حدا جامعا، ولكنه غير مانع؛ ومن أجل ذلك اعتبر حدا تقريبا.

أما البطليوسي صاحب كتاب إصلاح الخل فإنه حاول سد الخلل الواقع في هذا الحد فقال: «وأما قول ابن السراج فلا يصح حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه»³. وبذلك يمنع دخول الحرف في هذا الحد ويصبح بصيغته التالية حدا حقيقيا؛ أي قولنا: (الاسم ما دل على معنى مفرد في نفسه وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص)، وربما شعور ابن السراج بهذا النقص هو الذي دفعه إلى العمل على توضيح مفهوم الاسم، وتقريبه على المبتدئ أكثر فأكثر؛ وذلك بذكره الأشياء التي تخص الاسم ويعتبر بها، مثل قوله: الاسم ما جاز أن يخبر عنه وهو تعريف وصفي تقريبي لا يخلو من فائدة، ولكنه غير كاف لأن هناك من الأسماء ما لا يجوز أن يخبر عنه مثل كيف وأين، كما عرفه علاميا بذكر الأشياء التي يعرف، منها دخول الألف واللام، وحرف الخفض عليه، وامتناع قد وسوف من الدخول عليه، وأنه ينعت ويضم ويكنى عنه.

وفي آخر حديثه عن الاسم رأى أن ما ذكره غير كاف؛ لا يستغرق كل الأسماء فحاول أن يقدم للمتعلم ما يقرب إليه متصور الاسم في شكل حد تقريبي أيضا قائلا: «ومما يقرب

¹ المقتضب، المبرد. ج 1. ص 3

² الإيضاح. الزجاجة. تح د. مازن المبارك. ص 50

³ إصلاح الخل الواقع في الجمل للزجاجة. البطليوسي. تح د. حمزة عبد الله النشترتي ص 12

على المتعلم أن يقال له: كل ما صلح أن يكون معه "يضر وينفع" فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه "يضر وينفع" فليس باسم، تقول: الرجل ينفعي والضرب يضرني ولا تقول: "يضر ينفعي"، ولا "يقوم يضرني"¹؛ أي ما يجوز أن يخبر عنه.

وهكذا ظل تعريف الاسم مضطرباً، متعثراً يصف الاسم ويقربّه دون أن يحده، في حاجة ماسة إلى تحديد دقيق جامع مانع، إلى أن قام في القرن السادس الهجري البطليوسي بوضع حد له مستفيداً من عثرات سابقه متمثلاً فيه وبوضوح المبادئ النظرية لطريقة الحدود، فقال: «الاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه»². حيث ذكر الجنس وهو الكلمة الدالة على الاسم والفعل والحرف ثم ذكر من الفصول ما استطاع أن يميز به بين أقسام الكلم فقله: "تدل على معنى في نفسها" فصل يخلص الاسم من الحرف، أما قوله: "غير مقترن بزمان محصل" فصل يخلص الاسم من الفعل، كما أضاف صفة "مفرد" حتى لا يشكل بالجمل، كما عرفه من بعده الفاكهي بقوله: «الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها، غير مقترن بزمن معين»³.

1-1-2 الفعل:

الفعل في اللغة: من جذر (ف.ع.ل) وهو: «كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد»⁴، أو هو كما قال ابن فارس: «ما يدل على إحداث شيء من عمل وغيره»⁵. أما في اصطلاح النحاة فقد عرفه ابن السراج بقوله: «الفعل: ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل»⁶.

وكما يبدو فالمعنى اللغوي جاء متناسباً والمفهوم النحوي إذ الجامع بين الاستعمالين الدلالة على الحدث، ومن ثم فمصطلح الفعل مؤسس على الاعتبار الحدثي الدلالي اكتسبه من المصدر الذي اشتق منه؛ لأن الحدث أصلي في المصادر ولذلك سميت أحداثاً، إلا أن المصادر أحداث مطلقة، والأفعال أحداث زمنية.

¹ الأصول. ابن السراج. ج. 1. ص 38

² إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. البطليوسي. ص 14-15

³ كتاب شرح الحدود في النحو الفاكهي تح د. المتولي رمضان أحمد الدميري ص 92

⁴ لسان العرب ابن منظور (مادة فعل)

⁵ مقاييس اللغة ابن فارس (مادة فعل)

⁶ الأصول ابن السراج. ج. 1. ص 38

هذا ما نص عليه سيبويه بقوله: «الفعل: أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع»¹. وهو تعريف يستجيب لمكونات الحد الصحيح إذ هو يتركب من جنس وفصول، حيث عبر فيه سيبويه عن الجنس بقوله: «أمثلة»؛ أي الأبنية أو الصيغ. وفصل أول بقوله: «أخذت من لفظ أحداث الأسماء»، أما الفصل الثاني فقد عبر عنه بقوله: «بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع».

أما حد ابن السراج للفعل فإنه لم يخل من نقائص جعلته يبتعد قليلا عن الحد الحقيقي وإن استجاب في ظاهره لمكونات الحد هو أيضا، إذ يتركب من جنس: وهو الاسم الموصول المشترك "ما" الذي قد يحيل إلى كلمة أو لفظة أو على غيرها، ومن فصول هي على الترتيب:

- فقوله: "دل على معنى وزمن" لفصل الفعل عن الاسم.
- وقوله: "وذلك الزمن إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل" لفصل الفعل عن مصدره لارتباطه بزمن محصل غير مطلق.

إذ يلاحظ أن ابن السراج في تعريفه هذا قد اختار جنسا بعيدا عاما ومشتركا، "ما" وفصلا أولاً ينقصه الاحتراز من دخول الحرف فيه في جزئه الأول "ما دل على معنى" وهو ما تنبه إليه ابن يعيش فأضاف إليه عبارة "في نفسه". إذ يقول هذا الأخير: «الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمن»².

3-1-1 الحرف:

الحرف لغة: هو «الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل كعن وعلى ونحوهما. قال الأزهري: كل كلمة بُنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، والحرف في الأصل الطرف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف الهجاء»³.

¹ الكتاب سيبويه. ج1. ص12

² شرح المفصل. ابن يعيش ج7 ص2

³ لسان العرب ابن منظور. (مادة حرف)

أما المعنى الاصطلاحي للحرف فقد قال عنه ابن السراج: «الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم»¹. حيث لا يظهر في قوله هذا ما يدل على ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي؛ وذلك لأن ابن السراج اكتفى بوصف الحرف بذكر خصيصة من خصائصه التقريبية المبنية على السلب، والمتمثلة في عدم جواز الإخبار عن الحرف كما يخبر عن الاسم، بينما العلاقة بين المعنى اللغوي والمفهوم النحوي في تعريف سيويه للحرف تبدو واضحة ومناسبة فهو القائل عن الحرف: «... ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل»². فبقوله: "ما جاء لمعنى" يكون قد عرف الحرف بالعلة التي لأجلها يؤتى بالحرف في الكلام، وذلك باعتباره أداة ربط وتفریق وتمييز بين المعاني، وهذا ما يدل عليه معناه اللغوي أيضا كما في لسان العرب، أما الطرف الثاني من تعريف سيويه فهو تعريف بالخلف تدل عليه كلمة ليس، في قوله: "وليس باسم ولا فعل" وهذا ما جعل صاحب كتاب إصلاح الخلل³ ينوّه به ويعتبره حدا صحيحا لا مطعن فيه.

ورغم ذلك حاول ابن يعيش أن يحد الحرف حدا حقيقيا على الطريقة الأرسطية باعتبار أن التعريف قد مر بمراحل من طريقة التمثيل في طفولته المبكرة، إلى طريقة الوصف، ثم طريقة الحدود التقريبية، فطريقة الحد الحقيقي. فقال: «الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها»⁴. حيث ركب حده هذا من جنس وفصل، فقوله: "كلمة" جنس قريب يشمل الاسم والفعل والحرف، وقوله: "على معنى في غيرها" فصل ميز به الحرف عن الاسم والفعل.

2-1 المعرب و المبني:

1-2-1 المعرب ويسمى (المتمكن)⁵:

المعرب صفة لموصوف محذوف تقديره اللفظ، وهو اسم مفعول من الفعل أعرب ومصدره الإعراب؛ أي ما قام به الإعراب، من معانيه اللغوية ما جاء في لسان العرب: «يقال أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأوضع، وأعرب عن الرجل بيّن

¹ الأصول. ابن السراج. ج. 1. ص. 40

² الكتاب سيويه. ج. 1. ص. 12

³ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. البطلوسي. ص. 28

⁴ شرح المفصل ابن يعيش. ج. 8. ص. 3، 2

⁵ سمي بذلك لأنه بإعرابه ابتعد عن مشابهة الحرف والفعل فتمكن في الاسمية بخلاف الاسم المبني

له...وعرّبه علّمه العربية والإعراب معرفتك بالفرس العربي من الهجين، إذا سهل. والإعراب ردّك الرجل عن القبيح وعربت معدته بالكسر فسدت¹ على أن تكون الهمزة الزائدة في أوله للسلب فيكون معنى أعرب معدته؛ أي أزال فسادها.

وجاء في مقاييس اللغة: «عرب (العين والراء والباء) أصول ثلاثة أحدهما الإبانة والإفصاح، والآخر النشاط وطيب النفس، والثالث فساد في جسم أو عضو، فالأول قولهم أعرب الرجل عن نفسه إذا بيّن وأوضح، عربت معدته إذا فسدت²»

أما في الاصطلاح فالمعرب: ما يغير آخره لفظاً أو تقديراً؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه. يقول ابن السراج: «والضرب الثاني من التغيير هو الذي يسمى الإعراب؛ وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما»³.

وكما يبدو فالجامع بين الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي اشتراكهما في معنى التغيير والتحسين، حيث الإبانة والإفصاح لا يكونان إلا بعد لبس وغموض فهما تغيير وتحسين وإزالة الفساد لا يكون إلا بعد حدوثه فهو تغيير أيضاً، كما أن الإعراب بمعناه الاصطلاحي تغيير في أواخر الكلم فيبين عن المعاني ويفصح عنها، كما يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض.

والظاهر أن ابن السراج قد اختار مذهب سيبويه إذ يرى هذا الأخير أن الإعراب تغيير معنوي يلحق أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، حيث يقول في باب الإعراب و البناء: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع و الجزم، والفتح والضم و الكسر والوقف... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل — وليس شيء منها وإلا وهو يزول عنها — وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب فالرفع والجر والنصب والجزم حروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد

¹ لسان العرب .ابن منظور (مادة عرب)

² مقاييس اللغة.ابن فارس (مادة عرب)

³ الأصول. ابن السراج.ج.1.ص.44

الأربع الهمزة والتاء والياء و النون»¹.

وإذا كان سيبويه قد استخدم في هذا الباب كل هذه المصطلحات التي أطل في شرحها وتوضيحها؛ فإن من جاء بعده من أعلام البصريين حاولوا اختصار كلامه وتوضيحه أكثر، فهذا المبرد يعرف المعرب بقوله: «والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع»². أما تلميذهما ابن السراج فلم يأت بالجديد لا من حيث المصطلح و لا من حيث دلالاته وإنما اكتفى بذكر أقسامه فقال: فالمعرب يقال له: متمكن، وهو ينقسم على ضربين: فقسم لا يشبه الفعل، وقسم يشبه الفعل... وأما الأفعال التي فيها حروف المضارعة، فيدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة»³.

وهكذا ظل مصطلح الإعراب يحمل دلالاته المعنوية، إلى أن جاء من اعتبره لفظياً وعرفه بقوله: «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»⁴. أو هو «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً»⁵

1-2-2 المبني:

المبني: صفة لموصوف اسم مشتق من البناء، ومن معاني البناء لغة ما جاء في مقاييس اللغة: «بني (الباء والنون) أصل واحد وهو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض»⁶ ؛ أي وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت .

وأما في اصطلاح النحاة فالمبني ما لازمت آخره حركة واحدة يقول ابن السراج في أصوله: «فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً فإذا كان مفهوماً [مضموماً] نحو منذُ قيل مضموم ولم يقل مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب وإن كان مفتوحاً نحو: أين قيل مفتوح ولم يقل منصوب ، وإن كان مكسوراً نحو أمسٍ وحذام قيل مكسور ولم يقل مجرور»⁷.

¹ الكتاب. سيبويه. ج.1. ص13

² المقتضب. المبرد. ج.1 ص141

³ الأصول ابن السراج. ج.1 ص51، 50

⁴ حاشية الصبان. الصبان ج.1 ص72

⁵ كتاب شرح الحدود في النحو الفاكهي. ص.159، 158

⁶ مقاييس اللغة. ابن فارس (مادة بني)

⁷ الأصول ابن السراج. ج.1 ص45

حيث يجمع بين الاستعمالين معنى الثبوت واللزوم جاء في لسان العرب: «والبناء لزوم آخر الكلمة ضربا واحد من السكون أو الحركة لا شيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا فلم يتغير تغير الإعراب سمى بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره»¹.

وهكذا فابن السراج يكون قد عرف مصطلح المبني بذكر علة تسميته؛ وهي لزوم آخره حركة واحدة؛ وهو لون من التعريف عرفته مدونتنا النحوية، كما عرفه أيضا تعريفا تقريبا وصفيا فقال: «فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف واللام وامتنع من نزع الألف و اللام منه لتتكير فهو مبني»².

1-3 النكرة والمعرفة:

النكرة والمعرفة: صفتان لموصوف محذوف تقديره الاسم؛ أي الاسم النكرة و الاسم المعرفة، جاء في مقاييس اللغة: «نكر (النون والكاف والراء) أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء و أنكره لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه»³، كما تقول: «عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة وهذا أمر معروف وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه، لأن من أنكر شيئا توحش منه ونبا عنه»⁴.

أما في اصطلاح النحاة فقد اختار ابن السراج مصطلحي النكرة والمعرفة، حيث العلاقة بين الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي ظاهرة ومنطقية؛ لذلك عرف النكرة بقوله: «كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف واحدا بعينه إذا ذكر»⁵، وقال أيضا: «وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها رب فيصلح ذلك فيها، أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة، أو تنبيهها وتجمعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها، فجميع هذا وما أشبهه نكرة»⁶. غير أنه لم يذكر شيئا عن المعرفة وإنما اكتفى بذكر أقسامها بطريقة حصرية، وكأنني به يريد أن يقول ما لا يقبل ما قبله النكرة

¹ لسان العرب ابن منظور (مادة بني)

² الأصول. ابن السراج. ج. 2. ص 113

³ مقاييس اللغة. ابن فارس (مادة نكر)

⁴ المصدر نفسه (مادة عرف)

⁵ الأصول. ابن السراج. ج. 1. ص 148

⁶ المصدر نفسه. ج. 1. ص 148

فهو معرفة. أو هي كما قال الفاكهي: «ما وضع ليستعمل في معين»¹.

أما من حيث تعريفه للنكرة فقد جمع بين طريقتين في التعريف؛ هما تعريف الشيء بحده، وتعريف الشيء بعلته فقلوه: "النكرة كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة" تعريف يستجيب لمكونات الحد من جنس قريب وفصول أما قوله: "وإنما من أجل أنك لا تعرف به أحدا بعينه إذا ذكر" فهو تعريف لغوي يستند إلى علة التسمية.

لكن ما دأب النحاة على اعتباره في هذا الباب كتعريف للنكرة هو ذكرهم ما يصلح لها من العلامات أسوة بابن السراج.

ومما ينبغي الإشارة إليه أيضا أن مصطلحي النكرة والمعرفة من بين المصطلحات التي عرفت منذ سيبويه، ولا تزال تستعمل حتى يومنا هذا وبنفس الدلالة، وأن ابن السراج قد ذكر أن المعرفة خمسة أشياء هي: الاسم المكنى، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن.

1-3-1 الضمير (المكنى):

فالضمير من حيث دلالاته المعجمية هو: «السر داخل الخاطر...الضمير الشيء الذي تضمه في قلبك...وأضمرت الشيء أخفيته»². وجاء في مقاييس اللغة: «ضم (الضاد، الميم، الراء) أصلا صححان يدل على دقة في الشيء، والآخر يدل على غيبة وتستتر. فالأول قولهم: ضم الفرس وغيره ضمورا وذلك من خفة اللحم وقد يكون من الهزال»³. وجاء في تعريفات الجرجاني: «الإضمار إسقاط الشيء لفظا لا معنى وترك الشيء مع بقاء أثره»⁴.

أما في اصطلاح النحاة فالضمير: ما كني به عن متكلم ومخاطب وغائب. وقد سماه ابن السراج: المكنى وهو مصطلح كوفي، كما سماه الكناية؛ وهي علامة المضمرة.

فقال: «المكنى فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء في غلامه...»⁵. ثم قال في موضع آخر من كتابه الأصول في باب الكنايات وهي علامات المضميرين: «الكنايات على

¹ كتاب شرح الحدود في النحو. الفاكهي. ص134

² لسان العرب. ابن منظور (مادة ضمير)

³ مقاييس اللغة. ابن فارس (مادة ضمير)

⁴ التعريفات. الشريف الجرجاني. تح مصطفى أبو يعقوب. باب الألف ص31

⁵ الأصول ابن السراج. ج1 ص149

ضربين: متصل بالفعل، ومنفصل منه... وعلامة المرفوع فيه خلاف علامة المنصوب والمخفوض، فالتاء للفاعل المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا، فعلت... فأما الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير البتة»¹.

فالظاهر أن ابن السراج قد خلط بين المذهبين البصري والكوفي، فوظف عدة مصطلحات لها نفس المفهوم النحوي فهو يقول: (المكنى، الكناية، العلامة، المضمرة الضمير) وهذا يتنافى وشروط المصطلح العلمي الصحيح، إذ ينبغي الاكتفاء بمصطلح واحد للدلالة على مفهوم علمي واحد، وإن دل هذا على شيء؛ فإنما يدل على عدم استقرار المصطلح النحوي بعد ونضجه.

أما من حيث اختياره لهذه التسميات ومدى ارتباطها بمعانيها اللغوية، لا شك أنها تعبر عن اختيار دقيق وصائب مرده إلى المشابهة البارزة بين دلالتها المعجمية ودلالاتها الاصطلاحية، سواء مصطلح الكناية، أو مصطلح العلامة، لكن يبقى الضمير هو المصطلح البصري الأكثر شيوعا وارتباطا بمعناه اللغوي. الأمر الذي تكشف عنه المقارنة بين معناه المعجمي ومعناه الاصطلاحي.

والملاحظ أن ابن السراج لم يعرف ما سماه المكنى، وإنما مثل له، كما ذكر أقسامه من متصل ومنفصل. وهي طريقة من طرائق التعريف التي عرفها المصطلح النحوي قبل أن يبلغ مرحلة الوضوح والنضج، حيث كان النحوي يكتفي بالوصف والتمثيل وذكر الأقسام والأحكام.

1-3-2 الاسم المبهم :

جاء في لسان العرب: «كلام مبهم لا يعرف له وجه يؤتى منه، مأخوذ من قولهم حائط مبهم إذا لم يكن فيه باب... وإيهام الأمر أن يشتبه فلا يعرف وجهه»²
أما الأسماء المبهمة في اصطلاح النحويين: فهي أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة وذكر سيبويه: أن من المبهمات أيضا الضمائر فقال: «والأسماء المبهمة كهذا هذان، وهذه وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتنانك، وتيك، وأولئك، وهو وهي وهما وهم وهن وما أشبه هذه الأسماء»³.

¹ الأصول ابن السراج. ج2. ص115

² لسان العرب ابن منظور (مادة بهم)

³ الكتاب. سيبويه. ج2. ص77، 78

وقال ابن منظور: «والأسماء المبهمة عند النحويين أسماء الإشارة نحو قولك هذا وهؤلاء وذاك وأولئك، قال الأزهري: الحروف المبهمة التي لا اشتقاق لها، ولا يعرف لها أصول مثل الذي والذين»¹.

أما ابن السراج فقد عبر عن أسماء الإشارة بقوله: «من المبنيات وهو الاسم الذي يشار به إلى المسمى... وهي ذا، ذه، وتثنى ذا وذه فتقول: دان في الرفع وذين في النصب والجر، وتثنية تا تان وتجمع ذا، وذه وتاء، أولى، وأولاء، والمذكر والمؤنث فيه سواء»² كما اصطلاح على الأسماء الموصولة المشتركة بأخوات الذي وهي (ما، من، أي) بعد أن ذكر اسم الموصول الخاص، وأنواعه وصلته في باب الإخبار بالذي والألف واللام. ومن ثم ما دامت هذه الأسماء تقع على كل شيء ولا تفصل شيئاً من شيء صارت مبهمة، وكذلك الأمر لما اشتبه فلم يعرف وجهه صار مبهماً.

ومن المؤكد حسب تعبير ابن السراج الذي اكتفى بوصف هذه المفاهيم، وحصر أفرادها أن مصطلحاتها لم توضع بعد وضعها النهائي. إذ ظلت على حالها كما كانت في عهد سيبويه ومن عاصره. وإن وردت في الكتاب عرضاً لا قصداً، وسيبويه بصدد شرحها وتقريب مفهومها فقال: «و إنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته»³.

1-3-3 الاسم العلم:

العلم لغة: يطلق على العلامة، والجبل والراية. جاء في لسان العرب: «والعلم العلامة والعلم الجبل الطويل... والعلم: الراية التي تجتمع عليها الجند»⁴.

والظاهر أن المعنى المنقول إلى الاصطلاح هو العلامة بدليل قولهم الاسم علامة على مسماه، وقد ورد هذا المصطلح عند ابن السراج فقال: «وأما العلم: فنحو زيد وعمر وعثمان»⁵، كما أطلق مصطلح التعريف وأراد به العلمية إذ يقول: «متى ما اجتمع مع التعريف التأنيث أو وزن الفعل أو العجمة أو العدل أو الألف والنون لم يصرف، فالتأنيث

¹ لسان العرب. ابن منظور. (مادة بهم)

² الأصول. ابن السراج. ج. 2. ص. 127

³ الكتاب. سيبويه. ج. 2. ص. 05

⁴ لسان العرب. ابن منظور (مادة علم)

⁵ الأصول. ابن السراج. ج. 1. ص. 149

نحو: طلحة وحمزة وزينب»¹.

وهكذا يبدو أن ابن السراج لم يضع لهذا المصطلح حدا يعرف به، وإنما اكتفى بالتمثيل له، كما اكتفى سيبويه من قبله بوصفه، وتوضيحه بالأمثلة، ومقابلتها بالنقيض فقال: «واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم»²، وهو الذي سماه المبرد بالاسم الخاص وقال عنه: «فمن المعرفة الاسم الخاص نحو زيد وعمر»³. وبالنظر إلى هذه التسميات الثلاث (العلم الخاص، الاسم الخاص، العلم) يبدو جليا دور ابن السراج في تهذيب المصطلح واقتصاره على الكلمة الواحدة مما يستجيب لشروط المصطلح العلمي الصحيح، ويبقى الجديد بعد ابن السراج هو عمل النحاة على تحديد مفهومه وبدقة تحديدا حقيقيا، فهذا صاحب أوضح المسالك يقول: «هذا باب العلم وهو نوعان: جنسي وسيأتي، وشخصي، وهو: اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا»⁴. حيث استجاب تعريفه هذا لمكونات الحد الحقيقي فقله: "اسم" : جنس يشتمل النكرات والمعارف، وقوله: "يعين مسماه" فصل أخرج بالتعيين النكرات، أما قوله: "مطلقا" فصل أخرج به بقية المعارف.

1-3-4 ما فيه الألف واللام:

أطلق ابن السراج هذا المصطلح على ما بات يعرف بالمعرف، بأل، أو المحلى بأل، أو كما سماه ابن مالك المعرف بأداة التعريف. إذ يقول ابن السراج: «وأما ما فيه الألف واللام فإن الألف واللام يدخلان على الأسماء النكرات على ضربين: إما إشارة إلى واحد معهود بعينه، أو إشارة إلى الجنس، فأما الواحد المعهود: فأن يذكر شيء فتعود لذكره فتقول الرجل وكذلك الدار، والحصار وما أشبهه، كأن قائلًا قال: كان عندي رجل من أمره وقصته فإن أردت أن يعود إلى ذكره. قلت: ما فعل الرجل للعهد الذي كان بينك وبين المخاطب من ذكره، وأما دخولها للجنس فأن تقول: أهلك الناس الدينار والدرهم، لا تريد

¹ الأصول. ابن السراج. ج.2. ص.87

² الكتاب. سيبويه. ج.2. ص.12

³ المقتضب. المبرد ج 4 ص 518

⁴ أوضح المسالك. ابن هشام. ج 1 ص 78

دينارا بعينه ولا درهما بعينه ولكن كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾¹. يدل ذلك الاستثناء على أن الإنسان في معنى الناس»².

وكما يبدو فابن السراج يميز بين نوعين من أل؛ أي ما تعارف عليه النحاة بعده بأل العهدية، وأل الجنسية وإن لم يذكر مصطلحيهما صراحة.

1-3-5 ما أضيف إليهن:

كل اسم أضيف إلى واحد من المعارف السابقة فاكسب التعريف، هذا ما عبر عنه ابن السراج ومثل له بقوله: «وأما ما أضيف إليهن فنحو قولك: غلامك، وصاحبك وغلام ذاك وصاحب هذه، وغلام زيد، وصاحب عمرو، وغلام الرجل، وصاحب الإمام...»³

2- المرفوعات:

1-2 المبتدأ :

وصف مشتق (اسم مفعول) من المعنى الأصلي البدء؛ أي المبتدأ به الكلام: «وهو فعل الشيء أول... وبدأت الشيء فعلته ابتداء... وبدأ الله الخلق بدءاً وأبدأهم بمعنى خلقهم»⁴. فكل ما يشتق من هذا الجذر يحمل معنى البداية وأول الشيء.

أما معناه الاصطلاحي فقد عرّفه ابن السراج بقوله: «المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه»⁵.

وكما نلاحظ فاللفظ اللغوي (مبتدأ) جاء متناسبا مع المفهوم النحوي، وإن كانت الدلالة المعجمية هي الابتداء اللفظي الصريح، والدلالة المفهومية هي الابتداء من حيث الرتبة وإن تأخر، هذا فيما يخص العلاقة بين الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي.

أما من حيث التعريف فإن ابن السراج قد وضع للمبتدأ حدا يستجيب لمكونات الحد الأساسية استطاع عن طريقة ضبط مفهومه، فقوله: "ما" جنس عام يشمل الاسم الصريح والمؤول، وقوله: "جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف" فصل مخرج للفاعل

¹ سورة العصر الآية 02

² الأصول ابن السراج ج1ص150

³ المصدر نفسه. ج1ص150

⁴ لسان العرب. ابن منظور (مادة بدأ)

⁵ الأصول. ابن السراج. ج1ص58

واسم كان...، وقوله: "وكان القصد فيه أن تجعله أو لا لثان" فصل مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.

وقد ورد مصطلح المبتدأ أو الابتداء عند سيبويه فسماه المسند، والخبر المسند إليه أو المبني عليه، خلاف مفهومنا الحالي لركني الإسناد إذ قال: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه»¹. كما خلط بعض النحاة بين المبتدأ والابتداء وبعضهم استخدم الابتداء ويريد المبتدأ²، هذا مما يدل على أن الجديد عند ابن السراج ليس هو استقرار المصطلح في حد ذاته فحسب، بل هو العمل على تحديد مفهومه وبطريقة محكمة لا الاكتفاء بوصفه عن طريق ذكر معناه اللغوي الذي لم يخرج به إلى المعنى الاصطلاحي الفني.

2-2 الخبر:

قال ابن منظور: «الخبر: ما أتاك من نبأ عن من تستخير. ابن سيده: الخبر النبأ وخبره بكذا وأخبره نبأه»³.

ويعرفه اصطلاحاً ابن السراج بقوله: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيد ه السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب»⁴.

وهكذا فالعلاقة بين الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي من خلال حديث ابن السراج عن الخبر ظاهرة واضحة، إذ يجمع بينهما معنى النبأ، وما يترتب على سماعه من فائدة، إلا أن حديثه هذا لا يرقى إلى مستوى التحديد العلمي، وإنما هو عبارة عن وصف تقريبي يتركز بناؤه على حصول الفائدة، غير أن الجديد عند ابن السراج يتمثل في مساهمته في استقرار هذا المصطلح وثباته على تسميته الحالية، والذي ظل سيبويه يعبر عنه بالمبني عليه، أو المسند إليه.

ولا شك أن هذا الاستقرار هو الذي مكّن من جاء بعد ابن السراج من تحديد هذا المصطلح و بشكل جامع ومانع، يدل على نضج، وتصور صحيح لمفهومه، من ذلك ما

¹ الكتاب. سيبويه. ج. 2. ص. 126

² المقتضب. المبرد. ج. 4. ص. 127

³ لسان العرب. ابن منظور (مادة خبر)

⁴ الأصول. ابن السراج. ج. 1. ص. 62

عبر عنه الشريف الجرجاني بقوله: «الخبر لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه»¹. وكذا التهانوي بقوله: «الخبر هو المجرد المسند إلى المبتدأ»²

2-3 الفاعل:

الفاعل اسم مشتق (اسم فاعل) من الفعل، ومن ثمّ فهو العامل الذي يقوم بالعمل أو هو من أوجد الفعل، وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين الدلالة المعجمية والدلالة المصطلحية للفاعل، إذ يجمع بينهما معنى العامل الواقع منه الفعل أو القائم به؛ فإن النحاة قد حاولوا أن يضعوا له حداً يعبر عن هذا الارتباط ويميزه عن غيره من المرفوعات فهذا ابن السراج يقول: «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيد، ومات عمرو وما أشبه ذلك»³

ويبدو من خلال هذا التعريف أنّ ابن السراج قد تمكن فعلاً من تمييز الفاعل عن غيره من المرفوعات. فبقوله: "الاسم الذي يرفع على أنه فاعل" يكون قد حدد جنسه: فالفاعل من الأسماء المرتفعة.

وأما قوله: "هو الذي بنيته على الفاعل" مخرج للمبتدأ.

: "الذي بني للفاعل" مخرج لنائب الفاعل.

: "كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن" إشارة منه إلى الفاعل الحقيقي كقولنا: جاء زيد، وإلى الفاعل غير الحقيقي كقولنا: مات عمرو، وسقط الحائط؛ لأن الفاعل في مثل هذه الأمثلة في الحقيقة هو مفعول.

ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه وإن كان مانعاً؛ فإنه لم يكن جامعاً، وذلك أنه لم يشر إلى أن الفاعل كما يكون اسماً يكون في تأويل اسم، وكما يكون مبنياً على الفعل يكون مبنياً على ما في تأويل الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة، وهذا ما حاول ابن هشام استدراكه إذ يعرف الفاعل بقوله: «الفاعل اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصليّ المحل والصيغة»⁴.

¹ التعريفات. الشريف الجرجاني. باب الخاء ص 90

² موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. التهانوي. تح. د. علي دحروج. مكتبة لبنان. ط 1. 1996. ص 735

³ الأصول. ابن السراج. ج 1. ص 72

⁴ أوضح المسالك. ابن هشام. ج 1. ص 233

لكن إذا عدنا إلى ما قبل ابن السراج نجد أن الفاعل يعد من المصطلحات الناضجة المستقرة حتى قبل سيبويه، ذلك ما تكشف عنه تعابير سيبويه إذ يقول: «الفعل لا بد له من فاعل»¹ كما يقول: «يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل»². ويقول أيضا: «حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما»³؛ أي على المفعول.

هذا ما جعل ابن السراج يوجّه اهتمامه إلى التعريف بدلا من البحث عن المصطلح.

2-4 نائب الفاعل:

من المصطلحات ذات البنية التركيبية الإضافية التي ظلت تتأرجح بين عدة تسميات آخذة طريقها نحو النضج والاستقرار، فهذا إمام النحاة سيبويه قد عبّر عنه بقوله: «والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»⁴. كما سماه أبو العباس المبرد بالمفعول الذي لا يذكر فاعله⁵.

أما ابن السراج لم يكن أكثر وضوحا من سيبويه وشيخه المبرد، فقد عبّر عنه بعد أن ذكر أنه من الأسماء المرتفعة فقال: «الرابع مفعول به بني على فعل، فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل»⁶. إلا أنه حاول اختصاره ليكون أكثر ملاءمة فقال: «وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به»⁷، فجاء من بعده واختصر هذا التركيب قليلا؛ ليظل قرونا يسمى: المفعول الذي لم يسم فاعله، إلى أن ظهر ابن مالك، فأطلق عليه مصطلح: النائب عن الفاعل، وسماه النحاة المتأخرون نائب الفاعل، ليستقر في صورته المختصرة التي كتب لها البقاء والمأخوذة لغة من قولهم: «ناب عني فلان نوبا ومنابا؛ أي قام مقامي، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك»⁸.

¹ الكتاب. سيبويه. ج1ص79

² المصدر نفسه. ج1ص33

³ المصدر نفسه. ج1ص34

⁴ المصدر نفسه. ج1ص33

⁵ المقتضب. المبرد. ج4ص361

⁶ الأصول. ابن السراج. ج1ص58

⁷ المصدر نفسه ج1ص76

⁸ لسان العرب. ابن منظور (مادة نوب)

مما دفع بابن هشام إلى تبين مدى فساد المصطلح السابق، وصحة الدلالة المفهومية للمصطلح الجديد، إذ يقول: «من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بالمفعول ما لم يسم فاعله والعبارة الأولى أولى لوجهين؛ أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره... والثاني: أن المنصوب في قولك: "أعطي زيد ديناراً"، يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله»¹. وتبعاً لهذا التغيير الذي استقر عليه هذا المصطلح استبدل مصطلح الفعل المبني للفاعل بالمبني للمعلوم والفعل المبني للمفعول بالمبني للمجهول، هذا من حيث إشكالية المصطلح وبنيته.

أما من حيث تعريفه فإن ابن السراج قد عرّفه ومثّل له بقوله: «الرابع من الأسماء المرتفعة وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به، إذا كان الاسم مبنيًا على فعل بني للمفعول ولم يذكر من فعل به فهو رفع وذلك قولك: ضُرب بكر وأُخرج خالد وأُستخرجت الدراهم»².

وكما يبدو فابن السراج قد ذكر أن نائب الفاعل من الأسماء المرتفعة إلا أنه يُميز عنها بكونه أنه أسند إليه فعل مبني للمجهول؛ أي مبني للمفعول على حد تعبيره، تمييزاً له عن الفاعل الذي أسند إليه فعل مبني للمعلوم أو ما يسمى بالفعل المبني للفاعل؛ لأن ما ذكر يدل على أن الفاعل قد حذف، وأن المفعول به أقيم مقامه، وأن الفعل قد غيرت صيغته من فَعَلَ إلى فُعِلَ أو يَفْعَلُ إلى يُفْعَلُ أو من فاعل إلى مفعول .

5-2 المشبه بالفاعل:

المشبه اسم مشتق من الشبه: «وأشبه الشيء الشيء ماثله، وتشابه الشيطان واشتبهها: أشبه كل واحد منهما الآخر»³.

وقد انتقل هذا اللفظ إلى المصطلح النحوي بنفس الدلالة، غير أنها لفظية فقط، وفيما أظن أن ابن السراج كان السباق إلى إطلاق هذا المصطلح والذي يقصد به اسم كان وأخواتها، وأسماء الحروف المشبهة بليس، وذلك لأن كان وأخواتها أفعال غير حقيقية تدل على الزمان فقط، ومن ثمّ فمر فوعها يشبه الفاعل مجازاً؛ أي نحويًا، وليس فاعلاً حقيقياً

¹ شرح شذور الذهب. ابن هشام. تح. محمد محي الدين عبد الحميد. ص 159

² الأصول. لابن السراج. ج 1. ص 76

³ لسان العرب. ابن منظور (مادة شبه)

وهو الذي سماه سيبويه باسم الفاعل أو الفاعل في باب عبّر عنه بقوله: «باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد»¹. وهو ما أصبح يطلق عليه باسم كان وأخواتها، وذكر هذا المبرد أيضا وبنفس التعبير في باب سماه: مخارج الأفعال واختلاف أحوالها².

والملاحظ أن اسم كان أو إحدى أخواتها، وكذا أسماء الحروف المشبهة بليس هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها، وقد ذكر ابن السراج ذلك فقال: «المشبه بالفاعل على ضربين ضرب منه ارتفع بكان وأخواتها وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت بكان والفعل»³. وقال ابن هشام عن عملها: «فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل وسمي اسمها وتنصب خبره تشبيها بالمفعول وسمي خبرها»⁴ وهو ما يعبر عنه بالنواسخ أو نواسخ الابتداء؛ تلك الأدوات التي تحدث نسخا وتغيرا في الجملة الاسمية.

3- المنصوبات:

3-1 المفعول:

المفعول نوعان: مطلق، ومقيد.

3-1-1 المفعول المطلق:

المفعول المطلق مصطلح مركب تركيبا وصفيا لجأ إليه النحاة عندما ما تداخلت المفاهيم وتعددت الأنواع التي تتضمن تحت مفهوم واحد عام (المفعول) للتمييز بينها. فالمفعول اسم مشتق (اسم مفعول) من فعل، ومن ثمّ فهو يدل على من (ما) وقع عليه الفعل، أما مطلق فيقال: «أطلقه فهو مطلق وظليق سرّحه والطارق من الإبل التي طلقت من المرعى وقيل: هي التي لا قيد عليها»⁵.

فهذه الدلالة المعجمية تتماثل والمفهوم النحوي للمفعول المطلق؛ لأنه ما سمي مفعولا مطلقا إلا لأنه غير مقيد بالجار، بخلاف غيره من المفعولات كالإبل التي لا قيد عليها والناقة التي أطلقت من عقالها، لكن ليس في كلام ابن السراج عن هذا المصطلح ما يدل

¹ الكتاب. سيبويه ج1. ص45

² المقتضب. المبرد. ج3 ص154

³ الأصول. ابن السراج ج1. ص81، 82

⁴ أوضح المسالك. ابن هشام ج1 ص125

⁵ لسان العرب. ابن منظور (مادة طلق)

على هذا الارتباط إذ يقول: « المفعول المطلق ويعنى به المصدر، المصدر اسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص... والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين»¹. وذلك بعد أن أشار إلى أن كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرفع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

وذلك لأن ابن السراج قد اكتفى بتعريف المفعول المطلق تعريفاً جدولياً، حيث اعتبر المصطلحين المفعول المطلق، والمصدر مترادفين، بينما المفعول المطلق هو اصطلاح نسقي، والمصدر اصطلاح جدولي، وكأني بان السراج بفعله هذا يريد أن يقول: أن المفعول المطلق اسم كبقية الأسماء إلا أنه معنى غير شخص (اسم معنى) ولكن هو المفعول في الحقيقة ومن ثم صار أدخل في الاعتبار النسقي وأعلق به.

ومع ذلك يبقى تعريفه هذا ناقصاً إذا ما قارناه بما ذكره صاحب أوضح المسالك إذ قال: « هذا باب المفعول المطلق أي: الذي يصدق عليه قولنا « مفعول » صدقاً غير مقيد بالجار. وهو: اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً»².

حيث في الجزء الأول من هذا التعريف شرح ابن هشام مصطلح المفعول المطلق والدليل على ذلك تصديره بحرف التفسير (أي)، وفي الجزء الثاني قام بتحديد المصطلح فذكر جنسه (اسم) وفصوله (يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً) التي تميزه عما يمكن أن يشاركه في هذه الوظائف كالخبر والحال.

أما إذا ما عدنا إلى ما قبل ابن السراج فإننا نجد سيبويه يسميه الحدث أو الحدثان إذ يقول: « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث»³، كما يسميه أيضاً الفعل⁴، ويسميه مصدراً وتوكيداً⁵ كما يسميه المبرد في باب معرفة أسماء الفاعلين بالمفعول الصحيح⁶، مما يدل على أن هذا المصطلح قد عرف تسميته الحالية في عهد ابن السراج، ونضج واستقر منذ ذلك العهد.

¹ الأصول. ابن السراج. ج 1 ص 159

² أوضح المسالك ابن هشام ج 1 ص 281

³ الكتاب سيبويه ج 1 ص 34

⁴ المصدر نفسه. ج 1 ص 319

⁵ المصدر نفسه. ج 1 ص 380، 381

⁶ المقتضب المبرد. ج 2 ص 411

3-1-2 المفعول المقيد:

3-1-2-1 المفعول به:

يقول ابن السراج: «واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضرب وقتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمره فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يقال فيما لا يتعدى نحو: قام، وقعد»¹.

وكما يبدو فابن السراج قد اكتفى بالتعليل الاصطلاحي لهذا المصطلح المركب من الصفة (المفعول)، والقيد (به) إذ كشف عن علة تسميته بالمفعول به من خلال الإجابة عن السؤال بمن وقع الفعل؟.

وكأنني به عن طريق ذكره هذه السمة التعريفية قد قدم لهذا المصطلح تعريفا مفاده: (أن المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل)، وهو التعريف نفسه الذي تبناه ابن هشام فقال: «باب المنصوبات خمسة عشر: أحدها المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا»². حيث يكون بقوله: (ما وقع عليه فعل الفاعل) قد أخرج المفعول المطلق لأنه نفس الفعل الواقع، والمفعول فيه؛ لأن الفعل يقع فيه، والمفعول لأجله؛ لأن الفعل يقع لأجله، والمفعول معه؛ لأن الفعل يقع معه لا عليه، وهو الذي سماه سيبويه: المفعول الذي تعدى إليه فعل الفاعل إذ قال: «ضرب عبد الله زيدا. فعبد الله ارتفع وهنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل»³.

وبالنظر إلى هذا التركيب الطويل الذي كان عليه هذا المصطلح في عهد سيبويه يكون في شكله الذي ظهر به عند ابن السراج قد بلغ مرحلة النضج والاستقرار، والالتزام بمبدأ الاقتصاد اللغوي في وضع المصطلحات، وتهذيب ما تم وضعه منها.

3-2-1-2 المفعول فيه:

يقول ابن السراج: «المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان»⁴. أي المفعول فيه هو المسمى ظرف زمان أو مكان. ويقول أيضا: «فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه

¹ الأصول. ابن السراج ج1. ص171

² شذور الذهب. ابن هشام ص213، 214

³ الكتاب. سيبويه ج1. ص34

⁴ الأصول. ابن السراج ج1. ص190

على أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف، أعني «في» فيحسن معه فنقول: قمت اليوم وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى «في» وإن لم تذكرها، ولذلك سميت — إذا نصبت — ظروفًا لأنها قامت مقام «في»¹، ثم يقول عن الأماكن: «وإنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى، ما كان منها مبهما خاصة، ومعنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم من أقطاره نحو: خلف وقدام وأمام، وما أشبه ذلك»².

وهكذا فابن السراج لم يقدم تعريفاً للمفعول فيه، وإنما اكتفى بتعليل تسميته بالظرف والتي تبدو أنها تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح باعتبار أن الظرف هو الوعاء المتناهي الأقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك، لكن بغض النظر عن هذا التحفظ، فإن مصطلح المفعول فيه ليس مرادفاً للظرف حيث الظرف تسمية جدولية لها علاقة بمبحث الكلمة، والمفعول فيه تسمية نسقية لها علاقة بمبحث التركيب، وهذا ما يؤكد تعريف كل منهما: فالظرف هو: «ما ضمن معنى في باطراد من اسم وقت أو اسم مكان أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما أو جار مجراه»³. وأما المفعول فيه فهو: «ما فعل فيه فعل مذكور من زمان ومكان»⁴.

وهذا التداخل والخلط بين الاعتبارين النسقي والجدولي، تعود جذوره في اعتقادي إلى ما اختاره سيبويه من مصطلحات للدلالة على المفعول فيه، وتابعه في ذلك البصريون فهو من يسميه الظرف كما رواه عن الخليل، إذ يقسمه إلى: ظرف للحين أو الدهر وظرف للموضع.

والمتتبع لتاريخ المصطلح النحوي العربي يستنتج أن مصطلح المفعول فيه قد عرف كمرادف للظرف منذ عصر المبرد إذ يقول في باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها: «اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء. فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو

¹ الأصول. ابن السراج. ج. 1. ص. 190

² المصدر نفسه. ج. 1. ص. 197

³ شرح الكافية. الإستراباذي. ج. 1. ص. 183

⁴ المصدر نفسه. ج. 1. ص. 183

شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه»¹.

3-2-1-3 المفعول معه:

يقول ابن السراج في باب المنصوبات: «واعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو والواو هي التي دلت على معنى «مع» لأنها لا تكون في العطف بمعنى مع وهي هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى مع»². وكأني بابن السراج يريد أن يقول: (المفعول معه: هو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع مسبوقه بفعل). وهكذا وإن كان مصطلح المفعول معه يبدو ناضجا ومعبّرا على المعية، فابن السراج لم يكن واضحا في تحديده له بالشكل الذي ظهر فيما بعد عند ابن هشام، إذ يقول: «المفعول معه، وهو: الاسم، الفضلة، التالي واو المصاحبة، مسبوقه بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كسرت والنيل، وأنا سائر والنيل»³.

هذا من حيث تعريف المصطلح ومدى ملاءمته لمفهومه النحوي، أما من حيث ظهوره، فإنه قد عرف عند سيبويه، وبنفس التسمية إذ يقول: «باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه»⁴.

3-2-1-4 المفعول له:

من المصطلحات التي عبّر عنها سيبويه بالوصف تارة، وبالاصطلاح تارة أخرى، إذ قال عنها في أول الأمر: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر»⁵. ثم بعد أن وضّح ذلك بالأمثلة والشواهد اهتدى إلى المصطلح فقال: «وفعلت ذاك أجل كذا وكذا. فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا. ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله»⁶.

ويأتي ابن السراج من بعده فيعبر عنه بنفس المصطلح ويذكر نفس الأمثلة التي ذكرها سيبويه قائلا: «واعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق

¹ المقتضب. المبرد ج4 ص551

² الأصول. ابن السراج ج1 ص209

³ شذور الذهب. ابن هشام ص237

⁴ الكتاب سيبويه ج1 ص297

⁵ المصدر نفسه ج1 ص367

⁶ المصدر نفسه ج1 ص369

منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذاك حذارَ الشر وجئتك مخافة فلان»¹.

وكما يبدو فالجديد عند ابن السراج يكمن في توضيح وتحديد مدلول هذا المصطلح بذكره بعض السمات التعريفية، التي من شأنها أن تميز المفعول له عن غيره من المفاعيل، مما قد يشتبه به، فذكر أنه لا يكون إلا مصدرا، وأن العامل فيه فعل غير مشتق منه، ومن ثمّ ميّزه عن المفعول المطلق الذي هو أيضا مصدر ولكنّ عامله فعل مشتق منه، وأن يكون مذكورا للتعليل، وبذلك ميّزه عن بقية المفاعيل (به، ومعه، وفيه).

وهو ما دأب النحاة على التأكيد عليه عند تعريفهم له، مع إضافتهم بعض السمات التعريفية التي ساهمت في تمييز المصطلح وتحديد شكل أدق.

فهذا ابن هشام يذكر ما اشترط النحاة له من أمور حتى تتبين حقيقته فقال: «وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور:

- كونه مصدرا؛ فلا يجوز: "جئتك السمن والعسل"
- كونه قلبيا كالرغبة؛ فلا يجوز: "جئتك قراءة للعلم"
- وكونه علة: عرض كان كالرغبة، أو غير عرض، كـ "قعد عن الحرب جبنا"
- واتحاده بالمعلل به وقتا؛ فلا يجوز: "تأهبت السفر"
- واتحاده بالمعلل فاعلا؛ فلا يجوز: "جئتك محبتك إياي"²

2-3 المشبه بالمفعول:

المشبه بالمفعول من المصطلحات التي أخذها ابن السراج عن أستاذه المبرد إذ يقول هذا الأخير: «اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول، أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى»³. وقد بين ابن السراج أنّ هذا الضرب من المنصوبات المشبهة بالمفعولات تنقسم على قسمين :

— قسم يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى، ويقصد به: الحال التمييز، خبر كان وأخواتها، اسم إن وأخواتها .

¹ الأصول. ابن السراج. ج1. ص206

² أوضح المسالك. ابن هشام ج1. ص289

³ المقتضب . المبرد ج4 ص531

— قسم يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع ويقصد به المستثنى .

3-2-1 الحال:

الحال لغة :جاء في لسان العرب « الحال كينة الإنسان، وهو ما كان عليه من خير أو شر يذكر و يؤنث. والجمع أحوال»¹.

أما الحال في الاصطلاح النحوي فقد قال عنها ابن السراج: « فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك :جاء عبد الله راكبا،...فعبد الله مرتفع» بجاء» ،...وراكب منتصب لشبهه بالمفعول لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله،... والحال تعرفها وتعتبرها بإدخال «كيف» على الفعل والفاعل تقول:كيف جاء عبد الله، فيكون الجواب: راكبا، وإنما سميت الحال، لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه... والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه...ولا تكون الحال إلا نكرة...واعلم أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل...وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب»².

وبالمقارنة بين مفهومها النحوي كما ذكره ابن السراج، ودلالاتها المعجمية نجد أن مصطلح الحال أطلق للتشابه الموجود بينهما، حيث الأول يدل على هيئة صاحبه، والثاني هو كينة الرجل أي حالته.

هذا من حيث ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي، أما من حيث تعريفه فالملاحظ أن ابن السراج قد اكتفى بتقديم أمثلة توضيحية، وبعض السمات التعريفية التي تحدد مفهوم الحال دون أن يصنع منها حدا جامعاً مانعاً موجزاً، وكان في إمكانه أن يفعل ذلك بالنظر إلى ما جاء في كلامه متناثراً. فيقول: (الحال: وصف، فضلة يقع في جواب كيف، نكرة، مبين هيئة صاحبه، يكون صاحبه فاعلاً، أو مفعولاً، أو اسماً مجروراً).

أما من حيث ظهوره فإن مصطلح الحال وبنفس الدلالة النحوية يعتبر من المصطلحات التي ظهرت في مراحل متقدمة من نشأة النحو العربي. فهذا يونس بن حبيب يرى جواز تقديم الحال مطلقاً بلا تأويل³. غير أنه عرف عدة تسميات قبل أن يستقر على مصطلحه

¹ لسان العرب. ابن منظور (مادة حال)

² الأصول. ابن السراج. ج1ص214،213

³ شرح ابن عقيل. ابن عقيل. تح. هاري حسن. دار الكتاب العربي. ط3. بيروت. 1417هـ/1996م. ج1 ص316

الحالي، فبالرجوع إلى الكتاب نجد سيبويه قد سماه: خبراً، وصفة، ومفعولاً فيه، وفعللاً واقعاً فيه¹. كما سماه أبو العباس المبرد مفعولاً فيه أيضاً، فقال في باب المفعول: «ولكننا عزلناه مما قبله، لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال»².

3-2-2 التمييز:

التمييز من أكثر المفاهيم النحوية التي ترادفت عليها مصطلحات كثيرة فقليل عنه: التبيين والمبين، والتفسير والمفسر، والتمييز والمميز.

جاء في لسان العرب: «مزت الشيء أميزه ميزاً عزلته وفرزته وكذلك ميزته تمييزاً فانماز يقال مزت الشيء من الشيء إذا فرقت بينهما فانماز وامتاظ و ميزته فتمييز»³.

أما في اصطلاح النحويين فقال عنه ابن السراج: «الأسماء التي تنصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً، وتصبب عرقاً، وطبت بذلك نفساً، وامتأأ الإناء ماءً... فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت، والعرق هو الذي تصبب، فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل. وكذلك ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبداً»⁴. ثم يقول: «واعلم أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس»⁵.

فإذا كان التمييز في معناه المعجمي هو تفريق الشيء عن غيره وعزله وفرزه بغرض إبرازه، فإن ما ذكره ابن السراج عن التمييز النحوي لا يوحي بوجود علاقة مشابهة تدل على وجه من وجوه ارتباط التسمية بمعناها اللغوي، فهو يقول عن التمييز إنه اسم منتصب نكرة، عامله فعل أو في معنى الفعل، بينما يعرفه غيره بما يكشف عن سبب التسمية الاصطلاحية ويبرز ارتباطها بمعناها اللغوي، فيقول ابن هشام: «التمييز نكرة فضلة، يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة»⁶.

¹ الكتاب. سيبويه ج2. ص121، 87، 50، 49 وج3. ص107

² المقتضب. المبرد. تح. حسن حمد. دار الكتب العلمية. ط1. بيروت. 1420هـ/1999م. ج4 ص434

³ لسان العرب. ابن منظور (مادة ميز)

⁴ الأصول. ابن السراج. ج1. ص222

⁵ المصدر نفسه. ج1. ص223

⁶ شذور الذهب. ابن هشام. ص254

ومن ثم فتعريف ابن السراج للتمييز لا يعكس المفهوم النحوي الحقيقي، حيث لم يذكر أهم سمة فيه وهي رفعه إبهام اسم وإجمال نسبة، رغم أن التمييز كمفهوم نحوي عرف منذ النشأة الأولى للنحو العربي، فقد سماه الخليل تفسيرا، وكذلك سماه سيبويه حيث لم يستعمل كلمة التمييز إلا مرة واحدة وبمعناها اللغوي فقال: « هذا تمييز بنات الأربعة والخمسة»¹، كما سماه من بعدهما المبرد بالتبيين والتمييز.

وهكذا وصل مصطلح التمييز إلى ابن السراج ناضجا مع أنه قد سماه أحيانا تفسيرا ومفسرا، وإن كان مصطلح التفسير في اعتقادي أكثر ملاءمة للمفهوم النحوي وأقوى دلالة من التمييز؛ لأن التفسير غرضه الأساسي رفع الإبهام وإزالة اللبس.

3-2-3 المستثنى:

المستثنى اسم مشتق (اسم مفعول) من الاستثناء. جاء في لسان العرب: « واستثنيت الشيء من الشيء حاشيته »². وقال ابن الأنباري: « معنى حاشا في كلام العرب أعزلُ فلان من وصف القوم بالحشى وأعزله بناحية ولا أدخله في جملتهم »³. ومن ثم يكون المقصود من قولهم: الشيء مستثنى من الشيء؛ أي لا يدخل فيه ويعزل عنه.

وقال عنه ابن السراج في باب ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى: « المستثنى يشبه المفعول إذا أتى بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام... وإلا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول... لا يكون المستثنى إلا بعضا من كل، وشيئا من أشياء »⁴.

وكأنني بآبن السراج يريد أن يقول: إن المستثنى هو المخرج من كل بإلا بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. وبذلك يكون قد عرّف المستثنى وكشف عن العلاقة بين المعنى المعجمي والمفهوم النحوي المبنية على التشابه، إذ الجامع بينهما معنى العزل والإخراج، وهو حد يشبه إلى حد كبير ما ذكره الفاكهي: « المستثنى: المخرج تحقيقا أو تقديرا، بإلا أو إحدى أخواتها من مذكور أو متروك، بشرط الفائدة »⁵.

¹ الكتاب. سيبويه. ج.2. ص173

² لسان العرب ابن منظور (مادة ثنى)

³ المصدر نفسه (مادة حشا)

⁴ الأصول. ابن السراج. ج.1. ص281، 282

⁵ كتاب شرح الحدود في النحو. الفاكهي ص242

وإذا علمنا أن مصطلحي الاستثناء والمستثنى من المفاهيم النحوية التي عرفت منذ عهد الخليل¹ وبنفس الصيغة؛ فإن الجديد عند ابن السراج يكمن في محاولة تعريفه بذكر الكثير من سماته التعريفية، مع ذكر أنواعه الصحيح منها والمنقطع، وكذا أدواته بشكل مرتّب ومبوّ، رغم أنه لم يقدم لنا تعريفاً جامعاً مانعاً، وهو الأمر الذي تبناه النحاة من بعده، فهذا صاحب أوضح المسالك شرع في ذكر أدوات الاستثناء دون أن يقدم أي تعريف للمستثنى.

3-3 المنصوب على نزع الخافض:

أشار ابن السراج إلى هذا المصطلح دون أن يقع على تسميته فقال: «وقد اختلف النحويون في "دخلت البيت" هل هو متعد أو غير متعد، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف جر في كثير من المواضع وهو عندي غير متعد»². وقال أيضاً في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين: «واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم، ومن ذلك قول الفرزدق:

منا الذي اختير الرجال سماحة وجوداً إذا هب الرياح الزعازع»³

والشاهد في هذا البيت هو نصب كلمة "الرجال" على نزع الخافض.

3-4 النداء والمنادى:

النداء والنداء لغة: «الصوت مثل الدعاء والرغاء، وقد ناداه ونادى به، وناداه مناداة ونداء؛ أي صاح به... والنداء، ممدود: الدعاء بأرفع الصوت»⁴. والمنادى اسم مشتق (اسم المفعول) يطلق على المقصود بالنداء؛ أي من يدعى بصوت عال.

أما في الاصطلاح فيقول عنه ابن السراج: «وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك... والأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف بطوله»⁵. وبهذا يكون ابن السراج قد راعى المعنى المعجمي في استخدامه مصطلح النداء، وإن لم يكن هو أول من أطلق هذا المصطلح، فقد خصّه سيبويه بباب سماه: باب

¹ الكتاب. سيبويه ج2. ص335

² الأصول. ابن السراج. ج1. ص170

³ المصدر نفسه. ج1. ص180

⁴ لسان العرب ابن منظور (مادة دعا)

⁵ الأصول ابن السراج ج1. ص329

النداء¹ — فهو يسمى المنادى المدعو، ويعتبر النداء في أصله تنبيه المدعو ليقبل على المنادي إذ التنبيه بالحرف هو دعاء بالصوت العالي، وكذلك من المعاني اللغوية للنداء: الدعاء بأرفع الصوت.

غير أن ما ذكره لا يعتبر بحال من الأحوال تعريفا للنداء، بقدر ما هو وصف لغوي وذكر لأقسام المنادى، وحكم كل قسم منها، وإذا كان ابن القرن الرابع الهجري قد اكتفى بهذا الحد من التعريف؛ فإن ابن هشام (ت 761هـ) لم يعرف النداء أصلاً، وبأي شكل من أشكال التعريف، وإنما شرع مباشرة في ذكر حروف النداء، وأنواع المنادى وحكم كل نوع منها، ربما يعود ذلك إلى وضوح هذا المفهوم وعدم التباسه بغيره من المفاهيم النحوية.

4- المجرورات:

المجرور نوعان: المجرور بالحرف ، والمجرور بالإضافة.

4-1 المجرور بالحرف:

جاء في لسان العرب: «الجر الجذب ،جره يجره جراً...وانجر الشيء انجذب»²، ومن ثم فالجار والمجرور اسمان مشتقان من الجر .
أما في الاصطلاح فالجار هو: «العامل الذي يحدث الجر في آخر الاسم»³ ومنها حروف الجر التي ذكر ابن السراج وظيفتها فقال: «حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء»⁴.
وهكذا تبين من خلال ما ذكره ابن السراج أن حروف الجر مما يختص بالأسماء، وأن وظيفتها وصل الاسم بالاسم، أو الفعل بالاسم وجذب كل منهما إلى الآخر، وهذا ما يدل على الارتباط الوثيق بين الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي.

4-2 المجرور بالإضافة:

الإضافة لغة: من مادة (ض.ي.ف) يقال: «ضاف إليه : مال ودنا، وكذلك أضاف ...

¹ الكتاب سيبويه ج 2.ص182

² لسان العرب. (مادة جر)

³ المفصل ابن يعيش ج2ص 117

⁴ الأصول ابن السراج.ج1ص408

والمضاف: الملتصق بالقوم الممال إليهم، وليس منهم وكل ما أميل إلى شيء وأسند إليه فقد أضيف¹.

وقال ابن السراج: «الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة. والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى «من»...الإضافة التي ليست بمحضة. الأسماء أضيفت إليها إضافة غير محضة أربعة أضرب :

— اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التتوين.

— الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها، وهي في المعنى لما أضيفت.

— إضافة أفعال إلى ما هو بعض له .

— ما كان حقه أن يكون صفة للأول².

وعلى خلاف ما نالته الإضافة من حظ وافر من لدن النحاة المتأخرين، من بيان حدّها وبشكل مستوف لشروط الاصطلاح زيادة على بيان معناها اللغوي، ومقارنته بمعناها الاصطلاحي، فإن ابن السراج لم يهتم بهذا ولا ذاك إنما صبّ كل جهده في شرح الإضافة بأقسامها عن طريق التمثيل لها، ومن ثم فلا نلاحظ أي مناسبة تدل على ارتباط اللفظ اللغوي بمفهومه النحوي. كما أنه استعمل مصطلح: (محضة) دون أن يشرحه.

ومن الذين اهتموا بتعريف الإضافة لغة واصطلاحاً بما يحقق التقارب بين المعنيين صاحب شذور الذهب إذ يقول: «الإضافة في اللغة: الإسناد قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاريّ جديد مشطّب

وفي الاصطلاح: إسناد اسم إلى غيره ،على تنزيل الثاني على الأول منزلة تتوينه أو يقوم مقام تتوينه³، أو هي كما قيل أيضاً: «نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً⁴.

أما الإضافة والرعيّل الأول من النحاة، فقد اعتبر إمام النحاة سيبويه أن باب الإضافة

¹ لسان العرب. (مادة ضيف)

² الأصول ابن السراج. ج.2. ص.8، 5

³ شذور الذهب ابن هشام. ص.325

⁴ حاشية الصبان. الصبان. ج.2 ص.356

هو باب النسبة، وسمى المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، وحروف الجر بحروف الإضافة¹.

وما تعبير سيبويه عن الإضافة بالنسبة، والمضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور إلا دليل على عدم استقرار هذه المصطلحات، مما يجعلنا نؤكد استقرارها عند صاحبنا ابن السراج على تسميتها الحالية.

5- التوابع :

التوابع في اللغة: يقال: «تبع الشيء تبوعا سرت في أثره وأتبعه وأتبعه وتتبعه قفاه وتطلبه متبعا له، وأتبعه الشيء جعله له تابعا والتابع التالي والجمع تبع»².

أما اصطلاحا فيقول عنها ابن السراج: «هذه توابع الأسماء في إعرابها التوابع الخمسة التوكيد، النعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف... فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض»³.

ويلاحظ من خلال ما قاله ابن السراج مدى مطابقة الدلالة المعجمية للمفهوم النحوي وذلك بالتركيز على أهم سمة دلالية تشترك فيها هذه المفاهيم النحوية، وهي كما عبّر عنها ابن السراج بقوله: (فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى الأول من الرفع والنصب والخفض)؛ أي أنها لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها.

5-1 التوكيد:

التوكيد لغة: «وكّد العقد والعهد أوثقه والهمز فيه لغة يقال: أكودته وأكّدت وأكّدتا أي شدّته وتوكّد الأمر وتأكّد بمعنى. وقال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك...»⁴

ويقول عنه ابن السراج: «التوكيد: يجيء على ضربين، إما توكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به»⁵.

¹ الكتاب، سيبويه ج3، ص336 وج1، ص39، 177

² لسان العرب. ابن منظور (مادة تبع)

³ الأصول. ابن السراج ج2، ص19

⁴ لسان العرب ابن منظور (مادة وكّد)

⁵ الأصول. ابن السراج ج2، ص19

وهكذا فإذا كان المعنى اللغوي للتوكيد هو التوثيق وإخراج الشك، فإنه لا يوجد في كلام ابن السراج ما يدل على موافقة التسمية للمفهوم باستثناء كلمة تكرير، وما تدل عليه من توكيد، وهذا يعود إلى اكتفاء ابن السراج بشرح أنواعه وذكر أحكامها، بدلا من وضع حد له أو رسم يقرّب مفهومه، قبل أن يتحدث عن ضروبه ويفصّل فيها القول، مثل ما فعل صاحب شذور الذهب قائلا: «التوكيد وهو تابع يقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول»¹ أو كما قال ابن يعيش: «التوكيد تابع يذكر به كون المتبوع على ظاهره»². والتوكيد من المصطلحات التي عرفت عدة تسميات قبل أن تتضح وتستقر على اسمها الحالي، فقد سماه سيبويه تخصيصا، ويسميه بدلا كما يسميه التكرير³.

2-5 النعت:

النعت لغة: «وصفك الشيء تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه، والنعت: ما نعت به نعته ينعته نعتا: وصفه»⁴.

يقول عنه ابن السراج: «الثاني من التوابع هو النعت. النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته... وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة... والصفة: كل ما فرق بين موصوفين مشتركين»⁵.

وكما يبدو فقد جمع ابن السراج بين المصطلحين البصري الصفة، والكوفي النعت للدلالة على مفهوم واحد باعتباره قسما من أقسام التوابع في النحو العربي، وإن كان هناك من يميز بين النعت كونه وصف الشيء بما فيه من حسن، وبين الوصف كونه يقال في الحسن والقبيح، ومما يدل على ترادف مصطلحي النعت والصفة عند ابن السراج حديثه في بداية الباب عن النعت باعتباره تابعا من التوابع، وعن أقسامه، ثم تعريفه للصفة بقوله: (والصفة كل ما فرق بين موصوفين مشتركين).

وبالنظر إلى هذا وذلك، نستطيع القول: بأن ابن السراج قد حاول الكشف عن العلاقة بين المعنى المعجمي للنعت ومفهومه النحوي، كما حاول تعريفه بذكر جنسه، (تابع) وذكر

¹ شذور الذهب. ابن هشام. ص. 428

² شرح المفصل. ابن يعيش. ج. 3 ص. 40.

³ الكتاب سيبويه. ج. 1 ص. 245، ج. 2 ص. 190، 206.

⁴ لسان العرب. ابن منظور (مادة نعت)

⁵ الأصول ابن السراج. ج. 2 ص. 23

أهم خاصية فيه وهي التوضيح وإزالة الاشتراك، غير أنه قد فاتته أن عطف البيان يكون أيضاً للتوضيح، وإزالة الإبهام، ولم يذكر ما يميز النعت عنه.

ومن ثم فهو تعريف لا يستجيب لشروط التعريف الصحيح — مع أن النعت كمفهوم ومصطلح عرف منذ النشأة الأولى للنحو العربي — بالشكل الذي نلاحظه عند ابن هشام إذ يقول: «النعت، وهو: التابع، المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه»¹. حيث قوله: «التابع» جنس يشمل التوابع الخمسة وقوله: «المشتق أو المؤول به» مخرج لبقية التوابع، أما قوله: «المباين للفظ متبوعه» فمخرج للتوكيد اللفظي.

3-5 العطف:

جاء في لسان العرب: «وعطف عليه يعطف عطفاً رجع عليه بما يكره، أو له بما يريد... وعطف الشيء... حناه وأماله»²؛ أي الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف.

أما من حيث الاصطلاح فقد قسمه ابن السراج على ثلاثة أقسام: عطف البيان وعطف البدل، والعطف بحرف.

1-3-5 عطف البيان:

البيان لغة: جاء في مقاييس اللغة: «بين (الباء والياء والنون) أصل واحد وهو بعد الشيء وانكشافه... وبان الشيء وأبان اتضح وانكشف»³

وفي الاصطلاح قال عنه ابن السراج: «الثالث من التوابع وهو عطف البيان: اعلم: أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف البيان ولم يقل له نعت، لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتاً. وسموه عطف البيان، لأنه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيت زيدا أباً عمرو ولقيت أخاك بكراً. والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول»⁴.

¹ قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام. ص 309

² لسان العرب ابن منظور (مادة عطف)

³ مقاييس اللغة ابن فارس (مادة بين)

⁴ الأصول ابن السراج. ج 2 ص 45، 46

وبهذا يتبين لنا أن ابن السراج قد حاول تحديد هذا المفهوم النحوي المصطلح عليه بعطف البيان من خلال مقارنته بغيره من التوابع (النعت والتأكيد والبدل) حيث يشبه الأول والثاني في الإعراب والتقدير، والوظيفة الدلالية، ويختلف عن البديل في التقدير كما يختلف عن النعت كون الصفة اسماً مشتقاً، وعطف البيان اسماً جامداً، كما كشف عن علة التسمية، ومدى تعالق معناه المعجمي بدلالاته النحوية بقوله: (وسموه عطف البيان لأنه للبيان جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيت زيدا أباً عمرو ولقيت بكراً أخاك).

وهذا الوصف التقريبي من لدن ابن السراج، هو الذي أوحى لمن جاء بعده من النحاة بوضع حد له جامع مانع يستجيب لشروط المصطلح الصحيح، إذ قال عنه ابن هشام: «عطف البيان، وهو: تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصّصه»¹. فقوله: «تابع» جنس يشمل التوابع كلها. وقوله: «غير صفة» فصل مخرج للصفة. وقوله: «يوضح متبوعه أو يخصّصه» فصل مخرج لماعدا عطف البيان.

أما سيبويه «فيسميه نعتاً كما يداخل بينه وبين مصطلحات البديل والتوكيد والصفة تداخلاً عجيباً»²، إلا أن المبرد يميّز بينه وبين النعت إذ يقول: «ومن قال: يا زيد الطويل قال: يا هذا الرجل وليس بنعت لهذا ولكنه عطف عليه، وهو الذي سمي عطف البيان»³. وهذا يدل على أن هذا المصطلح قد وصل إلى ابن السراج ناضجاً محدود الماهية، ومن ثم إذا كان هناك جديد فيما يخص هذا المصطلح ينسب إلى ابن السراج، فهو يتمثل في حسن تعليل تسميته، وتوضيح سماته، وتحديد الفروقات بينه وبين غيره من التوابع.

5-3-2 عطف البديل:

البديل لغة: من مادة (ب.د.ل) جاء في لسان العرب: «بذل الشيء غيره، وعند ابن سيده: بذل الشيء وبذله وبذيله الخلف منه»⁴؛ أي العوض.

¹ شذور الذهب ابن هشام ص 434

² المصطلح النحوي القوزي ص 140

³ المقتضب المبرد ج 4 ص 220

⁴ لسان العرب ابن منظور (مادة بذر)

أما في الاصطلاح: فقد قال عنه ابن السراج: «الرابع من التوابع وهو عطف البدل: البدل على أربعة أقسام: إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه، أو يكون المعنى مشتملا عليه أو غلطاً، وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول»¹.

ومن الواضح أن ابن السراج لم يقدم تعريفا صريحا لمصطلح البدل أو ما سماه أيضا بعطف البدل، وإنما حاول تقديم ذلك بذكر أقسامه: بدل كل من الكل، بدل اشتغال بدل الغلط والنسيان، إضافة إلى ذكره أهم ما يميز البدل عن غيره من التوابع، حيث أنه يصح إحلاله محل المتبوع، وهذا ما يفهم من قوله: «وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول».

وكأنني بآبن السراج يريد أن يقول: (البدل تابع يصح إحلاله محل المتبوع)، وبهذا يكون قد ذكر جنسه «تابع» الذي يشمل التوابع جميعها، وذكر ما يفصله غير بقية التوابع الأخرى بقوله: «يصح إحلاله محل المتبوع».

ويبقى مع ذلك ناقصا إلى ما يميزه عن عطف النسق، وهو ما استدركه النحاة من بعده بقولهم: «التابع المقصود بالحكم [يصح إحلاله محل المتبوع] بلا واسطة»².

وبهذا تكون التسمية قد وافقت المفهوم، وعبرت عن وجود ارتباط بينهما، أما استعماله مصطلح عطف البدل كمرادف لمصطلح البدل، فالظاهر أنه من المصطلحات التي اختص بها ابن السراج دون غيره من النحاة القدامى أو المتأخرين، حيث لم نجد له ذكرا في مصنفاتهم، مع أن ابن السراج قد قدم تعليلا لهذه التسمية بقوله: «وكان الأصل أن يكونا خبرين أو تدخل عليه واو عطف ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس... وذلك نحو قولك: مررت بعبد الله زيد، ومررت برجل عبد الله، وكان أصل الكلام: مررت بعبد الله، ومررت بزيد أو تقول: مررت بعبد الله زيد، ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول، فلذلك استعمل البدل فرارا من اللبس وطلباً للاختصار والإيجاز»³.

ومن ثم ينبغي أن يسمى البدل بعطف البدل على أصل الكلام.

¹ الأصول ابن السراج .ج2.ص46

² شذور الذهب ابن هشام ص439

³ الأصول ابن السراج .ج2 ص46

5-3-3 العطف بحرف:

العطف بحرف: هو ما يطلق عليه بعطف النسق «أي اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته»¹، وهو: «التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف»²، وقد عبر عنه ابن السراج بقوله: «وهو الخامس من التتابع: وهو العطف بحرف»³، ثم شرع في ذكر حروف العطف، وتفسير معانيها، مكتفياً بما ذكره كتعريف لهذا المصطلح حيث ذكر جنسه كونه تابعا من التتابع، وذكر ما يميزه عنها، وهو توسط أحد حروف العطف بينه وبين متبوعه.

وباختياره عبارة العطف بحرف بدلا من مصطلح عطف النسق، يكون قد ترك المصطلح اكتفاء بشرحه؛ إذ عطف النسق هو العطف بحرف، وإن كان قد استعمل النسق كمرادف للعطف فقال: «واعلم أن حروف العطف يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق»⁴ لأن من معاني النسق في اللغة العطف فيقال: «نسقت الكلام عطفت بعضه على بعض... والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا بعده جرى مجرى واحدا»⁵، إلا أن سيبويه قد اختار له مصطلحا آخر فسماه الشركة كما سمى حروفه حروف الإشراف .

6- من مصطلحات الفعل :

6-1 الماضي:

الأصل فيه الفعل الماضي حيث أغنت الصفة عن الموصوف. جاء في لسان العرب: «مضى الشيء يمضي مُضيا ومَضاء ومُضُوا خلا وذهب... وأمضى الأمر أنقذه وأمضيت الأمر أنفذته»⁶. وجاء في مقاييس اللغة: «مضي (الميم والضاد والحرف

¹ حاشية الصبان. الصبان ج3 ص131

² قطر الندى وبل الصدى ابن هشام. تح. محمد محي الدين عبد الحميد. داررحاب للطباعة د. ط. د. ت. ص328

³ الأصول ابن السراج. ج2 ص55

⁴ المصدر نفسه. ج2 ص59

⁵ لسان العرب ابن منظور (مادة نسق)

⁶ المصدر نفسه (مادة مضي)

المعتل) أصل صحيح يدل على نفاذ ومرور ومضى يمضي مُضِيًا، والمضاء النفاذ في الأمر»¹.

وفي الاصطلاح: يقول ابن السراج: «الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل... فالماضي كقولك: «صلى زيد» يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان»².

ويبدو أن هناك ترابط بين المعنيين المعجمي والاصطلاحي حيث أن الفعل الدال على حدث مضى وانتهى اصطلح عليه بالماضي، ودلالة الماضي اللغوية تحمل في طياتها النفاذ والمرور.

أما من حيث تعريفه أعتقد أن ابن السراج لم يأت بالجديد، باعتبار أن ما أورده هو نفس ما ذكره سيبويه في حده للفعل الماضي: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى»³؛ يعني لما مضى من الحدث وانتهى.

ومما يسجل في هذا الباب أن ابن السراج لم يكتف بمصطلح الماضي بل سماه أيضا الفعل الواجب، فقال أثناء حديثه عن إن وأخواتها: «وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب»⁴؛ لدلالة الواجب على السقوط والانقضاء، يقال: «وجب الميت إذا سقط ومات يقال للقتيل واجب»⁵، كما سماه أيضا المضارع للمضارع؛ لأنه ضارعه» في بعض المواضع نحو قولك: إن قام قمت فوق في موضع: إن تقم»⁶، والمبنى على الفتح باعتبار أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح.

ولذا يمكن أن نعرّف الفعل الماضي من خلال جمع هذه السمات التعريفية بقولنا: الفعل الماضي: هو الدال على الحدث، الواقع فيما مضى، المنقضي زمن التكلم، المشابه للمضارع في بعض المواضع المبني على الفتح دوما.

¹ مقاييس اللغة ابن فارس (مادة مضى)

² الأصول ابن السراج. ج1. ص38

³ الكتاب سيبويه ج1 ص12

⁴ الأصول ابن السراج ج1 ص230

⁵ لسان العرب ابن منظور (مادة وجب)

⁶ الأصول ابن السراج ج2 ص145

بينما اكتفى النحاة المتأخرون بتعريفه تعريفاً علامياً، من ذلك قول صاحب أوضح المسالك: «الماضي ويتميز بقبول تاء الفاعل ... أو تاء التأنيث»¹

2-6 المضارع :

المضارع صفة أغنت عن الموصوف، جاء في لسان العرب: «المضارع المُشَبَّه والمضارعة المشابهة والمضارعة للشيء أن يضارعه كأنه مثله أو شبهه... والنحويون يقولون للفعل المستقبل مضارع لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الإعراب والمضارع من الأفعال ما أشبه الأسماء وهو الفعل الآتي والحاضر»².

أما في الاصطلاح فيقول ابن السراج: «والأفعال التي يسميها النحويون «المضارعة» هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكّل، ويأكل ونأكل... ومعنى ضارع: شابه، ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع يعم شيئين: المستقبل والحاضر كما يعم قولك: «رجل» زيدا وعمرا»³.

فالتشابه بين الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي يعززه المعنى المشترك؛ وهو المشابهة والمشاكلة التي أشار إليه ابن السراج نفسه من خلال شرحه لضارع، وتعزيز ذلك بالأمثلة، هذا من حيث التعالق بين الاستعمالين.

أما تعريفه للمضارع بدخول الزوائد الأربع في أوله، فهو غير مانع وإن كان ضرورياً؛ كون هذه الزوائد تدخل في أول الماضي أيضاً، وإنما العمدة في تعريف الفعل المضارع كما قال ابن هشام: «المضارع، وعلامته أن يصلح لأن يلي «لم» نحو: لم يقم ولم يشم... وإنما سمي مضارعا لمشابهته للاسم»⁴.

وإن كان ما ذكره ابن السراج هو نفسه ما ذكره سيبويه إذ يقول: «وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة والتاء والياء والنون»⁵. فإن ابن السراج قد سماه أيضاً الفعل المعرب قائلاً: «وأما

¹ أوضح المسالك ابن هشام ج1 ص40

² لسان العرب ابن منظور (مادة ضرع)

³ الأصول ابن السراج ج1 ص39

⁴ أوضح المسالك ابن هشام ج1 ص40

⁵ الكتاب سيبويه ج1 ص13

الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة¹، كما سمي الأفعال المضارعة بالأفعال المرفوعة والمنصوبة، والمجزومة²، إضافة إلى استعماله المتكرر لكلمة مضارع بمعناها اللغوي من ذلك قوله: «فما لم يكن مضارعا للاسم ولا مضارعا للمضارع ترك على سكونه»³.

3-6 فعل الأمر:

الأمر لغة: «الأمر نقيض النهي تقول أمرتك أن تفعل ولتفعل وبأن تفعل فمن قال بأن تفعل فالباء للإلصاق، والمعنى وقع الأمر بهذا الفعل»⁴.

وفي الاصطلاح يقول ابن السراج: «المبنى من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبنى على السكون، والسكون أصل كل مبني، وذلك نحو: اضرب واقتل ودحرج وانطلق وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والإلف فهذا حكمه»⁵.

وبهذا يكون ابن السراج قد كشف عن علاقة المشابهة بين الاستعمالين المعجمي والنحوي، حيث كلاهما يدل على طلب القيام بعمل فأمرتك بأن تفعل؛ أي وقع الأمر بهذا الفعل، وكذلك فعل الأمر أي الفعل الذي وقع به الأمر.

أما من حيث التعريف فقد ذكر بعض السمات التعريفية لفعل الأمر التي قربت مفهومه منها: بناؤه على السكون، وتجرده من لام الأمر، وكذا حروف المضارعة، إلا أنها غير كافية؛ ولذا اختار النحاة المتأخرون تعريفه تعريفا دلاليا وعلاميا مما يزيل كل لبس، فقال صاحب شذور الذهب: «وعلامة الأمر مجموع شيئين لا بد منهما؛ أحدهما: أن يدل على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة»⁶. وإن كان هناك من يفضل كلمة صيغة على كلمة فعل.

¹ الأصول ابن السراج. ج2 ص146

² المصدر نفسه. ج2 ص146، 147، 156

³ المصدر نفسه. ج2 ص145

⁴ لسان العرب ابن منظور (مادة أمر)

⁵ الأصول ابن السراج. ج1 ص51

⁶ شذور الذهب ابن هشام. ص22

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الباب أن ابن السراج لم يستعمل مصطلح فعل الأمر إلا أربع مرات ولم يخصه بباب، وكثيرا ما عبّر عنه بقوله: الفعل الذي تأمر به وكأني به ما زال مترددا في استعماله لهذا المصطلح، فسيبويه والمبرد لم يستعملا هذا المصطلح إطلاقا، وإنما عبّرا عنه بالكلمة المفردة « الأمر » دون مضاف (فعل أو صيغة).

ومما لاحظته أيضا أن ابن السراج لم يعتبر فعل الأمر أحد أصناف الفعل أسوة بإمام النحاة سيبويه الذي قسم الفعل: ماض وحاضر ومستقبل، وإن كان شيخه المبرد قد اعتبر أن الأفعال ثلاثة أصناف: مضارع، ماض، وأمر، فقال في باب إعراب الأفعال المضارعة: « فالأفعال ثلاثة أصناف منها هذا المضارع الذي ذكرناه، وفعل وما كان في معناه لما مضى، وقولك: افعل في الأمر »¹.

4-6 حقيقي وغير حقيقي:

حقيقي نسبة إلى الحقيقة والحقيقة في اللغة: « ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه والمجاز ما كان بضد ذلك »².

من هذا المعنى اللغوي استلهم ابن السراج مصطلحي الفعل الحقيقي، وغير الحقيقي إذ يقول عنهما: « الفعل ينقسم قسمين: فمنه حقيقي، ومنه غير حقيقي، والحقيقي ينقسم قسمين: أحدهما أن يكون الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول، نحو: قمت وقعدت، والآخر أن يكون فعلا واصلا إلى اسم بعد اسم الفاعل والفعل الواصل على ضربين: فضرب واصل مؤثر نحو: ضربت زيدا وقتلت بكرا، والضرب الآخر واصل إلى الاسم فقط غير مؤثر فيه نحو: ذكرت زيدا ومدحت عمرا، وهجوت بكرا، فإن هذه تتعدى إلى الحي والميت والشاهد والغائب... ومنها الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر... والقسم الثاني من القسمة الأولى: وهو الفعل الذي هو غير فعل حقيقي فهو على ثلاثة أضرب، فالضرب الأول: أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو: مات زيد... والضرب الثاني أفعال في اللفظ وليس بأفعال حقيقة، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك... والضرب الثالث أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل التي جعلت له نحو قولك: لا أرينك ها هنا، فالنهي إنما

¹ المقتضب المبرد، ج2 ص301

² لسان العرب ابن منظور (مادة حق)

هو للمتكلم كأنه ينهى نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى»¹.

وبهذا الشرح والتفصيل يكون قد كشف النقاب عن مفهوم الفعل الحقيقي الذي يشمل الفعل الذي لا يتعدى فاعله إلى من سواه، ولا يكون فيه دليل على مفعول وهو جزء من الأفعال التي أصبح يعبر عنها بالأفعال اللازمة التي يكون فاعلها فاعلا في الحقيقة، وكذا الأفعال الواصلة إلى اسم بعد اسم الفاعل سواء المؤثرة منها نحو: ضرب، أو غير مؤثرة نحو: ذكر ومدح، وكذلك الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر والتي تسمى عموما بالأفعال المتعدية.

أما غير الحقيقي، فهو إما فعل مستعار للاختصار، وفيه بيان أن فاعله في الحقيقة مفعول نحو: مات وسقط، ومن ثم فهو نوع من الأفعال اللازمة التي يكون الفاعل فيها مجازا، وفعل في اللفظ وليس بفعل في الحقيقة، وإنما يدل على الزمان فقط؛ وهي ما يعبر عنها بالأفعال الناقصة نحو: كان وأخواتها، وفعل منقول يراد به غير الفاعل الذي جعلت له نحو: لأرينك.

والظاهر أن ابن السراج لم يكن أول من أطلق مصطلح الحقيقي، وغير الحقيقي وإنما هو متبع سنة شيخه المبرد فهو صاحب هذا المصطلح ومبتكره².

5-6 المتعدي واللازم:

قال ابن منظور: «وعدا الأمر يعدو وتعذاه كلاهما: تجاوزه، والتعدّي مجاوزة الشيء إلى غيره يقال: عدّيته فتعدّي أي تجاوز»³.

ويقال: «لزم يلزمه لزوما ولازمه ملازمة ولزاما والتزمه وألزمه إياه فالتزمه ورجل لزمة يلزم الشيء فلا يفارقه»⁴.

وقال ابن فارس: «لزم اللام والزاء والميم أصل واحد صحيح يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائما»⁵.

¹ الأصول ابن السراج ج1 ص74، 73

² المقتضب المبرد. ج3 ص152

³ لسان العرب ابن منظور (مادة عدا)

⁴ المصدر نفسه (مادة لزم)

⁵ مقاييس اللغة ابن فارس (مادة لزم)

أما في الاصطلاح فقد ذكر ابن السراج أن الأفعال: «تكون على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه. وضرب منه لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه، فسمي الفعل الملاقى متعدياً، وما لا يلاقي غير متعد. فأما الفعل الذي هو غير متعد؛ فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو: قام... والأفعال التي لا تتعدى؛ هي ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته و هيئة له، أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبت بشيء خارج عنها»¹.

فإذا كان المعنى اللغوي للتعدي هو التجاوز، والمعنى اللغوي للزوم هو عدم المفارقة فإنّ هذا يتعالق وقول ابن السراج: يؤثر في غيره، أو لا يؤثر، يلاقي شيئاً، أو لا يلاقي فما تجاوز غيره هو الذي لاقى وأثر، ومن ثمّ فهو قد تعدّى، وما لم يؤثر في غيره، ولم يلاقه يعنى أنه لم يتعده ومن ثمّ فهو لازم.

هذا من حيث ارتباط و تعالق الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي، أما من حيث التعريف فيبدو أن ابن السراج قد اكتفى بالجانب الدلالي لكل من الفعل المتعدي واللازم، فوصفهما ومثّل لهما محاولاً تحديدهما تقريبيّاً، فسمات الفعل المتعدي يؤثر ويلاقي واللازم لا يؤثر، ولا يلاقي.

ومما يسجل في هذا الباب أنّ مصطلح الفعل المتعدي قد وصل إلى ابن السراج ناضجاً، ومع ذلك لم يعرفه بما يضبط مفهومه ويحدّده، الأمر الذي استدركه النحاة المتأخرون جامعين بين الاعتبار الدلالي الذي تحمله كلمة المتعدي، وبين الاعتبار العلامى، الذي يقول عنه ابن هشام: «المتعدي وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر. الثانية: أن يبنى منه اسم مفعول تام»².

فإن مصطلح الفعل اللازم لم يهتد إليه ابن السراج كما لم يهتد إليه من سبقه وظلوا جميعاً يعبرون عنه بعدة تراكيب وألفاظ منها قولهم: الفعل الذي لم يتعد فاعله إلى مفعول، غير المتعدي، الفعل الذي لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه، كما سماه غيرهم من النحاة المتأخرين: قاصراً، ومتعدياً بحرف.

6-6 أفعال واصله:

أورد ابن السراج هذا المصطلح حين كان بصدد التمييز بين الفعلين المتعديين: علمت

¹ الأصول ابن السراج ج1ص169

² أوضح المسلك ابن هشام ج1ص268

وأعلمت إذ سمي الفعل الأول فعلا غير واصل، لأنه لا يتعدى صاحبه؛ أي لا يؤثر في غير صاحبه، وسمى الفعل الثاني فعلا واصلا؛ لأن صاحبه أثر أثرا أوقعه في نفس غيره يقول ابن السراج: «إذا قلت: علمت وظننت وما أشبه ذلك فهي أفعال غير واصله، فإذا قلت: أعلمت كانت واصله»¹.

6-7 الشرط والجواب:

أورد ابن السراج هذين المصطلحين مكتفيا بالتمثيل لهما مع التأكيد على تلازمهما وتعليق أحدهما بالآخر فقال: «فأما الأول الذي هو حرف الجزاء: فإن الخفيفة ويقال لها: أم الجزاء، وذلك قولك: إن تأتني آتاك، وإن تقم أقم فقولك: إن تأتني شرط وآتاك جوابه ولا بد لشرط من جواب و إلا لم يتم الكلام وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر»².

6-8 متصرف وغير متصرف:

يعرف ابن السراج الفعل المتصرف وغير المتصرف بقوله: «فأما الأول وهو الفعل المتصرف فنحو قام وضرب وتصرفه أنك تقول: يقوم وأقوم وتقوم... وجميع تصاريف الأفعال جارية عليه ويشترك منه اسم الفاعل... والثاني وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو ليس وعسى وفعل التعجب ونعم و بئس لا تقول منه يفعل ولا فاعل ولا يزول عن بناء واحد»³. وهو ما عبر عنه النحاة بالفعل المتصرف والفعل الجامد.

6-9 الفعل الفارغ:

أطلق ابن السراج هذا المصطلح وأراد به الفعل الذي لا فاعل له، ولا مفعول فيقول: «التسمية بالفعل الفارغ من الفاعل والمفعول إن سميت رجلا بضرب أو ضرب أو يضرب أعريته»⁴. وقد ذكر هذا في باب ما لا يجوز أن يحكى؛ أي يعرب إعرابا عاديا.

7- مصطلحات ما يعرض في الكلام:

قال أبو بكر: «قد أتينا على ذكر الاسم والفعل والحرف وإعرابها وبنائها ونحن نتبع

¹ الأصول. ابن السراج. ج. 1 ص 187

² المصدر نفسه. ج. 2 ص 158

³ المصدر نفسه. ج. 1 ص 75، 76

⁴ المصدر نفسه. ج. 2 ص 109

ذلك ما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار إن شاء الله»¹.

1-7 التقديم والتأخير:

مفهوم التقديم والتأخير لغة: جاء في لسان العرب: «المقدّم هو الذي يقدّم الأشياء ويضعها في مواضعها فمن استحق التقديم قدّمه... وقدمهم يقدمهم قدما وقدموا وقدمهم كلاهما صار أمامهم»²، وجاء فيه أيضا: «والمؤخر هو الذي يؤخر الأشياء فيضعها في مواضعها وهو ضد المقدّم، والتأخير ضد التقديم»³.

ومن منطلق هذا المعنى اللغوي عقد ابن السراج بابا لما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير، سماه باب التقديم والتأخير⁴.

ودون أن يعرف هذين المصطلحين نحويا، شرع مباشرة في ذكر الأشياء التي يجوز تقديمها، والتي لا يجوز في عمل لم يسبق إليه، من حيث أنها جاءت متناثرة عند سيبويه والمبرد، ومن ثمّ فالجديد عند ابن السراج لا يكمن في المصطلح وموضع هذا الباب ما يجوز منها وما لا يجوز، وإنما يتمثل في جمعها مع حسن عرضها وجودة التعليل لها.

2-7 الإضمار والإظهار:

الإضمار لغة: جاء في لسان العرب: «أضمرت الشيء أخفيته... وأضمرته الأرض غيبته إما بموت وإما بسفر»⁵. وعند الجرجاني هو: «إسقاط الشيء لفظا لا معنى، وترك الشيء مع بقاء أثره»⁶.

والإظهار لغة: جاء في لسان العرب أيضا: «وظهر الشيء بالفتح ظهورا تبين وأظهرت الشيء بينته»⁷. وعند ابن فارس: «ظهر الشيء ظهورا فهو ظاهر إذا انكشف وبرز»⁸.

وأما في الاصطلاح فيقول ابن السراج: «اعلم أنّ الكلام يجيء على ثلاثة أضرب: ظاهر لا يحسن إضماره ومضمر مستعمل إظهاره ومضمر متروك إظهاره.

¹ الأصول ابن السراج. ج2 ص221

² لسان العرب ابن منظور (مادة قدم)

³ المصدر نفسه (مادة أخر)

⁴ الأصول ابن السراج. ج2 ص222

⁵ لسان العرب ابن منظور (مادة ضم)

⁶ التعريفات الجرجاني. ص31

⁷ لسان العرب ابن منظور (مادة ظهر)

⁸ مقاييس اللغة ابن فارس (مادة ظهر)

الأول: الذي لا يحسن إضماره : ما ليس عليه دليل من لفظ، ولا حال مشاهدة لو قلت: زيدا، وأنت تريد: كَلِمَ زيدا فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على « كَلِمَ » ولم يكن إنسان مستعدا للكلام لم يجز وكذلك غيره من جميع الأفعال.

الثاني: المضمَر المستعمل إظهاره: هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بما تضمنه فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضرب فتقول: زيدا ورأسه...تريد: اضرب رأسه...

الثالث: المضمَر المتروك إظهاره المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه... فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير نحو قولهم: «إياك» إذا حذرتَه والمعنى «باعد إياك» لكن لا يجوز إظهاره...فصارت إياك بدلا من اللفظ بالفعل»¹.

بعد هذا الشرح والتوضيح والوصف والتمثيل، تبين لي أن التشابه بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي المتمثل في معنى الإخفاء والحذف، والتبيين والإبراز، كان كافيا لاستعارة هذين اللفظين (الإضمار والإظهار)، ونقلهما من اللغة العامة إلى لغة متخصصة هي لغة النحو والنحاة.

ومما يسجل في هذا الباب أيضا أن ابن السراج كعادته في أغلب الأحيان لا يعرف المصطلح، وإنما يشرع مباشرة في ذكر الأقسام الفرعية والأحكام النحوية، ربما لاعتقاده أنه غير مشكل، أو هو من الواضح الذي لا يحتاج إلى توضيح، وبخاصة إذا علمنا أنهما من المصطلحات التي وصلت إلى ابن السراج ناضجة ومستقرة .

ومما لاحظته أيضا أن مصطلح الإضمار عند ابن السراج مزدوج المفهوم فهو من جهة: ما يجوز للمتكلم من إخفاء بعض الكلمات وبخاصة الأفعال، وما لا يحسن إخفاؤه وما لا يجوز إظهاره أبدا، ومن جهة أخرى يعني به قسما من أقسام المعرفة؛ وهو الضمير، فيقول: «الأسماء المعارف خمسة: العلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة والإلف واللام، و الأسماء المبهمة، والإضمار»². وإن كنت أعلم أن الضمير ما هو إلا إخفاء للاسم إخفاء للاسم الظاهر المذكور؛ ولذا يقال: « وحق الإظهار أن يكون بعد مذكور»³.

¹ الأصول ابن السراج . ج2 ص247

² المصدر نفسه . ج2 ص32

³ المصدر نفسه . ج1 ص419

3-7 الاتساع:

الاتساع مصدر اتسع، يقول ابن فارس: « وسع كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر يقال: وسّع الشيء واتّسع»¹.

ويعرفه ابن السراج فيقول: « اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، [ويعنى الإضمار] أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم»².

بهذا يكون ابن السراج قد عرّف مصطلح الاتساع، فذكر جنسه باعتباره ضرباً من ضروب الحذف، ثم ذكر ما يفصله عن غيره من ضروب الحذف، ومن ثمّ فهو حد يستجيب لمكونات الحد الصحيح استطاع من خلاله تحديد مفهوم الاتساع، والكشف عن مدى الارتباط بين الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي، إذ الجامع بينهما معنى التيسير والاستخفاف، إلا أن المطلع على هذا الباب عند سيبويه يدرك أن ابن السراج قد اقتصر دوره على تعريف المصطلح، فالأمثلة أمثلة سيبويه والشواهد شواهد وبنفس الشرح، إلا أن سيبويه يعتبر الاتساع ضرباً من الإيجاز والاختصار، بينما ابن السراج يعتبره ضرباً من الحذف، والظاهر أن اعتبار سيبويه أبلغ وألصق بمفهوم الاتساع.

والذي ينبغي أن يقال: أن هذا المفهوم وغيره كثير، قد انفصل عن علم النحو، ولم يعد يشكّل باباً من أبوابه، بل أصبح من الأبواب الرئيسية، والدروس المهمة في علم البلاغة .

4-7 الزيادة والإلغاء:

الزيادة مصدر الفعل زاد وهي: « خلاف النقصان، زاد الشيء يزيد زيدا...أي ازداد... أزيده زيادة جعلت فيه الزيادة»³. وجاء في مقاييس اللغة: « زيّدَ أصل يدل على الفضل يقول: زاد الشيء يزيد فهو زائد»⁴

¹ مقاييس اللغة ابن فارس (مادة وسع)

² الأصول ابن السراج ج2 ص255

³ لسان العرب ابن منظور (مادة زيد)

⁴ مقاييس اللغة ابن فارس (مادة زيد)

الإلغاء مصدر الفعل ألغى وهو: « كل ما أسقط فلم يعتد به ملغى... ويقال ألغيت هذه الكلمة؛ أي رأيتها باطلاً أو فضلاً»¹.

أما في الاصطلاح فيعرفه ابن السراج بقوله: « اعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وإنها أسقطت من الكلام لم يختل لكلام وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبيناً»²

وبهذا يكون ابن السراج قد وصف مفهوم الإلغاء بذكر بعض السمات التعريفية التي قربت دلالاته النحوية من الأفهام أولاً، حيث أن الكلمة الملغاة هي الزائدة في التركيب التي لا محل لها من الإعراب، وثانياً أن إسقاطها لا يخل بالكلام، وثالثاً إنما يؤتى بها من أجل التأكيد والتبيين فقط.

وبهذا الوصف يكون ابن السراج قد حقق مبدأ التعالق بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي لكلمتي الزيادة والإلغاء، هذا من حيث المناسبة بين الاستعمالين، وإن لم يكن ابن السراج هو أول من استعمل هذا المصطلح، فقد سبق سيبويه الجميع إلى استعماله وبنفس الدلالة، إلا أنه كان يزاوج بين الإلغاء والاستقرار، لا بين الإلغاء والزيادة كما فعل ابن السراج. والذي أراه أن مفهوم الإلغاء لا ينفك عن الزيادة، إذ الكلمة لو لم تكن زائدة لما جاز إلغاؤها.

8- من المصطلحات الكوفية الواردة في أصول ابن السراج:

من المصطلحات الكوفية التي تعرض لها ابن السراج في كتابه الأصول، مقارناً بينها وبين ما اصطلاح عليه البصريون نذكر ما يلي:

1-8 المجهول:

المجهول اسم مشتق (اسم مفعول) من الجهل وهو: « نقيض العلم... جهلت الشيء إذا لم تعرفه... ويقال: هو يجهل ذلك أي لا يعرفه»³.

¹ لسان العرب ابن منظور (مادة لغوي)

² الأصول ابن السراج ج2 ص257

³ لسان العرب ابن منظور (مادة جهل)

ويقول ابن السراج: « تقول ظننته زيد قائم، تريد ظننت الأمر والخبر وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول»¹.

لقد أطلق الكوفيون كما جاء في كلام ابن السراج مصطلح المجهول على الضمير (ه) المتصل بالفعل « ظننت » الذي لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، وإنما يعود على الجملة التالية له ، ومن ثمّ فهو مجهول. وعلى هذا الأساس اصطالحوا عليه بالمجهول الذي يعبر وبصدق على ارتباط دلالاته المعجمية بدلالاته الاصطلاحية.

أما البصريون فقد اسندوا إليه ألقاباً ثلاثة هي ضمير الشأن ، وضمير الحديث، وضمير القصة؛ لأنه يعود على شأن، أو قصة، أو حديث، كما ورد في قول ابن السراج: ظننته زيد قائم؛ أي ظننت الأمر والخبر.

2-8 التقريب:

التقريب مصدر قرّب: « وقربته تقريباً أدنيته. وقرب الشيء بالضم، يقرب قرباً وقرباناً وقرباناً أي دنا»².

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرفه ابن السراج في قوله: «وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين «ها وذا» وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائماً، وها أنذا جالسا، وها أنت ذا ظالماً، وهذا الوجه، يسميه الكوفيون التقريب وهو إذا كان الاسم ظاهراً جاء بعد هذا مرفوعاً ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة، فأما البصريون فلا ينصبون إلا على الحال»³.

فالتقريب كما يلحظ من كلام ابن السراج مصطلح كوفي، ليس هناك ما يقابله عند البصريين، وإن كان سيبويه استعمل لفظ التقريب ولكن في دلالاته المعجمية⁴.

ومفهوم هذا المصطلح هو كما شرحه ابن السراج بقوله: (وهو إذا كان الاسم ظاهراً جاء بعد هذا مرفوعاً ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة)، مثل قولهم هذا الأسد مخوّفاً، فنصب كلمة: مخوّف عند الكوفيين على التقريب وعند البصريين على الحال ومعنى التقريب ههنا: « أن المتكلم استعمل الإشارة إلى المفرد وقصده إلى الجنس عامة

¹ الأصول ابن السراج ج1ص182

² لسان العرب ابن منظور (مادة قرب)

³ الأصول ابن السراج ج1ص152

⁴ الكتاب سيبويه ج2 ص08

فلإشارة ههنا... لفظية يمكن الاستغناء عنها [أي دخولها كخروجها] لأنها لا تحيل لا على مفرد ولا على ما هو حاضر بالمقام، لذلك كانت تقريبا تدني المشار إليه ذهنا ولا تحيط به ولا تلمسه»¹. وربما يكون للتقريب معنى آخر مرتبط بالعمل، وذلك لأنها شابها كانت في عملها.

3-8 الخلف:

الخلف مصدر الفعل خلف جاء في لسان العرب: «وخلفه يخلفه خلفا صار مكانه والخلف ما استخلفته من شيء... بنس الخلف أي بنس البذل»². ومن ثم فالخلف لغة هو البذل، وهو ما استخلف من شيء، الذي صار مكان غيره .

أما في الاصطلاح فقال عنه ابن السراج: «وتقول ظن مظنون عمرو أخاه زيدا، كأنك قلت: ظن رجل مظنون عمرو أخاه زيدا، ومظنون في هذا وما أشبهه من النعوت يسميه الكوفيون خلفا، يعنون أنه خلف من اسم. ولا بد من أن يكون فيه راجع إلى الاسم المحذوف. والبصريون يقولون: صفة قامت مقام الموصوف والمعنى واحد»³.

فالخلف كما تبين من كلام ابن السراج ما هو إلا صفة قامت مقام الموصوف، كما عبّر عنه البصريون، ومن ثمّ فالكوفيون قد أطلقوا هذا المصطلح مراعاة للمعنى اللغوي الذي يعني البذل، أو ما استخلف، إذ الصفة وقعت موقع الموصوف فصارت خلفا له.

9- مصطلحات واحدة لمفاهيم متعددة:

1-9 المفرد:

المفرد لغة: من جذر (ف.ر.د) جاء في لسان العرب: «الفرد الذي لا نظير له... قال الليث: الفرد ما كان وحده... يقال فرد يفرد وأفردته جعلته واحدا»⁴. وعند الجرجاني: «المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه»⁵. هذا من حيث الدلالة المعجمية والمنطقية.

¹ المصطلح النحوي توفيق قريرة ص 69

² لسان العرب ابن منظور (مادة خلف)

³ الأصول ابن السراج ج 1 ص 185

⁴ لسان العرب ابن منظور (مادة فرد)

⁵ التعريفات الجرجاني ص 201

أما من الناحية الاصطلاحية: فقد استخدم المفرد في أكثر من باب نحوي للدلالة على أكثر من مفهوم، إذ الجامع بينها جميعا الدلالة العامة للمفرد، كما جاءت في تعريف الجرجاني، وهذا ما وقفنا عليه عند ابن السراج، فقله: «الاسم ما دل على معنى مفرد»¹؛ ليفرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، فالمفرد هنا بمعنى الواحد الذي يقابل المثنى والجمع، كما يسميه أحيانا بالواحد إذ يقول: «فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد»².

وعند حديثه عن أسماء الأفعال اعتبر المفرد؛ هو ما يقابل المضاف، والاسم الذي استعمل مع حرف الجر، فقال: « وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: فمنها اسم مفرد واسم مضاف، واسم استعمل مع حرف الجر»³، ثم مثل لكل نوع على النحو التالي:
هلم صه... اسم مفرد.

دونك، عندك... اسم مضاف.

عليك، إليك... اسم استعمل مع حرف الجر.

وفي باب النداء اعتبر أن المفرد: هو ما يقابل المضاف والمضارع للمضاف، إذ يقول: «الأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف بطوله»⁴.

وفي باب النفي بلا: اعتبر المفرد: هو أيضا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيقول: «واعلم أن المنفي في هذا الباب ينقسم أربعة أقسام: نكرة مفردة غير موصوفة ونكرة موصوفة، ونكرة مضافة، ومضارع للمضاف»⁵

كما اعتبر المفرد في باب الحال، والخبر، والصفة: هو ما ليس بجمللة أو شبه جمللة وعند ذكره الأسماء المبنية التي تضارع المعرب اعتبر المفرد: ما ليس مركبا فقال هذه الأسماء على ضربين: مفرد، ومركب.

¹ الأصول ابن السراج. ج1 ص36

² المصدر نفسه. ج1 ص141

³ المصدر نفسه. ج1 ص329

⁴ المصدر نفسه. ج1 ص382

⁵ المصدر نفسه. ج2 ص111

10- مصطلحات عامة:

- الجملة:

مفهوم الجملة لغة: من مادة (ج.م.ل) جاء في لسان العرب: « جمل الشيء جمعه والجملة واحدة الجمل؛ والجملة جماعة الشيء وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة قال الأزهرى: كأن الحبل الغليظ سمي جمالة؛ لأنها قوى كثيرة جمعت فأجملت جملة ولعل الجملة اشتقت من جملة الحبل»¹.

ومن منطلق التشابه بين الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي اعتبر النحاة الجملة هي ذلك « القول المركب من فعل مع فاعله أو المبتدأ مع خبره»². وهو المفهوم الذي عبر ابن السراج عن شطر منه بقوله: « فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول، والمفعول فضلة في الكلام »³. وقال في موضع آخر من كتابه الأصول: « والجملة المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر»⁴.

وهكذا فابن السراج قد تعرض إلى مصطلح الجملة إجرائيا دون أن يعرفه، على الرغم من ظهوره عند أبي العباس المبرد، إلا أن هذا الأخير لم يعرفه أيضا. كما قسمها ابن السراج إلى فعلية واسمية، دون أن يغفل عن ذكر شبه الجملة.

- منصرف وغير منصرف:

الصرف لغة: « ردّ الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفا فانصرف»⁵. وجاء في مقاييس اللغة: « صرف (الصاد والراء والفاء) معظم بابه يدل على رجوع الشيء من ذلك صرفت القوم صرفا وانصرفوا إذا رجعتم فرجعوا...و الصريف وهو صوت ناب البعير وسمي بذلك لأنه يردّده ويرجّعه»⁶.

¹ لسان العرب .ابن منظور (مادة جمل)

² مغني اللبيب .ابن هشام.تح د.مازن المبارك ج2.ص42

³ الأصول. ابن السراج. ج1ص74،75

⁴ المصدر نفسه ج2.ص64

⁵ لسان العرب. ابن منظور (مادة صرف)

⁶ مقاييس اللغة. ابن فارس (مادة صرف)

أما في اصطلاح النحويين: فقد ذكر ابن السراج في باب ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف قوله: «واعلم أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتتوين والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تتوين، لأنه مضارع عندهم للفعل والفعل لا جر فيه ولا تتوين»¹، وكما هو واضح فابن السراج لم يفعل شيئاً أكثر من شرح مدلول المصطلحين منصرف وغير منصرف اللذين عُرِّفا عند سيبويه وبنفس الدلالة، كما يبدو أن على ارتباط وثيق بمعناهما اللغوي، إذ تجمع بينهما دلالة الرجوع، فكأن الاسم رجع أي انصرف عن شبه الفعل أو ضارع الفعل فصار غير منصرف. إلا أن الذين جاءوا من بعدهم قد وضعوا للصرف حدا فقال ابن مالك:

الصرف تتوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا²

حيث قوله: "تتوين" جنس يشمل أنواع التتوين، وقوله: "أتى مبينا" فصل مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف، ومن ثم إذا كان الصرف هو التتوين الدال على معنى؛ فإن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التتوين.

- العدل:

من المعاني اللغوية للعدل ما جاء في لسان العرب: «العدل أن تعدل الشيء عن وجهه تقول عدلت فلانا عن طريقه، وعدلت الدابة إلى موضع كذا»³ أما معناه في الاصطلاح فيقول ابن السراج بشأنه: «ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به»⁴، كما عرفوه لاحقاً بقولهم: «العدل، وهو: تحويل الاسم من حالة إلى أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي»⁵.

وسواء ما قاله ابن السراج أو ابن هشام فالجامع بين المعنيين هو التغيير والتحول، هذا من حيث ارتباط التسمية الاصطلاحية بمعناها اللغوية، أما من حيث تعريف هذا المصطلح فالظاهر أن ابن السراج قد اكتفى بالشرح والتوضيح غير أنه يسجل له فضل إشاعة هذا

¹ الأصول. ابن السراج. ج. 1. ص 79

² ألفية ابن مالك في النحو والصرف. ابن مالك. منشورات دحلبي. د. ط. الجزائر. د. ت. ص 66

³ لسان العرب ابن منظور (مادة عدل)

⁴ الأصول ابن السراج. ج. 2. ص 88

⁵ شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام ص 240

المصطلح وتثبيته، فسيبويه كان يشير إلى معنى المصطلح دون أن يصرح به، وهذا ما يفهم من قوله: «وأما عمر وزفر...لما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو: عامر وزافر»¹. وإن وردت في كلام الخليل إحدى مشتقاته، إذ يقول سيبويه: «وسألته (أي الخليل) عن جمع وكتع فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جَمع جمعاء، وجمع كتعاء»².

– التتوين:

التتوين لغة جاء في لسان العرب: «نَوْن الاسم ألحقه التتوين»³ وهو في الأصل مصدر نون أي ألحقته نونا.

أما في الاصطلاح فقد عرفه ابن السراج بقوله: «والتتوين نون صحيحة ساكنة وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تتوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع»⁴.

فإذا كان ابن السراج يقرّ بأن مصطلح التتوين قد وصل إليه ناضجا مستقرا . فإنه لم يسبق إلى تعريفه، إلا أن ابن هشام قد عرفه بما هو أجمع وأمنع فقال: «التتوين نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطأ لغير توكيد»⁵.

– الاستخفاف والاستثقال:

ورد هذان المصطلحان عند ابن السراج أكثر من مرة، وذلك قصد تعليل حذف أو إدغام أو إسكان فمما قاله عن الاستخفاف: «واعلم أنهم قد يحذفون المستثنى استخفافا نحو قولهم: ليس إلا، وليس غير، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذلك»⁶.

أما الاستثقال فورد في مثل قوله: «ما يسكن لغير جزم وإعراب وهو على ثلاثة أضرب إسكان لوقف، وإسكان لإدغام وإسكان لاستثقال...نحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله:

¹ الكتاب. سيبويه. ج.3.ص223

² المصدر نفسه. ج.3.ص224

³ لسان العرب. ابن منظور (مادة نون)

⁴ الأصول ابن السراج. ج.1ص46

⁵ أوضح المسالك. ابن هشام. ج.1.ص34

⁶ الأصول ابن السراج. ج.1.ص283

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

كان الأصل أشرب فأسكن الباء كما تسكنها في عضد فتقول: عضد للاستئقال...¹ والواضح أن ابن السراج يوظف هذين المصطلحين للدلالة على طلب الخفة، والابتعاد عن الثقل ذاكرًا إياهما في معرض التعليل والتبرير لما يحدث في بعض الألفاظ والتراكيب من تغيير خلاف الأصل.

- التعجب:

قال عنه ابن السراج: «فعل التعجب على ضربين، وهو منقول من بنات الثلاثة، إما إلى أفعل ويبني على الفتح لأنه ماض وإما إلى افعل به ويبني على الوقف، لأنه على لفظ الأمر»². ويقول عنه أيضا: «والتعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه، فأما ما يعرف سببه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه، فكلما أبهم السبب كان أفخم»³. وهكذا فإن السراج لم يعرف التعجب تعريفا علميا وإنما اكتفى بذكر صيغته، والتأكيد على أن منشأه هو جهل السبب عند حدوث أمر ما، وأنه كلما أبهم السبب كان التعجب أفخم؛ ولذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب. وهو المعنى نفسه الذي أشار إليه من حاول تعريف التعجب فقال ابن عصفور: «التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها عن نظائره أو قل نظيره»⁴ أما الفاكهي فيعرفه بقوله: «انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه»⁵.

- الموضع: (الإعرابي المحلي)

ورد هذا المصطلح عند ابن السراج في أكثر من موضع. بمعنى المحل الإعرابي من ذلك قوله: «هل من طعام، إنما هو هل طعام، فموضع من طعام رفع بالابتداء»⁶، كما استعمل المصطلح "محل" لنفس الدلالة فقال: «والفاعل المتصل لا يحل محله غيره»⁷.

¹ الأصول ابن السراج. ج 2 ص 364، 365

² المصدر نفسه ج 1 ص 98

³ المصدر نفسه ج 1 ص 102

⁴ تقريب المقرب. أبو حيان الأندلسي تح د. عفيف عبد الرحمن ص 47

⁵ شرح الحدود في النحو. الفاكهي ص 192

⁶ الأصول ابن السراج. ج 1 ص 68

⁷ المصدر نفسه. ج 2 ص 242

- فضلة:

يقول ابن السراج: «والفاعل ملازم لأبد منه والمفعول فضلة»¹. حيث لم يستعمل مصطلح عمدة إطلاقاً إذ لم يعرف بعد هذا المصطلح، ولم يبتكره ابن السراج، كما أنه لم يعرف مصطلح فضلة، وإنما اكتفى بقوله: "والفاعل ملازم لأبد منه" وهذا يعني أن ما كان فضلة غير ملازم، ويمكن الاستغناء عنه، مع أن شيخه المبرد قد عرف هذا المصطلح إذ يقول: «فيكون المفعول فيه فضلة كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك مما إذا ذكرته زدت في الفائدة وإذا حذفته لم تخلل بالكلام لأنك بحذفه مستغن»².

- الأسماء التي يسمي الفعل بها : (أسماء الأفعال)

ذكر ابن السراج في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل، أن مما يعمل عمل الفعل أسماء سموها الأفعال بها، ثم قال في شرحها: «وهو ما كان من الأسماء التي سموها الفعل بها: موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان فيها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعد، وما كان فيها في معنى فعل متعد تعدى، وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب : فمنها اسم مفرد واسم مضاف، واسم استعمل مع حرف الجر»³.

فالظاهر أن ابن السراج لم يعرف هذا المصطلح، أو قل لم يرد أن يكرر كلام شيخه المبرد إذ يقول هذا الأخير: «هذا باب ما لا يجوز أن تدخله نون خفيفة أو ثقيلة وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل فمن ذلك: صه، ومه وإيه... فكل هذه لا تدخلها نون لأنها ليست بأفعال وإنما هي أسماء للأفعال»⁴. وإنما صاغه في تعبير أطول مكتفياً بذكر أنواعه وأضرابه، بينما غيره من النحاة المتأخرين قد عرفوا هذا المصطلح بعد أن استقروا به على لفظه المركب أسماء الأفعال، أو اسم الفعل إذ يعرفه الفاكهي فيقول: «اسم الفعل ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثراً بعامل»⁵.

¹ الأصول ابن السراج. ج. 1. ص. 89

² المقتضب المبرد. ج. 3. ص. 98

³ الأصول ابن السراج. ج. 1. ص. 141

⁴ المقتضب. المبرد. ج. 3. ص. 319

⁵ شرح الحدود في النحو. الفاكهي. ص. 180

– الجملة التي لها موضع من الإعراب والتي ليس لها موضع:

ورد هذا المصطلح المركب الذي استقر على بنيته إلى يومنا هذا، وبنفس الدلالة عند ابن السراج إذ يقول: « فنقول: انطلق عمرو، هذه الجملة لا موضع لها من الإعراب لأنها غير مبنية على شيء ¹. أما إذا قلت: « بلغني أنك منطلق، فأن في موضع اسم مرفوع كأنك قلت بلغني انطلقك ²؛ ولذا ذكر: « أن الجمل على ضربين ضرب لا موضع له وضرب له موضع. فأما التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها فلا موضع لها نحو قولك: مبتدئا: زيد في الدار...الضرب الثاني: الجملة موقع اسم مفرد نحو قولك: زيد أبوه قائم فأبوه قائم جملة موضعها رفع ³. »

– الاسم التام:

يقول ابن السراج: « فإذا قلت ما أحسن زيدا، فـ "ما" اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به و"ما" هنا اسم تام غير موصول فكأنك قلت: شيء حسن زيدا ⁴. »

فكما يبدو فقد أورد ابن السراج هذا المصطلح دون أن يعرفه، أو يشير إلى بعض سماته باستثناء قوله غير موصول، باعتبار أن الاسم الموصول اسم غير تام؛ لأنه لا يتم إلا بصلته.

– الندية:

قال ابن السراج في باب الندية: « الندية تكون بياء أو واو ولا بد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت وإن شئت ندبت بغير ألف والألف أكثر ⁵. وقال أيضا « وقال الأخفش: الندية لا يعرفها كل العرب وإنما هي من كلام النساء ⁶. »

¹ الأصول .ابن السراج.ج.1.ص.262

² المصدر نفسه.ج.1.ص.265

³ المصدر نفسه.ج.2.ص.62

⁴ المصدر نفسه. ج.1.ص.99

⁵ المصدر نفسه.ج.1.ص.355

⁶ المصدر نفسه.ج.1.ص.358

وهكذا فابن السراج ذكر كيفية الندبة، وأنها من كلام النساء دون أن يعرفها، كما عرفها من جاء بعده من النحاة المتأخرين فقال: الندبة: «نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكماً أو المتفجع منه لكونه محل ألم أو سببا له»¹.

- النون الثقيلة والنون الخفيفة:

ويقصد بهما نون التأكيد خفيفة كانت أم ثقيلة التي تلحق الفعل غير الماضي بغية تأكيده فيبنى معها، يقول ابن السراج عن النون الثقيلة: «هذه النون تلحق الفعل غير الماضي إذا كان واجبا للتأكيد فيبنى معها»²، ويقول عن النون الخفيفة: «كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الخفيفة إلا أن النون الخفيفة في الفعل نظير التتوين في الاسم»³.

- الإتياع:

يقول ابن السراج في باب الندبة: «وقال قوم من النحويين كل ما كان في آخره ضم أو فتح وكسر، ليس يفرق بين شيء وبين شيء جاز فيه الإتياع والفتح وغير الإتياع، مثل قِطام تقول: واقطاميه ويا قِطاماه... فإذا كانت الحركة فرقا بين شيئين مثل: قمتُ وقمتَ، فالإتياع لا غير، نحو: واقياما قمتوه وقمتاه»⁴؛ أي تتبع ضمة التاء واوا وفتحة التاء ألفا. وهو المصطلح نفسه الذي ورد ذكره عند ابن هشام في باب النعت تحت عنوان: الإتياع والقطع»⁵.

- الفتح الذي يشبه النصب:

جاء في باب النفي بلا، قول ابن السراج: «الفتح الذي يشبه النصب هو ما جاء مطردا في الأسماء النكرات المفردة ولا تخص اسما بعينه من النكرات إذا نفيتها "بلا" وذلك قولك لا رجل في الدار ولا جارية فأى اسم نكرة ولي» (لا) وكان جوابا لمن قال: هل من غلام فهو مفتوح»⁶؛ أي مبني على الفتح، وحسب اعتقادي أن هذه التسمية من المصطلحات التي تفرد بها ابن السراج.

¹ شرح كتاب الحدود في النحو. الفاكهي. ص 212

² الأصول. ابن السراج. ج 2. ص 199

³ المصدر نفسه. ج 2. ص 202

⁴ المصدر نفسه. ج 1. ص 357

⁵ أوضح المسالك. ابن هشام. ج 1. ص 454

⁶ الأصول ابن السراج. ج 1. ص 379

- التكرير:

يقول ابن السراج في شرح التوكيد: « التوكيد يجيء على ضربين إما بتكرير الاسم وإما أن يؤكد بما يحيط به»¹.

ومن الواضح أن ابن السراج يقصد بمصطلح التكرير ما اصطلح عليه فيما بعد بالتوكيد اللفظي، ولا يقصد به البديل كما يسميه الكوفيون.

- الأداة:

يعتبر ابن السراج أن حروف المعاني هي أدوات إذ يقول: « الحروف أدوات تغير ولا تتغير»²، ثم يقول: « أدوات القسم والمقسم به خمس: الواو والباء والتاء واللام ومن»³. غير أنه لا يبعد أيضا مصطلح حروف فيقول: « الحروف التي تجزم خمسة: لم، ولما ولا في النهي، واللام في الأمر، وإن التي للجزاء»⁴. كما أنه يسمي هذه الحروف أيضا بالآلة⁵.

- الإشراف:

يقول ابن السراج: « الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراف بين الفعل والفعل»⁶؛ أي إذا لم ترد عطف الفعل على الفعل، كما يسمى حروف العطف حروف الإشراف⁷.

وليس هذا جديدًا عند ابن السراج، فقد سبقه إلى هذه التسمية كل من سيبويه والمبرد.

- اسم غير مشتق من الفعل:

ورد هذا التركيب عند ابن السراج للدلالة على الاسم الجامد فقال: « اعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد من إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف البيان ولم يقل أنه نعت، لأنه اسم غير مشتق من فعل... »⁸.

¹ الأصول ابن السراج. ج. 2. ص. 19

² المصدر نفسه. ج. 1. ص. 43

³ المصدر نفسه. ج. 1. ص. 430

⁴ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 156

⁵ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 135

⁶ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 154

⁷ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 42

⁸ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 45

مع أنه استعمل مصطلح جامد أكثر من مرة كصفة للحرف¹.

- العطف على الموضع:

يقول ابن السراج: «قولك لست بقائم ولا قاعد، الباء زائدة لتأكيد النفي. ولو أسقطتها لم يخل بالكلام، واتصل بعضه ببعض، فموضع "بقائم" نصب، لأن الكلام المستعمل قبل دخولها "لست قائماً" فهذا لك أن تعطفه على موضعه فتقول: "لست بقائم ولا قاعداً"². هذا ما دأب النحاة على اعتباره منذ سيبويه، فإما العطف على اللفظ أو العطف على المحل.

- حكاية الكلام:

يؤكد ابن السراج على أنك إذا «سميت بقام عمرو حكيت فقلت: هذا قام عمرو، ورأيت قام عمرو، وكذلك كل جملة يسمى بها، نحو: تأبط شراً»³. وهو ما درج النحاة على تسميته بالإعراب على الحكاية.

- الاسمان الذي يجعلان اسماً واحداً:

ذكر هذا ابن السراج كأحد أسباب منع الاسم من الصرف⁴، وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بالتركيب المزجي مثل: حضر موت وبعلبك، مع أنه استخدم مصطلح التركيب وعرفه بقوله: «التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد»⁵.

- الجنس:

يعرف ابن السراج الجنس بقوله: «الجنس الاسم الدال على ما له ذلك الاسم ويتساوى الجميع في المعنى نحو: الرجل والإنسان والمرأة والجملة...»⁶. وهو يقارب إلى حد ما تعريف الفاكهي له بقوله: «الجنس هو الاسم الموضوع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية»⁷.

¹ الأصول ابن السراج. ج. 1. ص. 213

² المصدر نفسه. ج. 2. ص. 63

³ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 81

⁴ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 92

⁵ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 111

⁶ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 111

⁷ شرح كتاب الحدود في النحو. الفاكهي. ص. 112

- الفصل:

يقول ابن السراج: « واعلم أن أنت وأنا ونحن وأخواتهن يكن فصلا، ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر، ليؤذن بان الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة، ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور... وهو الذي سماه الكوفيون العماد»¹.

- الاسم الذي قام مقام الحرف :

يطلق ابن السراج هذه التسمية على أسماء الاستفهام التي وقعت موقع حرف الاستفهام هل وهي: كم، ومن، وما، وكيف، ومتى، وأين².

- الظرف الذي لم يتمكن:

ويقصد ابن السراج بالظرف الذي لم يتمكن، تلك الظروف التي لا تفارق أبدا الظرفية والبناء وذلك نحو: الآن ومذ ومنذ.

- الدعاء:

يسمي ابن السراج فعل الأمر الموجه إلى الأعلى بالدعاء إذ يقول: « اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال أمر، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك»³. وهو ما يسمى عند البلاغيين بالأمر غير الحقيقي.

-النفى والإيجاب:

قد أشار ابن السراج إلى هذين المصطلحين في قوله: « ليس زيد بقائم. أصل الكلام ليس زيد قائما ودخلت الباء لتؤكد النفي وخص النفي بها دون الإيجاب»⁴. ويقصد بالإيجاب كما هو متواتر عند النحاة الإثبات، وهو نقيض النفي أو الجحد عند الكوفيين.

- الاعتراض:

مما لا موضع له من الإعراب، الجملة المعترضة. هذا ما درج النحاة على اعتباره وذكره ابن السراج أيضا إذ قال: «ومن هذا الباب الاعتراضات وذلك نحو قولك: زيد

¹ الأصول ابن السراج. ج. 2. ص. 135

² المصدر نفسه. ج. 2. ص. 137

³ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 170

⁴ المصدر نفسه. ج. 2. ص. 259

- أشهد بالله - منطلق¹.

- العامل معنى الفعل ولم يكن فعلا:

ذكر ابن السراج هذا المدلول النحوي والذي عبر عنه بهذا التركيب الطويل ضمن الأشياء التي لا يجوز تقديمها؛ ويعني به انه لا يجوز أن يقدم الجار والمجرور على ما عمل فيه نحو: فيها زيد قائما، إذ لا يجوز أن تقدم "قائما" على "فيها".

- الإخبار بالذي والألف واللام:

يقول ابن السراج عن الإخبار: «وهو الباب الذي أفردته النحويون وجعلوه كحد من الحدود فيقولون إذا قلت: قام زيد كيف تخبر عن زيد بالذي وبالألف واللام فيكون الجواب: الذي قام زيد، والقائم زيد... وكل اسم قيل لك أخبر عنه فحقه أن تنتزعه من الكلام الذي كان فيه وتضع موضعه ضميرا يقوم مقامه ويكون ذلك الضمير راجعا إلى الذي أو الألف واللام... إذا قلت: ضربت زيدا كيف تخبر عن زيد، قلت الذي ضربته زيد². حيث قام بانتزاع زيد من الكلام وجعله خبرا ثم جعل موضعه ضميرا.

وهو الذي خصه ابن هشام أيضا بالحديث تحت نفس العنوان وبنفس الطريقة التي شرحها ابن السراج، غير أنه أشار إلى أنه هو الذي يسميه بعض النحويين باب السبك، و أن الغاية من وضعهم له التدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية³.

- ضرورة الشاعر:

عرفها ابن السراج بقوله: «ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو تأويل، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل أو تأنيث مذكر على التأويل وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد ما شاء بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل، ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ ولكن

¹ الأصول. ابن السراج. ج. 2. ص. 260

² المصدر نفسه. ج. 2. ص. 270

³ أوضح المسالك ابن هشام. ج. 2. ص. 106

الشاعر إذا فعل ذلك، فلا بد من أن يكون ضارح شيئاً بشيء ولكن التشبيه يختلف فمنه قريب ومنه بعيد»¹.

وهكذا فابن السراج قد وضح مدلول هذا المصطلح بما فيه الكفاية؛ مما جعل الفاكهي يجمل هذا التعريف مستلهما كل تلك المعاني التي ذكرها ابن السراج فيقول: «الضرورة ما لا يقع إلا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا»².

¹ الأصول. ابن السراج. ج. 3. ص 435

² كتاب شرح الحدود في النحو. الفاكهي. ص 311، 310

الخاتمة

الخاتمة

قد أتيت على نهاية دراستي هذه التي حاولت فيها أن أبين حال المصطلح النحوي عند ابن السراج، وأكشف عن خصائصه، باعتباره عملا حريا بالدراسة جديرا بالتقييم لرجل يعد واحدا من أولئك الذين أعطوا العربية الكثير، وعنوا بالمحافظة عليها.

وإن كنت لا أزعم أنني قد أوفيت الموضوع حقه من البحث والتمحيص والتحليل، مع أنني قد حاولت ذلك ، إلا أن عملي هذا قد أمكنني من الوقوف على العديد من النتائج أجملها فيما يلي:

- 1- إذا كان النحو ثلاثة أضرب: نحو المسائل، ونحو الأقسام، ونحو العلل. فإن ماكتبه ابن السراج يندرج ضمن نحو الأقسام تتخللها مسائل ظلت ردحا من الزمن مشكلة.
- 2- أصول ابن السراج أول مصنف تناول الحديث عن أصول النحو من سماع وقياس واعتلال مع أنه في عموم كتابه نحو لا أكثر.
- 3- تميّز منهج ابن السراج بحسن التصور، وبراعة الترتيب بشكل لم يسبق إليه.
- 4- يزاوج ابن السراج في معالجته للظواهر اللغوية بين التفسير العقلي والتفسير اللغوي؛ ولذا قيل عنه أنه يغلب عليه المنهج التفسيري.
- 5 - صنف ابن السراج كتابه الأصول لغاية تعليمية بارزة المعالم.
- 6- لم يكن ابن السراج مجرد ناقل لآراء شيوخه، بل كان يملك من الجرأة العلمية ما جعلته لا يتردد في إبداء رأيه ولو خالف ذلك من نقل عنه.
- 7- أقول إن ابن السراج رغم استفادته من المنطق، إلا أنه ظل يقف به عند القواعد النحوية والظواهر اللغوية .
- 8- يكثر من الاستشهاد في قسم التصريف بأقوال المازني .
- 9- بدا لي أن هناك فرقا بين نحو الأوائل المؤسسين للنحو العربي، أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج، ونحو المتأخرين أصحاب المتن والشرح والموسوعات النحوية حيث ألزم هؤلاء أنفسهم بالحدود والتعاريف الدقيقة، على حين لم يحفل الأوائل بذلك وإنما كانوا في أكثر الأنواع النحوية حريصين على المثال وحده؛ لذا فابن السراج لم يكن يعرف المتصور النحوي، ولا يهتم بذلك الا إذا اعتقد أنه مشكل وأن تعريفه أكثر من ضروري مما أدى إلى اعتقاد أن التعريف لا يمثل الركن الثابت في الخطاب الاصطلاحي عند ابن

السراج، ومع ذلك حين يعرف يهتم بذكر خواص المفهوم التي من شأنها تميزه عن غيره.
10- تنقسم مصطلحات كتاب الأصول على قسمين :

- مصطلحات قديمة هي نفسها التي نجدها في الكتاب تتسم ببنيتها المركبة المعقدة في أكثر الأحيان .

- مصطلحات جديدة خفيفة النطق قصيرة العبارة : الفاعل ، التعجب ، النعت...

11- المصطلحات النحوية في أصول ابن السراج قديما وجديدا اتصفت بالازدواجية سواء باستخدام أكثر من مصطلح الواحد : (ضمير ، مكني ، كناية ، علامة) أو باستخدام المصطلح الواحد لأكثر من متصور . وخير مثال على ذلك مصطلح المفرد.

12- يمزج ابن السراج أحيانا بين الاستعمال اللغوي والاستعمال الاصطلاحي للمصطلح الواحد فتارة يستعمله بالمعنى اللغوي ، وأخرى بالمعنى الاصطلاحي ، ولا أدل على ذلك من كلمة مضارع ، صفة ، الابتداء ، الخبر .

13- كثيرا ما يذكر ابن السراج المصطلحات الكوفية ، إلى جانب المصطلحات البصرية ولكنه أعاب عليهم إطلاقهم بعض المصطلحات وما يشوبها من خلط في المفاهيم إذ يخلطون الأسماء بالحروف.

14 من المصطلحات التي كان ابن السراج السباق إلى إطلاقها نذكر ما يأتي:الفعل الفارغ،الأفعال الواصلة،الإتساع،المفعول المطلق، الإضافة المحضة وغير المحضة،فعل الأمر،المشبه بالفاعل، كما يعود إليه فضل تهذيب بعض المصطلحات كمصطلح نائب الفاعل،ومصطلح العلم.

15- يكثر من المصطلحات المركبة، أو المزيدة بسوابق ولواحق.

16- لم يكن في وسع ابن السراج أن يفعل أكثر مما فعل فالدراسة النحوية مازالت في بداية نشأتها.

ولله الحمد من قبل ومن بعد

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم. برواية حفص

ثانياً: قائمة المصادر

- 1- أخبار النحويين البصريين. أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. تح. نخبة من العلماء. مكتبة الثقافة الدينية. (د.ط.). (د.ت.).
- 2- الأشباه والنظائر. جمال الدين محمد بن عبد الله السيوطي. تح عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. ط1 بيروت 1406هـ/ 1985م. ج2.
- 3- الأصول. ابن السراج أبو بكر محمد بن السري. تح. د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. ط4. لبنان 1420هـ/ 1999م ج3.
- 4- ألفية ابن مالك في النحو والصرف. جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك منشورات دحلب. (د.ط.). (د.ت.).
- 5- أوضح المسالك. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام. تح. د. أميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. ط4. بيروت 1418هـ/ 1997م ج2
- 6- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. عبد الله السيد البطليوسي. تح. د. حمزة عبدا لله أنشترتي. دار المريخ ط1 الرياض 1399هـ/ 1979م
- 7- إنباه الرواة على أنباه النحاة. جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. ط1. القاهرة 1406هـ/ 1986م
- 8- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات كمال الدين بن أبي سعيد الأنباري. تح. محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر (د. ط) بيروت. ج1. (د.ت).
- 9- الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تح. مازن مبارك. دار النفائس. ط4. بيروت 1402هـ/ 1982م.
- 10- البحر المحيط. أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي. مراجعة صدقي محمد جميل. دار الفكر لبنان (د.ط.). 1412هـ/ 1992م ج10.
- 11- بغية الوعاة. جمال الدين محمد بن عبد الله السيوطي. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر ط2 لبنان 1399هـ/ 1979م ج1.

- 12- البيان والتبيين أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. دار الفكر للجميع.(د.ط). بيروت.(د.ت). ج1.
- 13- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. محب الدين عبد الله أبو البقاء العكبري. تح د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي ط1 لبنان 1406هـ/1986 م .
- 14- التعريفات. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني. تح مصطفى أبو يعقوب. مؤسسة الحسنى. ط1. المغرب. 1427هـ/2006م. باب الألف.
- 15- تفسير الكشاف. محمود بن عمر الزمخشري. تح. محمد مرسي عامر. راجعه شعبان محمد إسماعيل دار المصحف. ط2 القاهرة 1397هـ/1977 م . ج2.
- 16- تقريب المقرب. أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي. تح. د. عفيف عبد الرحمن. دار المسيرة ط1. بيروت. 1402هـ/1982م.
- 17- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. على ألفية ابن مالك. محمد بن مصطفى الخضري . دار الفكر.(د ط) .بيروت. 1398هـ/1987م. ج1.
- 18- حاشية الصبان. الشيخ محمد بن علي الصبان. تح. إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية. ط1. بيروت. 1417هـ/1997م ج2.
- 19- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تح. د. عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية. ط1. لبنان 1421هـ/2001م ج3.
- 20- شرح ابن عقيل. عبد الله بن عقيل .تح. هاري حسن حمودي. دار الكتاب العربي ط3 بيروت 1417هـ/1996م.
- 21- شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهرى. المطبعة الأزهرية. ط3 مصر 1344هـ/1925م. ج1.
- 22- شرح الكافية. محمد رضي الدين بن الحسن الإستراباذي. تح د. أميل يعقوب دار الكتب العلمية. ط1 لبنان 1419هـ/1998م. ج2 .
- 23- شرح المفصل. أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية(د.ط).مصر(د.ت). ج 1، 7.
- 24- شرح شذ ور الذهب. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام. تح. محمد محي الدين عبد الحميد.(د.ط) مصر.(د.ت).

- 25- شرح قواعد الإعراب لابن هشام. محي الدين محمد بن سليمان الكافيجي. تح. د. فخر الدين قباوة. دار طلاس للدراسات والترجمة. ط1. سوريا 1989م.
- 26- شرح كتاب الحدود في النحو. عبد الله بن أحمد الفاكهي. تح. المتولي رمضان أحمد الدميري مكتبة وهبة. ط2. مصر. 1414 هـ/1993م.
- 27- شرح كتاب الحدود في النحو. عبد الله بن أحمد الفاكهي. تح. د. محمد الطيب إبراهيم. دار النفائس ط1. بيروت. 1417 هـ/1996م.
- 28- صاحب في الفقه اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس. تح. أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. ط1. لبنان 1418 هـ/1997م. ج3
- 29- طبقات النحويين واللغويين. أبو بكر محمد بن يزيد بن الحسن بن عبد الله بن بشر الزبيدي. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ط2. مصر 1973م.
- 30- طبقات فحول الشعراء. ابن سلام أبو عبيد القاسم. تح. محمود محمد شاكر. دار المدني (د. ط) جدة. (د. ت). ج1
- 31- الفهرست. ابن النديم محمد بن إسحاق أبو الفرج. تح. د. يوسف علي الطويل. مكتبة الكتب العلمية. ط2 لبنان 1422 هـ/2002م.
- 32- قطر الندى وبل الصدى. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام. تح. محمد محي الدين عبد الحميد. دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع (د. ط). (د. ت).
- 33- الكتاب. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان. تح. عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. ط3. القاهرة 1408 هـ/1988م.
- 34- لسان العرب. ابن منظور محمد بن مكرم. تح. عامر أحمد حيدر دار الكتب العلمية. ط1. لبنان 1424 هـ/2003م.
- 35- المحكم في نقط المصاحف. أبو عمرو الداني. تح. د. عزة حسن دار الفكر. ط2 دمشق 1987م.
- 36- مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية ط1 بيروت 1423 هـ/2002م.
- 37- المزهرة جمال الدين محمد بن عبد الله السيوطي. تح. فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية. ط1 لبنان 1418 هـ/1998م. ج1.

38- معجم الأدباء. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي. دار الكتب العلمية ط1 لبنان 1411هـ/1991م المجلد 5 .

39- معجم المقاييس في اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس تح. شهاب الدين أبو عمرو. دار الفكر. ط2 بيروت 1418هـ/1998م

40- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام. تح. مازن مبارك و محمد علي حمد الله. راجعه سعيد الأفغاني. دار الفكر ط1 بيروت 1998م.

41- المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تح. محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب. (د.ط.) بيروت. (د.ت.).

42- المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تح. حسن حمد. دار الكتب العلمية. ط1 بيروت 1420هـ/1999م.

43- المقرب. ابن عصفور. تح. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية. ط1. لبنان. 1418هـ/1998م.

44- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم. التهانوي محمد علي . تقديم وإشراف ومراجعة. د. رفيق العجم. تح. د. علي دحروج. مكتبة لبنان ناشرون ط1 لبنان 1996م.

45- نتائج الفكر في النحو العربي لأبي القاسم السهيلي تح د محمد إبراهيم ألبنّا. دار الرياض للنشر والتوزيع. ط2. الرياض 1404هـ/1984م.

ثالثاً: قائمة المراجع

1- الاشتقاق . عبد أمين. مكتبة الخانجي. ط2 القاهرة. 1420هـ/2000م

2- الاشتقاق ودوره في نمو اللغة. فرحات عياش. ديوان المطبوعات الجامعية (د.ط.). الجزائر. 1995م

3- الأسس اللغوية لعلم المصطلح. د. محمود فهمي حجازي. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ط.). القاهرة. (د.ت.).

4- الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب نحو. فقه لغة. بلاغة. د. تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ط.). مصر. 1982م.

5- تاريخ آداب العرب. مصطفى صادق الرافعي. دار الكتاب العربي. ط4 لبنان 1394هـ/1974م ج1.

- 6- تمام حسان رائدا لغويا د. عبد الرحمن حسن العارف. عالم الكتب ط1. مكة 1423هـ/2002م.
- 7- الحلقة مفقودة . د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. ط2 الكويت 1413هـ/1993م
- 8- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري د. سعود بن غازي أبو تاكي. دار غريب للطباعة والنشر ط1. القاهرة. 1425هـ/2005م
- 9- ضحى الإسلام. أحمد أمين. دار الكتاب العربي. ط10 لبنان (د.ت). ج2
- 10- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. د. أحمد سليمان ياقوت ديوان المطبوعات الجامعية (د.ط). الجزائر 1983م
- 11- علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين. حسن بشير صالح. دار الوفاء للطباعة ط1 الإسكندرية 2003م
- 12- علم اللغة . د. علي عبد الواحد الوافي. مصدر نهضة مصر للطباعة والنشر التوزيع (د.ط) مصر 2000م
- 13- فقه اللغة وخصائص العربية. محمد مبارك. دار الفكر. ط7. لبنان 1401هـ/1981م
- 14- فهارس كتاب الأصول د. محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي (د.ط) القاهرة 1406هـ/1985م
- 15- اللغة بين المعيارية والوصفية . د. تمام حسان. عالم الكتب. ط4 القاهرة 2001م
- 16- مباحث في علم الدلالة والمصطلح. د. حامد صادق قنبيبي. دار ابن الجوزي ط1. الأردن. 1425هـ/2005م
- 17- المجاز وأثره اللغوي. د. محمد بدري عبد الجليل. دار المعرفة الجامعية. (د.ط). الإسكندرية 2003م .
- 18- المدارس النحوية. شوقي ضيف. دار المعارف. ط5. القاهرة. (د.ت).
- 19- المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها. علي رضا. دار الفكر. (د.ط). لبنان. (د.ت) ج3.
- 20- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. عوض حمد القوزي. ديوان المطبوعات الجامعية. (د.ط). الجزائر. 1983م

21- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب. توفيق قريرة. دار محمد علي. ط 1. تونس 2003م

22- المصطلحات العلمية في اللغة العربية. الأمير مصطفى الشهابي. مطبوعات مجمع اللغة العربية ط 2. دمشق. 1409هـ/1966م.

23- المعجم الوسيط. مجموعة من الأساتذة. (د.ط.). القاهرة. (د.ت). مج 1.

24- النحو العربي أعلام ونصوص. د. محمود أحمد نحلة. دار المعرفة الجامعية. (د.ط.). الإسكندرية 2003م

25- النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله. د. صلاح روي دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ط.). القاهرة 2003م

26- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. دار المنار (د.ط.). مصر. 1412هـ/1991م

27- نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين. د. محي الدين محسب. دار الهدى للنشر والتوزيع (د.ط.) 2001م.

28- وضع المصطلحات. محمد طبي. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. (د.ط.) الجزائر 1992م

29- وقائع الندوة الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب. مجموعة من الأساتذة. مطابع عكاظ. (د.ط.) المغرب 1988م

رابعاً: مواقع الانترنت

1- مقال بعنوان: في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده). د. علي توفيق الحمد. منتديات وانا الحضارية. 22 يناير 2006م.